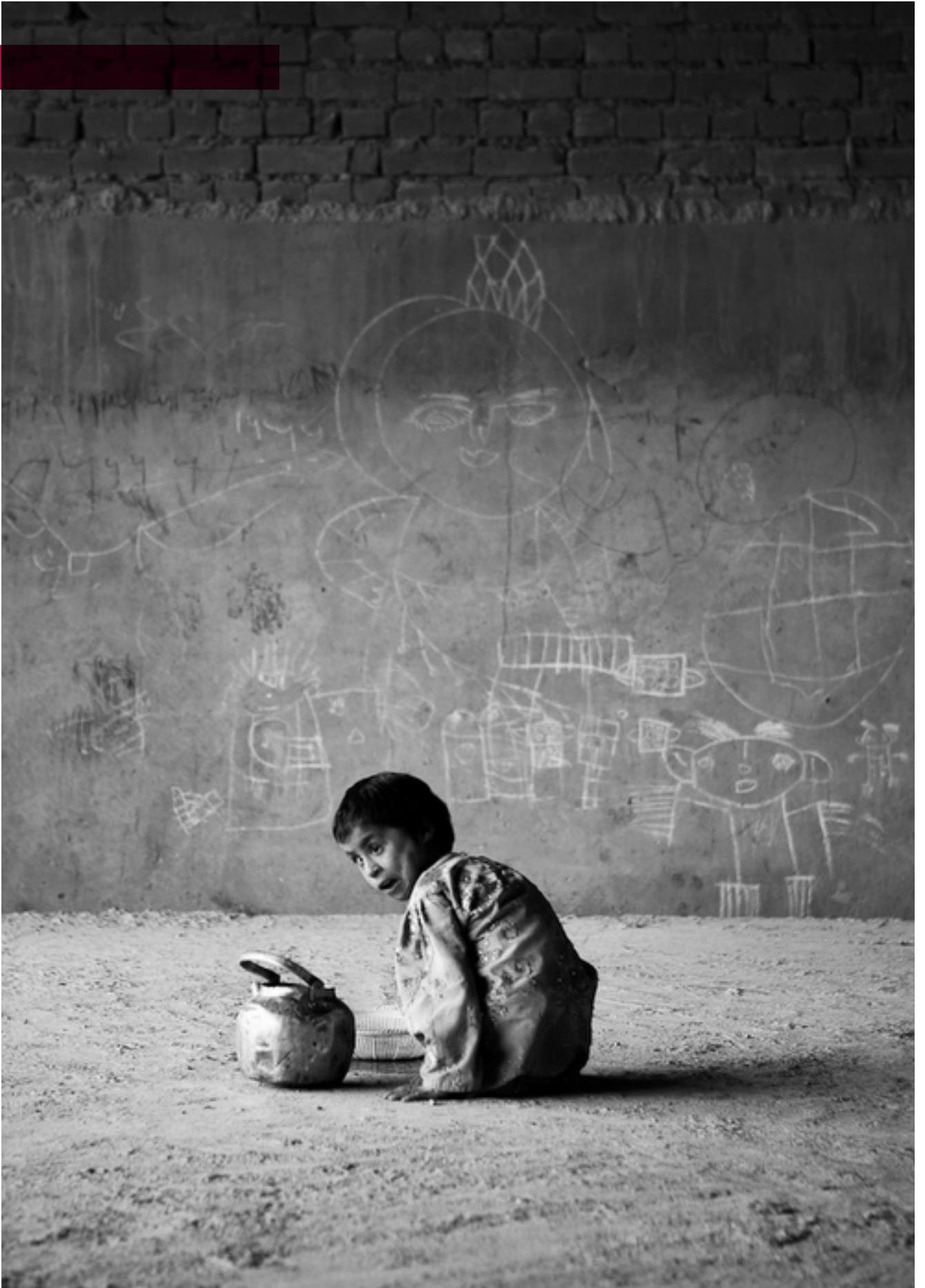


annd

Arab NGO Network for Development  
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



# وجهة نظر المجتمع المدني حول أجندة ٢٠٣٠ في نموذج التنمية



# حول مسار خطة عمل ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة

زياد عبد الصمد

الحروب والنزاعات، والتصدي للتحديات الامنية في الدول التي تعاني من النزاعات والحروب خاصة في دول الجوار الاوروبي لوقف تدفق اللاجئين منها، بدل أن تنصب الجهود الى معالجة الاسباب الفعلية للنزاعات والتي تكمن في غياب العدالة عن البرامج والسياسات التي طبقت طيلة العقود الماضية وتخصص نسبة عالية من المساعدات التنموية لقطاع الاعمال لتعزيز التجارة والاستثمار وما تبقى ينفق على بعض الخدمات والاحتياجات التنموية مع تقليص ملحوظ للمساعدات الموجهة الى برامج المدافعة والمناصرة حول السياسات العامة.

إن شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية تعتبر أن الحراك المدني والشعبي مستمر منذ العام ٢٠١٠ رغم كل التحديات التي يواجهها وهو استمرار لنضالات العقود السابقة للدفاع عن الحريات العامة والعدالة الاجتماعية. علماً أنه الخيار الوحيد الذي يعيد التوازن الى المجتمع في مواجهة قوى السلطة المهيمنة والقوى التقليدية والمحافظه والتي تصدّت لمنع التقدم في مجال البناء الديمقراطي للدولة المدنية والعصرية. إن التراجع عن دعم قوى التغيير الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي سيؤدي حتماً الى إضعافها والحد من إمكانياتها ويعيق بناء مستقبل واعد تعمّه العدالة واحترام حقوق الانسان.

ومن ضمن هذه الجهود، واكبت الشبكة المسار العربي حول أهداف التنمية المستدامة من خلال مواكبة القمة الاقتصادية والاجتماعية العربية التي تنظمها جامعة الدول العربية مرة كل سنتين، ابتداءً من العام ٢٠٠٩ (توقفت بعد العام ٢٠١٣ نظراً الى الظروف التي تعيشها المنطقة) حيث خصص القسم الاكبر منها للحوار حول التحديات التنموية ودور الاطراف الشريكة. وعلى الرغم من محدودية مشاركة المجتمع المدني سعت الشبكة الى تنظيم مننديات موازية ومستقلة في كل مرة تتعقد فيها القمة. فصدر عنها مواقف واعلانات تتضمن اقتراحات وتوصيات تأمل تبنيها من قبل القمم المتعاقبة (والتي ستعاود الإلتزام في بيروت عام ٢٠١٩). وقد اعتمدت الشبكة على شراكتها مع جامعة الدول العربية (وبشكل خاص مع إدارة المجتمع المدني) واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب اسيا في الامم المتحدة لتنظيم هذه المننديات.

كما نظمت الشبكة بالتنسيق مع جامعة الدول العربية و اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغرب اسيا مننديات موازية للمنندى الوطني حول التنمية المستدامة ابتداءً من العام ٢٠١٣ وواظبت على تنظيمه سنوياً.

وتتضمن الوثائق المنشورة في هذا الكتيب نتائج هذه المننديات و تحليلاً لابرز تحديات التنمية العربية كما تتوقف عند بعض العناصر الاساسية للنموذج التنموي البديل والتي يفترض أن تشكل اساساً لحوار بين الشركاء التنمويين.

إن الخلاصات التي انتهى إليها المسار الدولي لأهداف التنمية المستدامة تعكس منعطفاً في مفهوم التنمية لاسيما في تحديد أدوار الجهات المعنية في العملية التنموية. فتعطي للشراكة العالمية أبعاداً مختلفة مقترحة أن يكون لقطاع الاعمال الدور الاساسي كونه يساهم في تعزيز النمو الذي يولد فرصاً للعمل. ويأتي ذلك قبل إقرار الإتفاقية الدولية حول "معايير حقوق الانسان الملزمة لقطاع الاعمال".

لقد قامت "الشراكة العالمية للتنمية" منذ إعلان الألفية عام ٢٠٠٠ على الركائز التالية: أولاً تعزيز التجارة العادلة بما يساعد الدول النامية على تحسين أدائها الاقتصادي وتحسين عائداتها إنطلاقاً من قدراتها الذاتية وثانياً إعادة النظر بالديون الخارجية التي تستهلك موارد كبيرة من الموازنات العامة وثالثاً تطوير المساعدات التنموية كماً ونوعاً، وقد انطلق مسار فاعلية المساعدات عام ٢٠٠٣ لهذا الغرض رابعاً العمل من أجل نقل التكنولوجيا لمساعدة الدول النامية على تجاوز تحديات تطوير أدوات التنمية وأخيراً وليس آخراً معالجة موضوع أدوية الأمراض الخطيرة وغيرها من الامور التي تشكل التزامات الدول الغنية تجاه الدول النامية.

أما في الوثيقة الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ٢٠١٥ حول خطة عمل ٢٠٣٠ والتي تتضمن أهداف التنمية المستدامة فقد تحول هذا المفهوم من الشراكة نحو الشراكات، حيث يكون لقطاع الاعمال الدور الاساسي في العملية التنموية ذلك من دون وضع سقف زمني للمفاوضات التي تؤدي الى تحقيق نظام تجاري عادل وتلك التي تؤول الى تخفيف أعباء الديون ورغم الإشارة الى حركة رؤوس الاموال غير الشرعية إلا ان الوثيقة لا تقترح أهدافاً محددة لتنظيم ومراقبة حركة رؤوس الاموال. وبالمقابل فإن تطور مسار "فاعلية المساعدات" ليصبح "فاعلية التنمية" (في قمة بوسان حول فاعلية التنمية ٢٠١١) يعكس مفهوماً باتت حكومات الدول النامية بموجبه هي التي تخضع للمساءلة بدلاً من أن تكون الدول المانحة هي المساءلة على التزاماتها والشروط التي تفرضها لتنفيذ البرامج التنموية وتسهيل تدفق الاستثمارات الاجنبية ومدى التزامها بمبادئ باريس (٢٠٠٥).

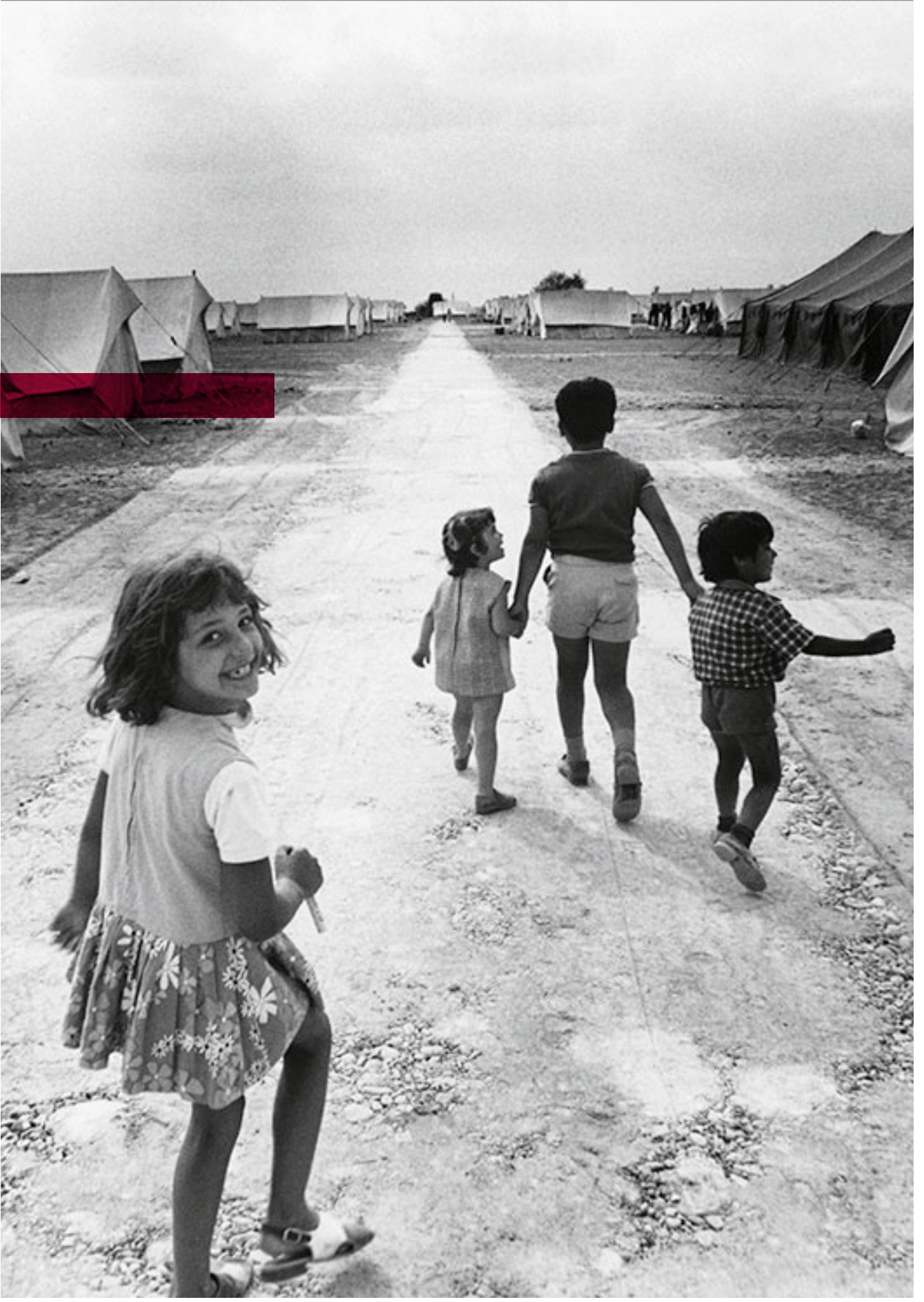
وتعتبر إيجابيات الجهات المانحة التي تعمل في المنطقة العربية، من خلال ما تعلن عنه من أولويات، عن حالة من الاعياء يكاد أن يصل معها الى حدود اليأس غير المبرر من دور المجتمع المدني. إذ ترى أنه فشل في إنجاز التحولات الهيكلية بعد الربيع العربي، فجرى توجيه الدعم نحو مبادرات ريادة الاعمال التي يستفيد منها الافراد وقطاع الاعمال في تنفيذ مشاريع وبرامج تنموية. ويتم الترويج لتعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتسهيل التجارة الحرة وفتح الاسواق. هذا بالاختصار هو مضمون التوجهات الجديدة التي يروج لها أصحاب التوجه المهيمن حالياً على التعاون الدولي. فتتحدد أولويات الجهات المانحة في المنطقة بالتدخل الانساني لمساعدة اللاجئين وضحايا



# فهرس

٧	تمهيد
٨	مشاورات ٢٠١٣
١٥	مشاورات ٢٠١٤
٢١	مشاورات ٢٠١٥
٢٧	مشاورات ٢٠١٦
٣٤	مشاورات ٢٠١٧
٤٠	مشاورات ٢٠١٨
٥١	موقف شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بشأن تمويل التنمية
٥٦	رد فعل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على أجددة عمل أديس أبابا





## تمهيد:

ومناقشة المقترحات المتعلقة بإصلاح النظام المال الدولي وإعادة التوازن إليه من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

في ضوء الانتفاضات العربية التي اندلعت في عام ٢٠١١، يخشى أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة المعنية بالتنمية في المنطقة العربية على مستقبل العلاقة بين اجندات التنمية الوطنية والدولية بصورة خاصة. إنهم يدركون بأن المواطنين الذين خرجوا للاحتجاج لم ينادوا بإنهاء الأنظمة السياسية والاقتصادية الإقصائية الداخلية في المنطقة وحسب، بل طالبوا أيضاً بوضع حد للقوى الخارجية التي تساند بقاء هذه الأنظمة وتستفيد منها. وبالنتيجة، تروج الجهات الضالعة في المفاوضات الجارية بشأن ما بعد عام ٢٠١٥ وتمويل التنمية لأجندة إنمائية يُعول عليها، وتتطلع إلى أبعد من الأهداف الرمزية والمؤشرات الكمية للموامة بين نظم الحوكمة العالمية وخيارات السياسة الوطنية. ولا بد أن تركز هذه الخيارات السياسية على عقد اجتماعي جديد بين المواطنين والدولة يعزز السياسات التقدمية التي تصون الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

تُسلط الوثائق الواردة في هذا الكتيب الضوء على الشواغل والتوصيات الخاصة التي طرحت في خلال اللقاءات التشاورية الاقليمية التي عقدت في بيروت في آذار / مارس ٢٠١٣ و تموز / يوليو ٢٠١٤ و نيسان / ابريل ٢٠١٥، بالإضافة إلى مؤتمر أديس أبابا الذي عقد مؤخراً في تموز / يوليو ٢٠١٥. أخيراً، نأمل أن تساهم هذه الأفكار في تعزيز إنجاز الاطار المفاهيمي لعهد جديد من التنمية التي تركز على الانسان في المنطقة العربية وفي العالم.

شهدت الألفية الجديدة انتشار للعديد من الأزمات الحادة ذات الأبعاد المتعددة. لقد جعلت هذه الأزمات مجتمعنا العالمي عرضة لغياب الأمان والاستقرار الذي يكمن وراء الأسواق الحرة والمندمجة. علاوة على ذلك، أسفرت هذه الأزمات عن نشوء مخاطر جديدة تتهدد البيئة، وامداداتنا المستقبلية من الموارد المحدودة مثل المياه والطاقة. كما أدى الاثر الناجم عن هذه الأزمة إلى تفاقم الفقر وانعدام المساواة والجوع في العالم. إن عجز المجتمع الدولي عن التصدي لهذه الحقائق المتغيرة كان نتاج ضعف نظم الحوكمة العالمية مدعوماً بغياب المساءلة وآليات التوزيع العادل.

لم تعد الأهداف الإنمائية للألفية ركائز قابلة للتطبيق في أجندة التنمية الدولية. ومع أن الأهداف كانت نبيلة وسامية حيث شملت الحد من وفيات الأطفال والفقر وضمان توفير التعليم للجميع وتعزيز المساواة بين الجنسين وما إلى ذلك، نجد أن الخطوات المتخذة نحو التطبيق جرت من غير مشاركة اجتماعية ومن غير الالتفات إلى السياق المحلي. وبناء على ما تقدم، ومع دنو المهلة المخصصة لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية من نهايتها، أعادت المبادرات العالمية والإقليمية تركيز مساعيها على وضع أجندة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لا تتصف بالكمية بل تستند إلى القيم الجوهرية لحقوق الانسان والمساواة والاستدامة وتؤكدّها. سيكون الهدف النهائي كما أشارت الأمم المتحدة في عام ٢٠١٢ إنشاء « قوة إيجابية لجميع شعوب العالم للأجيال الحالية والمستقبلية ».

بُدلت مساع موازية لتحديد الأولويات المستمرة وسبل تمويل تطوير هذه الجهود للمضي بها قدماً. في شهر تموز / يوليو عام ٢٠١٥، اجتمع أعضاء من المجتمع الدولي من بينهم ممثلون عن المجتمع المدني والحكومات والنقابات وغيرهم في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا لإعادة النظر في عملية تمويل التنمية الحالية التي تضطلع بها الأمم المتحدة،

# مشاورات ٢٠١٣

توصيات منظمات المجتمع المدني نتيجة الاجتماع  
التشاورى الاقليمي حول خطة ما بعد ٢٠١٥  
(بيروت، ١٤ آذار ٢٠١٥)





## مقدمة عامة

في عام ٢٠٠٠، قام إعلان الألفية بوضع جملة من التحدّات التي تواجه جهود التنمية حول العالم وقام بتحديد «مسؤولية جماعية... لدعم مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدل على المستوى العالمي». وقد دعا الإعلان لأن «تشمل هذه الجهود سياسات وتدابير على الصعد العالمي تستجيب لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية»، لكي تستفيد جميعها من الآثار الإيجابية للعولمة. وقد تضمن الإعلان مجموعة من القيم والمبادئ والأهداف لأجندة التنمية العالمية في القرن الواحد والعشرين. والأهم من ذلك، قام الإعلان بتثبيت الصلة الوثيقة بين السلام والأمن والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وجهود التنمية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل.

أما الأهداف الألفية للتنمية التي تلت الاعلان، فقد تشكلت من مجموعة من الأهداف المحددة المنفق عليها والتي يمكن قياسها، مع التركيز على الفقر والجوع والبطالة والتعلم والصحة والأمراض المعدية ووضع المرأة والبيئة. وقد توجّهت الأهداف بشكل خاص الى البلدان النامية، وتضمنت هدفاً واحداً (الهدف الثامن) توجه لمبدأ التعاون المشترك لتحقيق الأهداف السبعة الأخرى. وقد ركز الهدف الثامن على الشراكة العالمية للتنمية الهادفة لتعزيز نظام تجاري ومالي مفتوح مبني على قواعد محددة، وتلبية احتياجات الدول الأقل نمواً، ومعالجة قضية ديون الدول النامية بشكل متكامل. علاوة على ذلك، فإنه ينطوي على التعاون مع شركات المستحضرات الصيدلانية والقطاع الخاص، وذلك لإتاحة العقاقير الأساسية بأسعار معقولة والاستفادة من التكنولوجيات الجديدة في البلدان النامية<sup>١</sup>.

هذا وتشمل الأهداف الإنمائية للألفية أهدافاً وغايات كمية يسهل فهمها، ومن الصعب ان تختلف مع النوايا الحسنة التي تتضمنها. ومع ذلك، فإن مساءلة المجتمع الدولي والحكومات الوطنية حول تنفيذها كان محدوداً، مما أدى الى فشل الأهداف الإنمائية للألفية في خدمة الغرض الاستراتيجي الأكبر، وهو تحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التحديات العالمية المترابطة، مثل «القضاء على الفقر، ضمان الاستدامة البيئية، تحقيق العدالة الاقتصادية، ضمان المساواة بين الجنسين، معالجة التغيرات المناخية، بناء القدرة على الصمود، إدارة التوزيع العادل للموارد الطبيعية، اعمال حقوق الإنسان، والحد من عدم المساواة بين المجموعات السكانية وداخلها<sup>٢</sup>.

من ناحية المفاهيم، فإن الأهداف الإنمائية للألفية تعرض النتائج المرجوة، ولكنها لا توضح الخطوط العريضة للسياسات والمسارات اللازمة لتحقيق مثل هذه النتائج، وهي لا تأخذ بعين الاعتبار بشكل كامل المواقف المتنوعة التي تبدأ بها البلدان المختلفة مساراتها التنموية. وعلاوة على ذلك، فإن الأهداف

الإنمائية للألفية تم وضعها بصيغة مجاميع ومتوسطات، غالباً ما تخفي النتائج التوزيعية لهذه الأهداف. وهذا يطرح عدداً من التساؤلات حول الأهداف المختلفة، بما في ذلك فعالية دور الشراكة العالمية من أجل التنمية (الهدف الثامن). على سبيل المثال، فقد تم تفويض نية هذا الهدف، وهي إتاحة العقاقير الأساسية بأسعار ميسورة في البلدان النامية، من خلال تفاصيل التعاون مع شركات المستحضرات الطبية، وتحديد تلك التي تحظر على اي شخص مساءلتها حول موضوع الاحتكارات المسيئة. بشكل مماثل، اصطلحت نية إتاحة فوائد التكنولوجيات الجديدة في البلدان النامية بشرط التعاون مع القطاع الخاص، الذي غالباً لم يوافق على تأمينها بأقل من الأسعار التنافسية.

أخيراً وليس آخراً يدعو الهدف الثامن للتعامل بشكل شامل مع الديون المتزايدة للبلدان النامية، ولكن، حتى الآن، لا توجد إرشادات حول أدوات هذه العملية أو إطارها المحدد<sup>٣</sup>.

تم تحديد الأهداف الإنمائية للألفية أيضاً من خلال النسب، «نصف عدد من الناس» مثلاً، وهي تتناول عدداً من القضايا الهامة المتعلقة بالتنمية البشرية، كمحو الأمية والحفاظ على التنوع البيولوجي. ومع ذلك، فإن بعض المؤشرات غير ملائمة أو مضللة، وتكشف صياغتها عن الطرق التي تم من خلالها إساءة فهم هذه الأهداف وتفويضها وإساءة استخدامها. فعلى سبيل المثال، لا يتضمن الهدف الثالث حول «تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة» مؤشرات تدل على التقدم في هذا المضمار. فالتمكين الاقتصادي من دون الحقوق الانجابية وتأمين الرعاية الصحية الملائمة، يبقى المرأة في موقع أقل من المواطنة الكاملة. كذلك فإن تعليم الاناث دون حمايتهم من التحرش الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (الجندر) يعيق النساء من الاستفادة الكاملة من مؤهلاتهن التعليمية<sup>٤</sup>. وبنفس الطريقة، فإن الأهداف الإنمائية للألفية تؤكد على ضرورة زيادة معدلات النمو الاقتصادي، لكنها لا تشمل السياسات او التدابير اللازمة لإعادة توزيع الاصول التي من شأنها ضمان ان يستفيد الفقراء من هذا النمو.

أشار اندلاع الازمة العالمية بأبعادها المتعددة، المالية، الاقتصادية، والمناخية، وتلك المتعلقة بالطاقة، وأسعار المواد الغذائية، الى انعدام التوازن في طبيعة التجارة العالمية والنظام المالي حالياً. وقد بات واضحاً الى اي مدى كانت النظم القائمة تتجه نحو إثراء قلة مختارة في السوق العالمية على حساب الجزء الأكبر من السكان، والأهم، سلطت الازمة الضوء مرة أخرى على حقيقة ان تحقيق الأهداف ليست مجرد مسألة تمويل والتزامات، بل هي قضية أنماط وسياسات على مستويات التنمية الاقتصادية والمالية والاجتماعية الكلية. وبمعنى ما، تاکدت الحاجة الى العودة للمبادئ الأساسية لإعلان الألفية كخطار مفاهيمي للتحليل يسعى لاستكشاف الروابط بين المجموعات المختلفة من التحديات وتأثيرها على التنمية.

# مشهد التنمية في المنطقة العربية

## توصيات منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية لاطار ما بعد ٢٠١٥

### ١- الاطار المفاهيمي

• ينبغي ان يستند الاطار التنموي لمرحلة ما بعد ٢٠١٥ على النظرة العامة الرئيسية التي اقترحها اعلان الالفية، فقد اكد اعلان الالفية على الرابط الايجابي بين السلام والامن والحكم الديمقراطي على جميع المستويات بما في ذلك الجهود العالمية والاقليمية والوطنية والمحلية، من جهة وتحقيق العدالة الاجتماعية، من الجهة الاخرى. على هذا النحو، لا بد من اعادة التأكيد على هذا الرابط في جدول اعمال ما بعد ٢٠١٥، بوصفه عنصراً أساسياً من اطارها المفاهيمي، واعتماد العناوين والاهداف والخطط اللازمة للتنفيذ.

• يجب ان يستند اطار التنمية لما بعد ٢٠١٥ على نهج شامل للتنمية يأخذ الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية بعين الاعتبار. فعلى مدى العقود القليلة الماضية، اعتمد البعض على النمو الاقتصادي كمؤشر للتنمية. لكن وكما اظهرت الانتقاضات العربية وحركة احتلوا وول ستريت، فإن النمو الاقتصادي لا يؤدي بالضرورة للتنمية، وهناك حاجة الى ان تكون مقارنة النمو اكثر ترابطاً، مقارنة تشمل الجميع وتعتمد على اعادة التوزيع وتضمن ان تعود عناصر هذا النمو بالفائدة على المجتمع ككل.

• بناء على اعلاه، ينبغي ان يستند جدول اعمال ما بعد ٢٠١٥ على نموذج تنموي جديد يتمحور حول المواطن/ المواطنة: يجب وضع الدور المركزي للنمو الاقتصادي في اطار التنمية جانباً واعتماد نهج شامل ومتعدد الابعاد في اجندة ما بعد ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، نحن بحاجة لأولويات اقتصادية جديدة تقوم على القطاعات الانتاجية، التي تولد فرص العمل المستدامة واللائقة، وإعادة النظر في الدور التنظيمي للدولة، لكي تسعى اساساً الى حماية حقوق المواطنين ورسم السياسات التي تركز على اعادة التوزيع العادلة، بما في ذلك من خلال الضرائب وتوفير الخدمات. كما على اطار ما بعد ٢٠١٥ ان يعتمد على عقد اجتماعي جديد بين المواطنين/ المواطنات والدولة على اساس اطار حقوق الانسان وحماية المواطنة. علاوة على ذلك ينبغي على جدول اعمال التنمية تعزيز الاهداف المختلفة للاقتصاديات الوطنية والابتعاد عن السياسات التي يقودها النمو والنمو الذي تقوده الصادرات، نحو

أما بالنسبة للمنطقة العربية، وبينما تركز جدول اعمال التنمية العالمية على السنوات الخمس المتبقية من الاهداف الانمائية للالفية، خرج المواطنون في الدول العربية الى الشوارع للقول ان النظم الاقتصادية والسياسية الحالية قد خذلناهم. قامت هذه الانتقاضات، التي اطلق عليها اسم « الربيع العربي»، بخلع رؤساء بعض البلدان وأدت الى صراع اهلي في بلدان اخرى. أما مطالب المواطنين والعدالة الاجتماعية، وبعبارة أخرى، قام المواطنون والمواطنات العرب بالدعوة الى وضع حد لجميع اشكال الاقصاء، الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. اما التنمية، فقد اكدوا واكدنا على انها لا يمكن ان تتم من دون حرية الافراد والامم، ولا سيما في منطقة لا تزال تعاني من اطول احتلال في التاريخ الحديث. فاستمرار الاحتلال الاسرائيلي وسياساته الاستيطانية التوسعية في فلسطين كان لها التأثير الهائل والمدمر على السلام والاستقرار والتنمية في فلسطين والدول المحيطة بها.

وأظهرت هذه المطالب أيضاً حجم الفقر وانعدام المساواة والبطالة الفعلية التي انتجتها نماذج التنمية النيوليبرالية التي اعتمدها الانظمة غير الديمقراطية في المنطقة العربية وهذا على الرغم من بعض المؤشرات الواعدة في بعض تلك البلدان ذاتها فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي وتحقيق الاهداف الإنمائية للالفية. في الواقع، فإن اقتصاديات الدول العربية قد اعتمدت نماذج نمو اهلت الاهداف الانمائية وحقوق الشعوب الاقتصادية والاجتماعية. وقد اصر صانعو السياسات على اولوية الاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال تحرير التجارة والاستثمار والاقتراض والتوسع في صفقات الخصخصة والشركات بين القطاعين العام والخاص ورفع القيود الاقتصادية الشاملة. وبالرغم من تحقيق معظم البلدان نمواً اقتصادياً، لكن الفقر والبطالة وعدم المساواة نمت بشكل كبير. اما الاسواق فلم تعمل بالطريقة المرجوة، والنظام السياسي ذو الصلة لم يسعى لتصحيح هذه الاخفاقات.

• تواجه معظم بلدان المنطقة تحديات متعددة الوجة، وخاصة حتمية الانتقال من نموذج الحكم الريعي نحو الدولة الديمقراطية المنتجة، وهذا لا يمكن تحقيقه إلا إذا قام الحكم على احترام حقوق الانسان وسيادة القانون والشفافية والمساءلة والنزاهة والمسؤولية. اما الانتقال الى هذه الدولة فيحتاج الى الاخذ بعين الاعتبار حقوق ومسؤوليات المواطنة كركيزة اساسية والى التركيز على تمكين المواطنين، من خلال تعزيز المعرفة كواحدة من اهم الاولويات، والمساواة والانصاف والعدالة بين الجنسين.

واخيراً، من الضروري ان تستند مثل هذه الدولة على عقد اجتماعي جديد يشجع المشاركة وتعزيز القدرة التنافسية واعتماد سياسات لإعادة التوزيع العادل للثروة والموارد وتوفير جميع الخدمات العامة الضرورية بنوعية جيدة.

في هذا الصدد، صدر هذا البيان خلال المشاورات الاقليمية لمنظمات المجتمع المدني العربية لوضع الاولويات التي تم تحديدها لاطار التنمية لمرحلة ما بعد ٢٠١٥، بناء على التحديات الجديدة الناشئة المذكورة اعلاه، والدروس المستفادة من فشل المسار الاولي للاهداف الانمائية للالفية وثغراته.

والغايات المحددة ضمن اطار للتنمية اوسع نطاقاً لذلك، نحن بحاجة الى تحويل التركيز من التفكير في مجموعات جديدة من الاهداف الرقمية، نحو تصميم اهداف وغايات تتعامل مع مختلف الظروف الحرجة والبيئات التمكينية المتعددة. الحاجة واضحة الان للتحويل من التنمية المرتكزة على الهدف، فنتبع اثر الاتجاهات الكمية يرافقه تحليل نوعي اصبح ضرورياً كذلك اضافة الى ذلك ينبغي على القضايا ذات الاولوية التي تم اختيارها لما بعد ٢٠١٥ ان تشمل شرحاً واضحاً للمشكلة مع تحليل دقيق لجذورها من منظور متعدد الابعاد، وكذلك التصدي للتحديات ذات الصلة. وهذا ينبغي تعزيز بخطط عمل ووسائل تنفيذ واضحة ومحددة الزمن.

إنشاء قطاعات انتاجية مستدامة لديها قيمة مضافة، وخلق فرص العمل في الزراعة، والخدمات، والسياحة، والصناعة التحويلية، وما الى ذلك، من اجل بناء مجتمعات منتجة. وهذا يتطلب حماية «حيز السياسة العامة» بشكل يسمح بوضع الاستراتيجيات الوطنية واعتماد الخيارات الاقتصادية الكلية، ويؤمن امكانية تنفيذها وفقاً للاحتياجات والاولويات الوطنية.

• **يجب على اجندة ما بعد ٢٠١٥ ان تؤدي الى التناسق ما بين السياسات المطبقة ومبادئ حقوق الانسان والديمقراطية:** احترام حقوق الانسان والديمقراطية هو مفتاح نجاح جهود التنمية وتحقيق الاهداف. ومن ثم فلا بد ان يكون اطار وبرنامج وسياسات واهداف جدول اعمال ما بعد ٢٠١٥ متناسقا تماما مع اطار حقوق الانسان.



## ٢- المسار نحو ما بعد ٢٠١٥

• **ينبغي على ان يكون تنفيذ جدول اعمال ما بعد ٢٠١٥ اكثر شمولاً وان يعتمد مقاربة تنموية تصاعدية:** يجب على مسار ما بعد ٢٠١٥ ان يكون عملية تشاركية متعددة الاطراف وشاملة لجميع المعنيين في تعزيز التنمية. كما على البلدان النامية في الجنوب ان تتخبط عملياً في المسار مثلها مثل الدول الصناعية. وعلى المسار ان يكون ما بين حكومي، بمشاركة جميع اصحاب المصلحة، وان يستجيب لمطالب المجتمع المدني بطريقة سليمة وشاملة، حيث تكون كل الاولويات شفافة وتساورية وتأخذ بعين الاعتبار تطلعات واحتياجات كافة المواطنين، بمن فيهم اولئك الذين يعانون من اثار الفقر والبطالة والتغيير المناخي.

## ٣- هيكل الإطار

• **يجب على اجندة ما بعد ٢٠١٥ ان تركز على الحاجة الى وضع واعتماد جداول اعمال وطنية استناداً الى الاولويات الوطنية وحماية الاساسية للمواطنين:** يجب ان تأتي الاجندة الوطنية، التي تحدد الاولويات والاستراتيجيات لحماية حقوق الانسان، كنتيجة لحوار وطني شامل، يتضمن مجموعات متنوعة وهي قطاعات

• **يجب على جدول اعمال ما بعد ٢٠١٥ التصدي للحكومة على الصعيد العالمي:** كما تبين في الازمة المالية الاخيرة، ينبغي على إطار ما بعد ٢٠١٥ اعطاء الاولوية للتحديات التي تواجهها الحكومة على المستوى العالمي، من اجل جعلها اكثر شفافية وديمقراطية وتشاركية. وهذا يتطلب اعادة النظر في الاطار العالمي لسياسات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك تلك المتعلقة بمؤسسات بريتون وودز، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. علاوة على ذلك، يتعين اصلاح الهيكل المالي العالمي الحالي باتجاه المزيد من الاجراءات المالية لتأمين السيطرة على تقلبات وحركية راس المال. ويجب ان تهدف ديمقراطية الحكم العالمي الى تعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار وتعزيز المساءلة المتبادلة والوصول الى المعلومات بكفاءة وفعالية. وينبغي ان يستند الحكم العالمي الديمقراطي على المبادئ الاساسية للمشاركة المتساوية وعلى المسؤولية المشتركة والتفضيلية.

• **ينبغي ان يتحول النقاش من التركيز على مجرد تحديد اهداف وغايات جديدة لما بعد عام ٢٠١٥، الى تحليل القضايا الرئيسية ووسائل التنفيذ من اجل التصدي لها:** لقد افرطت الاهداف الانمائية للالفية في تبسيط النقاش حول اطار التنمية، بحيث انها لم تدرج الاهداف



داخل البلدان وفيما بينها اولوية في جدول الاعمال، من خلال تعزيز النظم الاقتصادية المبنية على اعادة توزيع العادل.

**يجب على جدول اعمال ما بعد ٢٠١٥ ان يتلمس الروابط ما بين تحقيق التنمية وطنياً ومعالجة الاخفاقات في النظام عالمياً وان يضمن اتساق السياسات من اجل التنمية:** وهذا يتطلب تحقيق الغايات الواردة في الهدف ٨ مع الاخذ بعين الاعتبار احترامها لآليات حقوق الانسان المعتمدة دولياً، كتعبير واضح عن الشراكة العالمية. ان تحقيق الاهداف التنموية يتجاوز مجرد التركيز على مساعدات التنمية فعليه ايضا النظر في الآثار المترتبة عن المجالات السياسية الرئيسية، كالتجارة والزراعة ومصايد الاسماك والامن على مستقبل التنمية.

**تثبيت الاطار في المسارات بين الحكومات واليات الرصد والمساءلة المتعلقة باليات حقوق الانسان العالمية الحالية:** احدى القضايا الحيوية التي يجب معالجتها في مسار ما بعد ٢٠١٥ هي قضية المساءلة فعدم وجود اليات للمساءلة ضمن اطار الاهداف الانمائية للافية يستلزم ربط اساساته باليات حقوق الانسان العالمية، كالاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهود الاساسية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واليات رصد حقوق الانسان، بما في مسار ذلك الاستعراض الدوري الشامل، لضمان المساءلة وينبغي ان تشمل اجندة ما بعد ٢٠١٥ اليات لرصد الالتزام بجدول اعمال التنمية ومدى تنفيذه.

الاعمال والتجارة والعمل، المزارعين، النقابات المهنية، منظمات المجتمع المدني، مؤسسات الفكر والرأي، مراكز البحوث، المؤسسات الأكاديمية، والحركات النسائية والشبابية وأخرين.

**يجب على اجندة ما بعد ٢٠١٥ ان تشجع وتزز الجهود الالية للتعاون والتنسيق الاقليمي،** فالتعاون الاقليمي هو شرط اساسي لمواجهة تحديات الاندماج في الاقتصاد العالمي، بل يجب وضع اليات سليمة لتسوية النزاعات وحفظ السلام، وينبغي إنشاء نظام فعال لإعادة التوزيع العادل للثروة والموارد الطبيعية، وهي المياه والنفط والغاز. واخيراً وليس اخراً، على التنسيق الاقليمي ان يضع القواعد الاجراءات المتعلقة بالتعاون الاقتصادي.

**على اجندة ما بعد ٢٠١٥ ان تسمح بالمرونة الهيكلية على المستوى الوطني.** فهناك بعض الترابط بين الاهداف وبالتالي، ينبغي على الإطار الجديد اعتماد اهداف التنمية كقاعدة عامة، وليس كأرضية او سقف.

يجب ان يتم ذكره صراحة ان اطار التنمية لما بعد ٢٠١٥ يمثل اهدافاً للعالم ككل، وهو ليس مقياساً للتقدم المحرز في كل بلد على حده، لأن الاهداف الوطنية يجب صياغتها محلياً مع استخدام المعايير العالمية باعتبارها نقطة مرجعية.

**يجب تحليل التفاوت في اي تقييم للمخرجات المحققة.** ففي اطار ما بعد ٢٠١٥، أصبح من الضروري رصد التقدم المحرز من خلال إدخال بعض الأوزان التي تعكس التوزيع بين الناس. وعلى الرغم من الانجازات الواعدة في الاهداف الانمائية للافية، فمن الواضح ان التقدم كان متفاوتاً داخل كل بلد، على المستويات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية والمساواة بين الجنسين. يجب ان تكون مكافحة عدم المساواة المزمنة

## ٤- العناوين والاهداف التي يجب إدراجها في أجنحة ما بعد ٢٠١٥

اليوم. علاوة على ذلك، يجب ان تكون مطالب البلدان المتقدمة، لزيادة القدرة التنافسية التجارية وزيادة التكامل التجاري، متوازنة مع تقييم دوري للآثار المترتبة على الاتفاقات التجارية القائمة او المقبلة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. واخيراً فمن الضروري ان تشمل الاتفاقات التجارية بين البلدان المتقدمة والنامية معيار الحق في « حيز السياسات» الذي يمكن البلدان النامية من وضع سياسات تدعم انعاش اقتصاداتها، من حيث خلق فرص العمل والتنمية وكذلك تقليل الآثار غير المباشرة السلبية المحتملة التي قد تنجم عن المزيد من تحرير التجارة.

**يجب على أجنحة ما بعد ٢٠١٥ تعزيز الاطر التشاركية للحكم:** كما اشارت الاضطرابات الشعبية التي اجتاحت المدن حول العالم، فإن المواطنين والمواطنات ومنظمات المجتمع المدني يطالبون بحفهم في المشاركة على جميع مستويات صنع القرار. وهذا يستتبع الاعتراف بالمجتمع المدني كشريك رئيسي في تحديد القضايا والسياسات والاهداف وتنفيذ برامج العمل، ما يعني تعميم العمليات القائمة على المشاركة على مختلف مستويات صنع السياسات، بما في ذلك توفير فرص الحصول على المعلومات وغيرها من القنوات لكن هذا يعني القيام بنفصة شاملة لنظم الحكم الحالية، واعتماد اليات واضحة لتنفيذ السياسات، مع وضع معالم لقياسها وانجازها، لتكون جزءاً من اطار التنمية الجديد.

**الانصاف والعدالة الاجتماعية بدلا من الحد من الفقر، ينبغي ان تكون الهدف الرئيسي لأجنحة ما بعد ٢٠١٥:** فالتركيز على الحد من الفقر قد يحول الانتباه عن الصورة الكاملة للانصاف والعدالة، وحيث يتم اعتماد النمو الاقتصادي كمؤشر للتنمية في الوقت ذاته، بدأت العديد من الدراسات تشير الى حقيقة ان اغنى ٢٠٪ من الافراد فقط يستفيدون من ٧٠٪ من الدخل العالمي، بينما يحصل افقر ٢٠٪ على اقل من ١٪ من الدخل العالمي. على هذا النحو، ينبغي ان تركز أجنحة ما بعد ٢٠١٥ على النمو مع اليات توزيعية تضمن تعميم فوائد هذا النمو على كافة المستويات في المجتمع بالإضافة الى ذلك، فإن انماط عدم المساواة لا تقتصر على الدخل فقط، بل تشمل على تحيزات جغرافية وعرقية ودينية وجندرية تشكل عائقاً واضحاً امام التنمية وعلى أجنحة ما بعد ٢٠١٥ تقديم تحليل معمق لمثل هذه الفوارق المتعددة الابعاد، يتضمن سياسات واهداف ومعايير قياسية للقضاء عليها.

**الحفاظ على التماسك الاجتماعي:** تواجه العديد من البلدان حول العالم حالة واسعة من عدم الاستقرار الاجتماعي، سواء اكان ذلك نتيجة لعدم المساواة الاقتصادية، او التحول الى الديمقراطية، او المظلومية التاريخية. على أجنحة ما بعد ٢٠١٥ ان تتضمن وصفات سياسة واضحة للحفاظ على التماسك الاجتماعي، بما في ذلك تنفيذ اليات العدالة الانتقالية حيث تدعو الحاجة.

• **من الدولة الريعية نحو الدولة التنموية:** يجب وضع الدول موضع المساءلة فيما يتعلق بأنظمة حكمها. وعلى أجنحة ما بعد ٢٠١٥ ان تتسع لاهداف واضحة حول الوصول الى الدولة التنموية والديمقراطية، وهو امر يعني المنطقة العربية بشكل خاص، حيث ادى الدعم الدولي للدكتاتوريات السابقة الى تفويض مبادرات التنمية بشكل خطير. اما أجنحة ما بعد ٢٠١٥، فيمكن ان تشمل ععادة النظر في العقود الاجتماعية القائمة وإعادة التفكير في ادوار ومسؤوليات الدول والمواطنين/ات، على حد سواء.

• **ينبغي ان يكون «انهاء الاحتلال» هدفاً صريحاً في أجنحة ما بعد ٢٠١٥:** فالمنطقة العربية تعاني من اطول احتلال اجنبي في التاريخ الحديث، يقوم بفرض نظام واضح للتمييز العنصري والديني، لا ينتهك القانون الدولي والمواثيق المتعلقة بالسلام والامن وحقوق الانسان فحسب، بل ينتهك ايضاً الحق في التنمية. على أجنحة ما بعد ٢٠١٥ ان تتضمن هدفاً واضحاً فيما يتعلق بـ « الحق في تقرير المصير»، حسب تعريف اهداف الالفية، وكذلك وضع حد للاحتلال يتضمن جدولاً زمنياً واهدافاً محددة.

• **يجب ان تكون حرية الافراد والامم على الصعيدين السياسي والاقتصادي الاجتماعي لتحقيق تطلعات هدفاً واضحاً في أجنحة ما بعد ٢٠١٥.** فكما اظهرت الانتفاضات العربية، من دون حرية، لا يمكن ان تكون هناك تنمية. وتحقيق هذه الحرية يتطلب عدداً من التدابير على الصعيدين السياسي والاقتصادي. فعلى الجبهة السياسية، يجب ان يشمل التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبنبغي وضع السياسات والمعايير وحدود الاهداف لاعمال هذه الحقوق مع جدول زمني لتحقيقها.

• **على الصعيد الاقتصادي، هذا يعني ايجاد نظام مالي داعم (الاستقرار المالي، التوجيه الى الاقتصاد الحقيقي، وخدمة احتياجات صغار المنتجين والمستهلكين)، والتنسيق على مستوى الاقتصاد الكلي العالمي، رسم السياسات الداعمة للتنمية، ايجاد سوق للسلع غير المضاربة، بناء نظام تجاري يتوجه نحو التنمية، تبادل التكنولوجيا والمعرفة والوصول اليها بأسعار معقولة، وإدارة الاقتصاد العالمي بشكل عادل وتشاركي.**

اما في مجال التجارة، فعلى النظام التجاري العالمي ان يتوجه نحو التنمية، وان ينظر جدول اعمال التنمية في خصوصيات كل بلد من البلدان النامية وحققها في اتباع وتطوير المسار الذي اخذته الدول المتقدمة سابقاً للوصول لمستويات التنمية التي هي عليها

وينبغي ان تكون اجندة ما بعد ٢٠١٥ فرصة لمعالجة العجز في المعرفة المكتسبة او نقله من التدابير الكمية الى التدابير النوعية. فالجهود الحالية لتحسين التعليم تركز على الاهداف الكمية والرقمية، في حين يكمن التحدي في تحسين المعرفة، بما في ذلك اصلاح النظم التعليمية والمناهج الدراسية، وتشجيع البحوث وتنمية المهارات والمبادرات على مختلف المستويات وفي كل من العلوم والانسانيات. كما ينبغي ان تتضمن جهوداً مشتركة من اجل سد الفجوة الرقمية داخل البلدان والمناطق وبينها.

يجب وضع التزام واضح ومتين لضمان مصادر تمويل التنمية في اطار ما بعد ٢٠١٥: فعلى الرغم من تأثير الركود العالمي والازمة الاقتصادية على البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء المطلوب هو التزام حقيقي من الدول المتقدمة لضمان مصادر كافية للتمويل، بما في ذلك ٠,٧٪ من اجمالي الدخل القومي للمساعدات الانمائية الرسمية، وهو امر بالغ الاهمية ضمن اطار ما بعد ٢٠١٥. وينبغي ان ترافق هذا مع احترام حقيقي للالتزامات المنفق عليها في اكرابوسان.

ختاماً: سوف تستمر منظمات المجتمع المدني العربي، من خلال شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، بالتنسيق والعمل المشترك مع الاسكوا في الطريق الى ما بعد عام ٢٠١٥، وذلك لضمان ايجاد مسار تشاركي حقيقي وانخراط المجتمع المدني العربي بشكل فعال في المشاورات المتعلقة به.

- يجب التعامل بشكل منهجي مع الظروف الخاصة للبلدان الأقل نمواً التي يعاني منها من تحديات كبيرة متعلقة بالحكم والتأخر في التنمية والمستويات الحادة من الفقر وانعدام الامن الغذائي، والصراعات الداخلية والخارجية والفساد على نطاق واسع من بين قضايا اخرى. ويشمل هذا الالتزام بناء المؤسسات وتسهيل الاتفاقات التجارية، والاعفاء من الديون والتزام دعم الحوار واعتماد الطرق السليمة وعدم تسليح الفصائل المتحاربة.
- ينبغي تفسير واعمال حقوق اللاجئين والنازحين وهذا يشمل حقوق اللاجئين الفلسطينيين، اكبر كتلة من السكان بوضع لاجئ في التاريخ المعاصر، فضلاً عن حقوق النازحين من جراء الحروب والمصاعب الاقتصادية وينبغي ان يتضمن جدول اعمال ما بعد ٢٠١٥ معايير واضحة للحكومات للتعامل العادل مع اللاجئين والنازحين داخلياً كما يجب تشجيع بلدان المنشأ على تسهيل عودة اللاجئين والنازحين الى مناطقهم الاصلية.
- يجب ان تشمل اجندة ما بعد ٢٠١٥ على معالجة مسألة عدم المساواة بين الجنسين في اطار تحول نموذج التنمية ذاته: لقد حدد اطار الاهداف الانمائية للاللفية مسالة عدم المساواة بين الجنسين في اهداف تبسيطية من دون الاخذ بعين الاعتبار مجال السياسات اللاكبر اللزم للقضاء على مثل هذا التمييز. وبالتالي يتعين على اجندة ما بعد ٢٠١٥ الانتقال من مجرد تعميم المساواة نحو الانصاف بين الجنسين كركيزة لاي نموذج جديد للتنمية، وليس كمجرد نتيجة ثانوية لسياسات معينة تركز على اهداف رقمية.

# مشاورات ٢٠١٤

المنتدى الاقليمي «معالجة عدم المساواة الاجتماعية  
والاقتصادية: الحاجة إلى نموذج تنموي جديد»



الاقتصادي والاجتماعي تحولاً نحو نموذج للتنمية يركز على تحسين القدرات الإنتاجية الوطنية التي تتطلب بنية تجارية واستثمارية ممكنة تساهم في خلق فرص العمل اللائق والمستدام، وتعزيز العدالة الاجتماعية من سياسات إعادة توزيع الثروة، وتبني سياسات اجتماعية تضع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للناس في المقدمة.

واضافوا ان ركائز التنمية المقترحة الثلاث: الاقتصاد والبيئة و الشؤون الاجتماعية غير كافية للتقدم بل المطلوب توسيع الرؤى لتشمل الحوكمة و الجوانب الثقافية والدينية لكي تتمكن من بناء نموذج تنموي متكامل.

٣- **على الصعيد الدولي**، تعتبر ديمقراطية الحوكمة العالمية ضرورة فهي اساسية لتعزيز مشاركة البلدان النامية في صنع القرار والترويج ، للمسؤولية المتبادلة مع وصول فاعل ومؤثر إلى المعلومات.ويجب إدخال تغييرات في البنية المالية العالمية تساهم في تغيير الوضع القائم حيث يغلب الاقتصاد المالي على الاقتصاد الحقيقي والقطاعات المنتجة.كما ان اعادة النظر في الانظمة المالية العالمية حاجة ملحة والركود الاقتصادي .على صعيد متصل، فان مثل هذه الإصلاحات البنوية مطلوبة أيضا في الانظمة التجارية، للانتقال من مبدأ الفتح الكامل للأسواق الى مفهوم الاندماج الاستراتيجي STRATEGIC INTEGRATION الذي يحافظ على الهامش المطلوب للدول على مستوى رسم السياسات التجارية للمساهمة مما يمكنها يدعم القطاعات المنتجة وخلق الوظائف المطلوبة والدفع بأولويات تنموية وطنية.

٤- **على الصعيد الإقليمي**، تحتاج بلدان المنطقة العربية للتوصل الى نموذج يركز على تعزيز القدرات الإنتاجية والصناعية الوطنية ٢ وسلاسل الإنتاج الجماعية الإقليمية التي من شأنها أن تحمل أثر إنمائي إيجابي على دول المنطقة وتدعيم فرص العمل في المنطقة. وهذا من شأنه تأمين الأساس لتحقيق التكامل الإقليمي والتنمية المتوخاة التي هي ضرورية من أجل توسع مستمر للأسواق في جميع أنحاء المنطقة وبالتالي من شأنه تحسين القدرة التنافسية على مستوى السوق العالمي.

٥- **على الصعيد الوطني** يجب أن يعزز النموذج الجديد الدور التنموي للدولة لدعم عملية تحول عميق في البنى الاقتصادية يقع في صلبها دعم القطاعات المنتجة والصناعة ووبناء القدرات التكنولوجية، ودعم تحول مواز وتكاملي في البنى الاجتماعية الوطنية لضمان العدالة الاجتماعية للجميع من خلال تعزيز إمكانية حشد الموارد المحلية، وإعادة توزيع عادلة للثروة، ونظام ضريبي تصاعدي، وتأمين للخدمات الأساسية. وفي الواقع يعتبر تأمين العدالة الاجتماعية أساسياً للنموذج التنموي الجديد، ولكن يجب أن يكون شاملاً ومرتكزاً إلى مبادئ المساواة والإنصاف والحقوق والمشاركة وتتطلب المشاركة تطبيق آليات شفافة وشاملة وتشاركية وضمان نماذج لمشاركة المواطنين في إعادة هيكلة الحوكمة وإعادة تصميم السياسات. وهذا سيسمح بتحقيق نتائج أفضل وتعزيز الديمقراطية<sup>٢</sup>.

عقدت الشبكة العربية للمنظمات غير الحكومية للتنمية (ANND) واللجنة الاقتصادية لغرب آسيا (الإسكوا)، والمنظمة العربية للتنمية الإدارية (أرادو) - جامعة الدول العربية، ورشة عمل اقليمية لمدة يومين في بيروت ( ١٥ - ١٦ حزيران/ يونيو ٢٠١٤)، بتمويل من مؤسسة داغ هامرشولد ومؤسسة فورد. وجمعت ورشة العمل التي حملت عنوان « معالجة عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية: الحاجة الى نموذج تنموي جديد» حوالي ١٣٠ مشاركاً من ممثلين عن المنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية والمنظمات الدولية والمؤسسات الاعلامية وخبراء واكاديميين، وذلك لمناقشة جوانب أساسية مرتبطة بالتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه تحقيق التنمية في المنطقة العربية. توافق المشاركون على الوثيقة التالية التي تضمنت ابرز الخلاصات والتوصيات التي توصلت اليها المناقشات ٢٠١٥.

## المقدمة العامة

١- شهدت المنطقة العربية منذ عام ٢٠١١ حراكاً اجتماعياً، وسياسياً غير مسبوق سعى الى تفكيك الأنظمة السلطوية ومعالجة اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية. ولكن الواقع اليوم لا زال بعيداً عن تحقيق المطالب المنشودة من كرامة وحرية وعدالة اجتماعية. فما زالت دول المنطقة تعاني من اشكال مختلفة من قمع للحريات العامة وتسلب للسلطات العسكرية، وانتخابات منعزلة عن المناخات الديمقراطية والامننية المناسبة. كما تواجه مسارات الديمقراطية والتنمية مخاطر أمنية متعددة، وانتشاراً للعصابات المسلحة في بعض بلدان المنطقة، وصعود التيارات الدينية المتشددة التي تهدد العديد من المكتسبات في مسارات بناء الدول الديمقراطية والمدنية. من هنا رأى المجتمعون ان إعادة النظر في العقود الاجتماعية من خلال تعزيز الحوارات المجتمعية والسياسة التي يشارك فيها مختلف الأطراف الاجتماعية الفاعلة تشكل حجر الأساس في المسارات التنموية والديمقراطية في المنطقة العربية. وكدوا على ضرورة اشراك المجتمع المدني كشريك تنموي كامل وتأمين مناخ تمكيني يعزز مشاركته في الحوار وفي مسارات رسم السياسات العامة.

٢- وفي موازاة الحراك العربي، يتقدم النقاش العالمي حول خطة ما بعد ٢٠١٥ وأهداف التنمية المستدامة، ويتم إطلاق مجموعة مقترحة من الأهداف والمؤشرات ذات التي ستقود إلى التنبؤ النهائي للأجندة التنموية الجديدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. في هذا السياق، اعاد المشاركون التأكيد على ما جاء في خلاصات الاجتماع التشاوري الإقليمي السابق الذي نظم في آذار/ مارس ٢٠١٣ فيما يتعلق بأجندة التنمية المنشودة، مطالبين بالأقتصر هذه الاجندة على أهداف تنموية ومؤشرات كمية لقياس التنمية، بل ان تتبني تغييرات هيكليّة في الحوكمة العالمية تساهم في تعزيز الخيارات الوطنية بهدف تحقيق التنمية وتجاوز تحديات انعدام العدالة والاستثناء والهشاشة وهذا يتطلب على المستوى



# المحور الاول: الأطر التجارية والاستثمارية في النموذج التنموي الجديد:

ومصر والأردن، مما يؤدي الى إزالة التعريفات وتحرير تجارة البضائع الزراعية والصناعة والخدمات وفرض المزيد من الحماية للمستثمر الاجنبي. كذلك تترافق قروض صندوق النقد الدولي بنصائح وتوجيهات إلى البلدان العربية تهدف الى تحسين «مناخ الأعمال» وزيادة أوجه المرونة في الأسواق وفق «توافق واشنطن» أي التخصص تدريجيا من الدعم، وتفكيك التعريفات، وتوسيع الضرائب على القيم المضافة، واستئناف الخصخصة، وزيادة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، باعتبارها وسائل لزيادة الاستثمارات في البنية التحتية. وتؤدي هذه التوجهات والتوصيات إلى تمكين الخيارات الاقتصادية التي روج لها خلال عهود الأنظمة السابقة مع إهمال عدم ملائمة هذه الخيارات لمعالجة التحديات التنموية التي لا تزال تواجهها البلدان العربية.

المطلوب اذا القيام بمراجعة عميقة واعتماد سياسات التجارة والاستثمار الموجهة إلى التنمية من خلال:

- التحول الجذري في مقاربة السياسات التجارية والاستثمارية للخروج من النموذج التجاري الذي يهدف الى تحرير التجارة من اجل التحرير الى مفهوم الانفتاح الاستراتيجي الذي يهدف الى بناء قدرات انتاجية وزيادة القيمة المضافة للانتاج الوطني على المستوى الاقليمي.
- التنبيه الى مخاطر الشراكات بين القطاعين العام والخاص في ظل ضعف المؤسسات العامة في البلدان العربية، مما يؤدي الى اختلال التوازن في هذه الشراكات لصالح القطاع الخاص ويعرض حق المواطن بالحصول على الخدمات العامة للانتهاك، بسبب ارتفاع اسعار الخدمة او قلة جودته أو تحميل أعباء مالية ضخمة على الموازنات العامة.
- تنظيم دور القطاع الخاص في العملية التنموية واعتماد الية دولية ملزمة تنطلق من معايير حقوق الإنسان وتضمن التزام الشركات المتعددة الجنسيات بواجباتها خارج الحدود وفق مبادئ ماستريخت: تقوض المعايير على قطاع الأعمال، أن يعلن عن تأثير استثماراته في البيئة وحقوق الإنسان، وتحديد الخطوات اللازمة للتخفيف من المخاطر.

٧- من العناصر الاساسية المطلوب اعادة النظر بها في النموذج التنموي الجديد، هو اصلاح النظام التجاري والتحول من منطلق التحرير للتحرير الى مفهوم الانفتاح الاستراتيجي STRATEGIC INTEGRATION وتمكين البلدان النامية من تطوير قدراتها الإنتاجية، وخلق نمو شامل ومستدام ينهوي على إعادة التوزيع العادل.

٨- لسنوات طويلة كانت مسارات التجارة والاستثمار تعمل لصالح المستثمرين مستهدفة النمو الاقتصادي البحث وعندما بدأ الحديث عن النمو العادل والشامل لم يتم طرح مسارات بديلة عن نماذج النمو التقليدية. كما ان اتفاقيات الاستثمار الثنائية ومتعددة الأطراف المعقودة مع دولنا العربية لا تزال غير متوازنة وتعطي الكثير من الحماية للمستثمر الاجنبي على حساب الاولويات الاقتصادية الوطنية وحقوق المواطنين في الدول المستقبلية. وتأتي الاتفاقيات المتعددة الأطراف في اطار منظمة التجارة الدولية لترسيخ هذا النموذج من خلال التوجهات الى تيسير التجارة وتعزيز الحماية للمستثمر، ولسوء الحظ، لا تزال النقاشات الحالية لأجندة ما بعد ٢٠١٥ غير كافية لمعالجة ذلك، إذ تعتبر منظمة التجارة العالمية الأداة الأنجع لزيادة التأثير التنموي للتجارة، مع إهمال النتائج بعد المحتملة للتحرير الكامل للأسواق المحلية من خلال إزالة الأنواع المختلفة من الحواجز التجارية .

٩- اما على المستوى الاقليمي فان اتفاقية الاستثمار بين العربية التي عقدت اصلا بهدف تعزيز التكامل التجاري العربي، يتم الآن ادخال تعديلات عليها تقضي الى فقدان الهدف الاساسي منها وهو التكامل العربي وذلك من خلال الحد من الحماية وبالتالي تقليص المساحة المتاحة للدول العربية لخلق نمط تجاري حقيقي.

١٠- ومازال الشركاء التجاريون يساهمون في المزيد من تحرير التجاري من دون الانطلاق من مقاربات تنموية حقيقية، فالاتحاد الأوروبي وتحت مظلة شراكة دوفيل، يسعى إلى توقيع اتفاقيات للتجارة الحرة العميقة والشاملة مع المغرب وتونس

# المحور الثاني : عدالة أكبر في سياسات إعادة التوزيع:

• تطبيق الضرائب التصاعدية لمعالجة حالات انعدام العدالة مع تحقيق عائدات بطريقة منصفة، وتحصيل نسبة مئوية أعلى من المداخل المرتفعة مقارنة بالمداخل المتدنية ويجب تخصيص الموارد المحركة لمنفعة الفئات الأكثر حرماناً في المجتمع. وتعزيز مبدأ العدالة الضريبية والتوازن بين الضرائب المفروضة على الأفراد على شكل ضرائب على الدخل وضرائب على المشتريات من جهة والضرائب المفروضة على الشركات والاستثمارات الضخمة من جهة ثانية.

• إلغاء الحوافز الضريبية التمييزية والجنات الضريبية. تساوي التدفقات المالية غير المشروعة حوالي تريليون دولار في البلدان النامية<sup>٦</sup>، ويأتي ٨٠ بالمائة منها من التهرب الضريبي من شركات عابرة للحدود وفرار رؤوس الأموال من خلال التهرب الضريبي. يجب لجم هذه العقبة العالمية الماثلة أمام الحشد المحلي للموارد من خلال الزام الشركات الكبرى بالإبلاغ المنتظم بمستحقاتها الضريبية، إلى جانب تأثيراتها في التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

## المحور الثالث : سياسات الحماية الاجتماعية

١٤- يجب أن يستند النموذج التنموي الجديد إلى عقد اجتماعي جديد يعترف بالحماية الاجتماعية كحق إنساني وأحد أبرز وسائل إعادة التوزيع والثروة. فسياسات الحماية الاجتماعية يجب ان تكون في صلب مسارات التنمية وبالتالي من الضروري ضمان الأطر التشريعية والتمويلية لها.

١٥- الدول ملزمة قانوناً بتأسيس نظم للحماية الاجتماعية. ويأتي هذا الالتزام القانوني من الحق بالأمن الاجتماعي المكرس في المادة التاسعة من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. على الرغم من الزامية احقاق وتفعيل الحق في الحماية الاجتماعية الشاملة، فإن المقاربات المعتمدة في المنطقة العربية لا تستند الى المقربة الحقوقية بل الى مقاربة مجتزأة استهدافية تختزل سياسات الحماية الاجتماعية بشبكات الامان الاجتماعي تقدم حلاً آنية محدودة لا تمكن من الخروج المستدام من الفقر بل تفضي الى البقا في دائرته. وفي المنطقة العربية، تعاني برامج الحماية الاجتماعية من المحدودية في نطاق التغطية، كونها محدودة الفعالية، غير منصفة. كما انها تعاني من التفكك وسو الحوكمة في المؤسسات التي ترعاها، كما ، انها مجزأة وغير مستدامة من حيث ضعف التمويل لها. فانظمة الحماية الاجتماعية هي عبارة عن برامج ايتهداف واعانات اكثر من كنها سياسات شاملة ومنصفة. تقدم بعض الحماية للفئات

١١- يجب أن يتبنى النموذج التنموي الجديد سياسات تهدف إلى إعادة عدالة لتوزيع الثروة والموارد من خلال اعتماد سلة اصلاحات ضريبية، وتأمين الخدمات العامة اللازمة بنوعية جيدة وربطها بسياسات عادلة للأجور تساهم في تعزيز مشاركة كافة الشرائح الاجتماعية في الدورة الاقتصادية الوطنية .

١٢- تعتبر الضرائب وسيلة اساسية لحشد الموارد المحلية، ولتعزيز مبادئ المواطنة الديمقراطية من خلال تعزيز المسائلة. وتمكن الضرائب الدولة من تأمين خدمات أساسية نوعية وبالتالي ضمان التمتع الكامل للمواطنين بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك تحتل الضرائب التصاعدية موقعا مركزيا في تقليص حالات انعدام العدالة وإعادة توزيع الثروة في شكل منصف. لكن تحديات محلية وعالمية والتهرب الضريبي المستشري... والحوافز الضريبية التنازلية كالإعفاءات الضريبية، كثيرة تعيق فاعلية الضرائب، بما فيها «الجباية الضعيفة» والتطبيق الناقص للإلزامات الضريبية، والتطبيق غير الكامل للضرائب التصاعدية على الدخل ورأس المال<sup>٧</sup>

١٣- وثمة تشابهات في التحديات التي تواجه الأنظمة الضريبية في بلدان العالم العربي، فالنسبة المتدنية من العائدات الضريبية تمثل مشكلة يواجهها الاقتصاد العربي، فنسبة العائدات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين ١٠، ١٧ بالمائة، وهي نسبة متدنية ومعروفة في معظم البلدان النامية، مقارنة بنسبة تبلغ حتى ٣٨ بالمائة في الدول المتقدمة. وتقوم الأنظمة الضريبية في العالم العربي على ، تحصيل الضرائب لتحسين إنفاق الدولة أو تقليص العجز وليس كنتيجة لأسس اجتماعية واقتصادية مرفقة برؤية تنمية منتجة.

وفي هذا السياق يجب أن يشمل النموذج التنموي نظاما ضريبيا محسنا تكون العدالة الضريبية محوره ويكون عنصرا أساسيا، في معالجة حالات انعدام العدالة. ويشمل ذلك:

• زيادة شفافية المالية العامة على المستوى الوطني بما يضمن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بجباية الضرائب وسبل إنفاق العائدات. يجب تحقيق ذلك من خلال أطر تشريعية تضمن الوصول إلى المعلومات وتعزز وعي المواطن وفهمه لشفافية المالية العامة.

لسياسات الحماية الاجتماعية ينبغي أن يقوم على خيارات اقتصادية مستدامة، وعلى سياسات ضريبية فعالة، وعلى الحوكمة المعززة اضافة الى إعادة هيكلة نظام الدعم.

- تبني سياسات اجتماعية تضمن الغاء التمييز تجاه المرأة ودمجها في مجتمع والغاء الفجوات بين الرجل والمرأة في القوانين و الممارسة .

## المحور الرابع : سياسات العمل والتنمية الاجتماعية الشاملة

تبقى الركيزة الأساسية لأي تغيير جذري في النموذج التنموي والمؤشر الأساسي لنجاحه الخيارات الاقتصادية والاجتماعية هو مدى قدرتها على خلق فرص عمل لائق ومستدام .حيث ان النموذج الاقتصادي الاجتماعي القائم في بلداننا العربية قد ادى الى نسب مرتفعة من البطالة، وهجرة الشباب، وتوسع قطاعات العمل الهش وغير المنظم.

لذلك فإن على النموذج التنموي الجديد أن يؤسس لسياسات العمل المبنية على الاسس التالية:

- مراجعة النموذج التنموي بهدف تعزيز الخيارات الانتاجية وتطوير قطاعي التصنيع والزراعة القادرين على توليد فرص عمل مستدامة ولائقة.
- مطالبة الدول العربية بتطبيق معايير العمل اللائق التي التزمت بها والتي تتضمن تأمين الحق بالعمل وتأمين شروط وظروف وبدلات ملائمة، وحماية الحق في التمثيل النقابي وتمكين النقابات من المشاركة الفعلية في رسم السياسات العامة وفي الحوار الاجتماعي المتعدد الاطراف.
- تأمين شروط العمل اللائق للعمال المهاجرين من والى الدول العربية.

القادرة لعل تمويل اشتراكاتهم من دون أن تقدم حلولاً للشرائح الاجتماعية الكبيرة، بمن فيها الأشخاص الذين يعتمدون على الاقتصاد غير الرسمي، أو العاطلين من العمل، أو المسنين، أو الأطفال، أو المعوقين. ان توفير الحماية الاجتماعية يؤثر الى ديمقراطية المجتمع فالمجتمع الذي يتمتع بالامان الاجتماعي هو بالتأكيد اكثر قدرة على الابتيار والانخراط في المسارات الديمقراطية.

لذلك فإن على النموذج التنموي الجديد أن يرفع عقدا اجتماعيا جديداً يشمل:

- على المستوى العالمي، التقيد بالالتزام العالمي بتطوير نظم الضمان الاجتماعي الشامل من خلال التزام المجتمع الدولي بتقديم المساعدة المالية الكافية والدعم التقني إلى البلدان النامية لتمكينها من بناء ارضيات الحماية الاجتماعية أو من توسيع نطاق تغطية آليات الضمان الاجتماعي القائمة ودعم حوار السياسات في هذا المجال .
- دعوة المجتمع الدولي الى التمسك بمبادرة أرضيات الحماية الاجتماعية التي تنطلق من المقاربة الحقوقية وتشمل سياسات الحماية الاجتماعية في حزمة واحدة، من هنا ضرورة اعتماد هذه المبادرة كأساس للمسارات التنموية الاخرى وعدم التراجع عنها من خلال مقاربات مجزئة للحماية الاجتماعية ٧ .
- على المستوى الوطني، المطلوب تغيير هيكل في المقاربة والتحول من مفهوم شبكات الحماية الاجتماعية والمقاربات الاستهدافية TARGETING PROGRAMS والتحويلات النقدية CASH TRANSFERS الى اعتبار برامج الحماية الاقتصادية عنصرا في إستراتيجية تنموية واسعة تستهدف التغطية الشاملة و تحقيق العدالة الاجتماعية وإحقاق حقوق الإنسان .مع التأكيد على ان الحماية الاجتماعية ليست نظام ريعي بل هو واجب والتزام على الدولة تجاه مواطنيها لتوفير حمايتهم وكرامتهم في مختلف مراحل حياتهم .وضرورة توحيد برامج الحماية الاجتماعية وضمان المساواة في الخدمات والتغطية للكتل السكانية كلها.
- الحاجة إلى إعادة النظر في دور الدولة فيما يختص بالعلاقة مع الشركاء الآخرين من أجل قيادة حوار اجتماعي بين مختلف المكونات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك ممثلون عن قطاع الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات العمالية، والحركات النسائية والشبابية والثقافية وتلك الخاصة بالأشخاص المعوقين مما يساهم في تحديد دور كل من الاطراف في العملية التنموية وفي الحماية الاجتماعية.
- ضرورة زيادة نسبة الإنفاق الاجتماعي من إجمالي الإنفاق الحكومي، على أن يتم ربط خطط الإصلاح باعتماد وتنفيذ سياسة اجتماعية شاملة ومتكاملة .ضمان التمويل الكافي

# المحور الخامس: مسائل عابرة للمجالات

• فيما يشير الخطاب الحالي لمسار ما بعد ٢٠١٥ الى مجتمعات مسالمة، يتبين أن إشارة واضحة الى الحق بتقرير المصير تعتبر ضرورة، فالتنمية لا يمكن ان تجري من دون حرية للأفراد والأمم.

يجب أن يرعى النموذج التنموي الجديد المساواة بين الجنسين، والسلام، والحق في تقرير المصير.

فيما تحضّر الأجندة التنموية لما بعد ٢٠١٥، تدفع المنظمات الحقوقية والحركات النسوية من أجل تطوير إطار تنموي يقوم على حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية - الجندرية والاقتصادية. وفي ما يخص المنطقة العربية، لطالما كانت النساء في قلب الحركات والنشاطات المدنية ولعبن أدواراً أساسية وفاعلة في الثورات والانتفاضات الأخيرة التي روجت لطموحات وآمال حول تأسيس عقود اجتماعية جديدة ومشاريع تنموية وطنية. وتحافظ، النساء العربيات على نضالهن من أجل سياسات اقتصادية واجتماعية وطنية تشاركية تستند إلى مبادئ السيادة والمساواة والعدالة والحق في التنمية.

ولكن على الرغم من أن الدول العربية كلها وقعت اتفاقية القضا على كل أشكال التمييز ضد المرأة وصادقت عليها، لا تزال الفوارق الجندرية شائعة في المنقطة على المستويات السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية. لذلك فإن إدراج حقوق المرأة والمساواة الجندرية في مسار ما بعد ٢٠١٥ يعتبر حاسماً من خلال:

- تعزيز حقوق المرأة المدنية و السياسية و الاقتصادية و الإجتماعية و الثقافية ومحاربة الانتهاكات والتمييز و العنف الذي يمارس ضدها.
- تبني مقاربة منهجية لمبدأ المساواة بين الجنسين في مختلف جوانب الأجندة التنموية، مع الاعتراف بالنساء كقادة أساسيين وعناصر فاعلة في التحول الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وليس مجرد مستفيدات.

لطالما كانت النزاعات حقيقة في المنطقة العربية، على غرار السعي إلى السلام والأمن. وأدت النزاعات إلى الحد من قدرات الدول على الوفاء بالتزاماتها في شكل تقديمي في مجالات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كذلك أفضت إلى التركيز على أجنداث أمنية ضيقة وبرامج لإعادة التأهيل ترتبط بالحاجات المباشرة الناجمة عن النزاعات من بناء مقاربات أمنية إنسانية تدمج في نفسها سياسات تنموية بعيدة الأجل. يعتبر الإنفاق على التسلح(كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) من بين الأعلى من نوعه في العالم، مقارنة بالموارد القليلة المخصصة لضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية. لذلك سيزرع الفارق الكبير في تخصيصات الموارد قدرة الحكومة على الإحراق الفاعل لهذه الحقوق. ويرتبط فقدان السلام والأمن أيضا بالاحتلال الأجنبي. فالاحتلال الإسرائيلي المستمر لفلسطين وسياساته التوسعية ليست انتهاكا واضحا للقانون الدولي فحس بل تمثل كذلك انتهاكا للحق بالتنمية نتيجة لتأثيره المدمر في السلام والاستقرار والتنمية في فلسطين والبلدان المجاورة.

# مشاورات ٢٠١٥

توصيات منظمات المجتمع المدني في المنطقة  
العربية في ختام الاجتماع التشاوري الاقليمي



استراتيجيات تنموية بديلة لحقبة ما بعد ٢٠١٥:  
خروج عن نهج السياسات القائم

## ٢. أين أخفقت الأهداف الإنمائية للألفية؟

## ١. مقدمة عامة

على الرغم من أن انشاء أجندة الأهداف الإنمائية للألفية ساهم في تسهيل العديد من الإنجازات بالاضافة الى إحراز بعض التقدم نحو تحقيق هذه الأهداف، لا سيما لجهة تخصيص الموارد في سبيل مكافحة الفقر وتعزيز روح الشراكة العالمية - وإن بجهد - التي تتضمن إشراك جميع أصحاب المصلحة، فإن حقيقة أن الأهداف الإنمائية للألفية لم ترق الى تحقيق النتيجة المرجوة ببلوغ العام ٢٠١٥ طرحت إشكالية ما إذا كان النموذج التنموي القائم من شأنه أن يؤمن التنمية المستدامة، بما فيه للأجيال القادمة.

استندت عملية صياغة الأهداف الإنمائية للألفية على مشاورات محدودة جداً أدت الى وضع الأهداف من خلال عملية غامضة ومبهمة، ونتيجة لنقاش أعطى الأولوية للخبراء التقنيين في ظل شبه غياب لأي مشاركة اجتماعية قائمة على تحقيق أجندة تنمية مبنية على أساس حقوق الانسان كما إن تلك الأهداف لم تضع بلوغ العدالة الاجتماعية كهدف أساسي يجب السعي اليه. فأدت الأهداف الإنمائية للألفية إلى تبسيط جدول أعمال التنمية الذي أنشئ مع تركيز واضح على محاربة أشكال الفقر المدقع، وبالتالي على حساب الأهداف التنموية الأخرى ذات نفس القدر من الأهمية مثل مكافحة عدم المساواة والتمييز، والمشاركة والعدالة الاجتماعية، الحريات السياسية الخ. كما أن افتقاد الأجندة للوسائل والآليات التي من شأنها تحقيق الأهداف المرجوة كانت واحدة من العوائق الرئيسية في اطار الأهداف الإنمائية للألفية، حيث ساهمت الأخيرة في تركيز الجهود السياساتية على تحسين تقديم الخدمات الاجتماعية (التعليم والصحة وغيرها) وذلك على حساب ضرورات تنمية أخرى مثل تنويع الانتاج وبناء القدرات الإنتاجية، وخلق فرص العمل اللائق، والآثار التوزيعية لسياسات الاقتصاد الكلي، بالاضافة الى إدارة عادلة ومستدامة للموارد الطبيعية وبناء حكم عالمي متوازن. علاوة على ذلك، بالرغم من كون الأهداف الإنمائية للألفية عبارة عن أهداف مشتركة وعالمية يشرف المجتمع الدولي على تحقيقها، إلا أنها تحولت في الواقع إلى حزمة من الأهداف ذات «حجم واحد يناسب الجميع»، وبالتالي أدت الى تحميل كل بلد مسؤولية متابعة نفس الأهداف المتفق عليها دولياً بغض النظر عن الاحتياجات الوطنية التنموية والظروف الأولية لكل بلد، الأمر الذي أدى الى اعتبارها منحازة ضد البلدان الأكثر فقراً.

أما بما يعني الهدف الثامن الذي يقضي بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية، فبقي التقدم محدوداً للغاية نظراً لافتقار جدول الأهداف الإنمائية للألفية إلى التزامات محددة ليتم تنفيذها من جانب البلدان المتقدمة. بتعبير أدق، لم يتم تحديد الأهداف المتعلقة بتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية بشكل دقيق، مما ساهم في إضعاف عملية مساهمة الدعم الدولي، وبالتالي أبقي العديد من الالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي حبراً على ورق.

مع بداية القرن الحالي، تبنى المجتمع الدولي في اطار الامم المتحدة اعلان الالفية، وحدد لنفسه مهلة لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. كانت الأهداف الإنمائية للألفية بمثابة الموجه الرئيسي لجدول أعمال التنمية الدولية الذي حدد جملة من الأهداف المحددة والمتفق عليها والتي يمكن قياسها والتي ركزت على الحد من الفقر والجوع، وضمان حصول الجميع على التعليم، وتشجيع المساواة بين الجنسين، والحد من وفيات الأطفال والأمهات، من بين جملة أمور.

وقد توجّهت الأهداف بشكل خاص الى البلدان النامية، ومن بين الأهداف المعلنة هدفاً واحداً (الهدف الثامن) توجّه لمداد التعاون الدولي المشترك لتحقيق الأهداف السبعة الأخرى حيث ركز على الشراكة العالمية للتنمية الهادفة لتعزيز نظام تجاري ومالي مفتوح ومبني على قواعد محددة، وتلبية احتياجات الدول الأقل نمواً، ومعالجة قضية ديون الدول النامية.

لكن منذ مطلع القرن الواحد والعشرين، تأثر الاقتصاد العالمي بعدد من الأزمات الحادة التي اتخذت أوجهاً متعددة اتسمت باستمرار انتشار الفقر وعدم المساواة والجوع، ومستويات متزايدة من المخاطر وانعدام الأمن الدولي، ومخاوف بشأن الامدادات المستقبلية للحاجيات الأساسية مثل المياه والطاقة، وخطر تغير المناخ، والضغط الديموغرافية الناجمة عن تزايد عدد سكان العالم والشيخوخة، بالاضافة الى تحولات سريعة في موازين القوى في الاقتصاد العالمي. غير أن ترابط هذه التحديات بقوة على المستوى العالمي من خلال الاقتصاد الحر والأسواق المتكاملة بالاضافة الى ركافة الحكمة العالمية وعدم توفر توزيع منصف للثروات في سبيل النفع العام العالمي أدى الى استحضار المزيد من الأزمات التي عجزت المسارات الدولية المعنية بالتنمية عن مجابتهها، فضلاً عن التنبؤ بحصولها.

هذا واستتبعت الأزمة المالية العالمية الأخيرة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) تداعيات هائلة على الاقتصاد العالمي حيث كشفت الأزمة القصور النظامية في صميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية الدولية وغياب أي شكل من أشكال العدالة الاجتماعية. وتزامنت الازمة المالية مع العديد من الأزمات الأخرى، بما في ذلك الارتفاع الشديد وشدة التقلب في الأسعار العالمية للغذاء والطاقة بالاضافة الى التحديات المستمرة المتعلقة بتغير المناخ.

## ٤. الاستراتيجيات البديلة والأطر المقترحة لأجندة التنمية لما بعد 2015

يجب ان تستند أجندة التنمية لما بعد 2015 إلى إطار تنموي جديد يتضمن نهج سياسات أكثر تقدمية وموائمة مع المبادئ العالمية لحقوق الانسان لمواجهة التحديات العالمية للتنمية وصون حقوق المواطنين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في جميع أنحاء العالم التي من المحتمل أن تنجم عن السياسات والاستراتيجيات القائمة.

ينبغي أن تستند عملية البحث عن نموذج أكثر استقراراً وعدلا إلى تقييم نقدي لتجارب التنمية في الماضي، وتخلص إلى تحديد التدابير الجديدة اللازمة للرد على التحديات الجديدة الناجمة عن الأزمات المترابطة التي لحقت بعالمنا منذ بداية الألفية.

أي رؤية مستقبلية للتنمية في إطار ما بعد 2015 تتطلب بشكل واضح مسؤولية عالمية تحرز تغييرات في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، تتضمن تحولات في أنماط الاستهلاك والإنتاج العالمية والأطر التنظيمية الوطنية والدولية، حيث تساهم في تحديد استجابات سياساتية اقتصادية واجتماعية وبيئية أكثر تماسكا وإصافا واستدامة، بالإضافة إلى الترويج لهياكل حوكمة عالمية أكثر تمثيلا.

ينبغي أن يتحول النقاش من التركيز على مجرد تحديد أهداف وغايات جديدة لما بعد عام 2015، إلى تحليل القضايا الرئيسية ووسائل التنفيذ. في هذا الإطار، ينبغي الانتقال من التفكير في مجموعات جديدة من الأهداف الرقمية، نحو تصميم أهداف وغايات تتعامل مع مختلف الظروف الحرجة والبيئات التمكينية المتعددة.

لا يقتصر نجاح استراتيجية التنمية لما بعد 2015 على التصميم الفني الجيد وإنما يتطلب دعم اجتماعي واسع، حيث أن وضع استراتيجية التنمية هو مشروع مشترك اجتماعيا في سبيل التحول والتقدم. ففي جميع الحالات الناجحة، احتفظت الدولة بدور هام وفعال في توجيه عملية التغيير، وفي تصحيح إخفاقات السوق وتحسين الفعالية الديناميكية الشاملة. في هذا الصدد ينبغي لإطار التنمية لما بعد عام 2015 أن يعترف بدور الدولة الأساسي والفعال جنبا إلى جنب مع الفاعلين التتموين الآخرين من أجل الاستجابة للأزمات المتعددة التي تهز الاقتصاد الدولي. هذا بدوره يتطلب الحفاظ على تماسك عام من أجل تجنب مبدأ التنازل عن ميزة من أجل الحصول على أخرى، بحيث أن الأدوات

## ٣. المنطقة العربية بين التحديات والآفاق

لا تزال مجموعة من التحديات العالمية تواجه المنطقة العربية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. أبرز تلك التحديات تكمن في استمرار التفاوت بكافة اشكاله الجغرافي والفنوي والاجتماعي، وتدهور الأمن الغذائي، وتفاقم المشكلات البيئية، وانتشار العنف والصراعات، ونقشي الفساد وضعف الدولة وغياب حكم القانون، وغيرها من التحديات كالبطالة والفقر والتهميش الاجتماعي وتنامي التطرف والحركات الارهابية، وتفاقم ازمة الهجرة، والشيخوخة، وغياب الحرية بالإضافة إلى تواصل الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين وما يسببه من عوائق اجتماعية واقتصادية وأمنية في المنطقة.

- إن عدم قدرة دول المنطقة على مجابهة تلك التحديات يعود لأسباب تتعلق بطبيعة النموذج الليبرالي السائد عالميا ومواصلة إعادة هيكلة الاقتصاد العالمي والنظام الاجتماعي وفق هذا النموذج لتوسيع وترسيخ حكم الرأسمالية الاحتكارية وحماية الظروف لمزيد من التراكم الرأسمالي. هذا بالإضافة إلى طبيعة الدولة في المنطقة التي لا تزال تتميز بالريعية على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تعتمد على اقتصادات غير مُنتجة تغيب عنها اليات إعادة توزيع الثروات وانظمة الحماية الاجتماعية من جهة، ومن جهة أخرى تساهم في تعطيل الحريات وتدجين منظمات المجتمع المدني والمنظمات النقابية والسيطرة على قراراتها، ناهيك عن استثناء الفساد المالي والإداري في المؤسسات الحكومية في ظل غياب آليات المحاسبة والمساءلة والجهات المعنية في تنفيذها.

في هذا الإطار، لا بد من رؤية شاملة لمستقبل المنطقة والعالم ككل، تركز على مجموعة من المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية، وتصب ضمن إطار متكامل يركز إلى مبادئ حقوق الانسان ومتجانس يربط بين الاستدامة البيئية، والتنمية الاقتصادية المتكاملة، والأمن البشري والتنمية الاجتماعية المتكاملة، والتي تصبو جميعها إلى تحقيق مستقبل أفضل للجميع يقوم على مبدأ العدالة الاجتماعية المستند إلى المساواة والإستدامة والإنصاف والمشاركة وحقوق الإنسان. هذا يتطلب أيضاً ضرورة وضع أسس لإرساء دولة مدنية ديمقراطية تنموية، تركز على عقد اجتماعي جديد مُبرم بين المواطن والدولة وقائم على مبادئ حقوق الإنسان، والمشاركة، والمواطنة، والمكاشفة والمحاسبة، والمساءلة.

والأوساط الأكاديمية، والحكومات، والمؤسسات الإقليمية والدولية، والقطاع الخاص ووسائل الإعلام الخ. بمعالجة التحديات العالمية والوطنية. هذا بدوره يستوجب تصميم نهج تعاوني ومتماسك على الصعيدين الوطني والدولي.

## ه. مطلب عربي: العناوين والأهداف التي يجب ادراجها في أجددة ما بعد 2015

بالإضافة الى ما سبق، تتبنى منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية الاقتراحات العربية لأهداف التنمية المستدامة التي خلص اليها المنتدى العربي الرفيع المستوى حول التنمية المستدامة الذي نظّمته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) و جامعة الدول العربية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وبالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الدولي ووزارة البيئة في الأردن، و الذي انعقد في عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية، في 4-2 نيسان/ أبريل 2014.

ترتقي الأهداف العربية المقترحة الى تطلعات الشعوب العربية لجهة معالجة التحديات التي تواجه المنطقة العربية وتلبية احتياجاتها التنموية. وبما أن عملية صياغة الأهداف في اطار أجددة التنمية لما بعد 2015 هي عملية سياسية، فإن بلورة هذه الأهداف تأتي بثمارها حين ينقلها المفاوضون العرب الى قمة الأمم المتحدة لاعتماد جدول أعمال التنمية في 27-25 أيلول/ سبتمبر 2015 ليتم ادراجها في الأجددة المرتقبة. لكن بالإضافة الى الأهداف المعلنة، فإن منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية تدعو لإدماج آليات التمويل الخاصة بمسار تمويل التنمية الذي تقوده الأمم المتحدة ضمن أجددة التنمية لما بعد 2015. فبالرغم من ان المسارين مستقلان، الا ان المواضيع المطروحة في كلا المسارين مترابطة بشكل عضوي، وأن تحقيق اي تغيير في النموذج التنموي يرتبط بنتائج هذين المسارين. وقد تم اعداد ورقة من قبل المفاوضين في المحطة القادمة لمسار تمويل التنمية (اديس ابابا في 16-13 تموز/ يوليو 2015) تتضمن العناصر الأساسية للنقاش وتدعو الى حشد الموارد الوطنية في الدول النامية في سبيل الاعمال بتمويل التنمية.

في هذا الاطار، وانطلاقاً من روحية الاقتراح العربي لأهداف التنمية المستدامة، فإن العناوين والأهداف التي تدعو منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية الى ادراجها في أجددة ما بعد 2015 تتضمن:

والسياسات المعتمدة لمعالجة أزمة معينة لا تؤدي إلى تفاقم آثار أزمات أخرى.

• ينبغي على اطار التنمية لما بعد 2015 أن ينطوي على استراتيجيات فعالة قادرة أن تخلق تزاوجاً بين الإجازات قصيرة المدى واستدامة التنمية على المدى الطويل من خلال اعتماد تدابير وسياسات تهدف الى مواجهة التقلبات الدورية، وخلق أسس مستدامة للنمو والتنمية، والحد من التوترات التوزيعية، بالإضافة الى تخفيف التكاليف البيئية.

• ينبغي على اطار التنمية لما بعد 2015 أن يتضمن استراتيجية واضحة لتحسين الرفاهية بطريقة مستدامة اجتماعياً وبيئياً. ومن أهم ركائز هذه الاستراتيجية الدفع نحو سياسات تصنيع فعالة جنباً إلى جنب مع سياسات البيئة والطاقة من أجل نمو منخفض-الكربون. فإن معظم تجارب التنمية الناجحة عملت على تنويع الإنتاج والابتعاد عن السلوك الريعي. وقد بُنيت الاستراتيجيات التي تقوم عليها هذه التحولات الاقتصادية على سياسات تدعم التنويع الاقتصادي من خلال سياسات الاقتصاد الكلي وسياسات التصنيع النشطة بما في ذلك أسعار تنافسية للمصرف، وتدابير ضريبية وائتمانية محفزة للاستثمار لا سيما الصناعات الوليدة، بالإضافة الى اتخاذ تدابير لدعم البحث والتطوير وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر المنوط بتعزيز الأوصال بالإنتاج الوطني.

• ينبغي على اطار التنمية لما بعد 2015 أن يتضمن استراتيجية واضحة لجهة المرونة الهيكلية للاقتصادات النامية بما في ذلك درجة الانفتاح الاقتصادي ودرجة الاندماج في الأسواق الدولية من خلال التحرير التجاري والاستثماري والمالي. يتعين على الأخير أن يعتمد على حجم البلد والتخصص الإنتاجي الخاص به. هذا بدوره يتطلب سياسة انتاجية نشطة لتعزيز القدرات الوطنية، وخلق مزايا تنافسية ديناميكية، وتعزيز التقدم المستمر في امداداتها الإنتاجية والتصديرية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون للبلدان النامية قدرة على وضع آليات تنظيمية لحسابات رؤوس الأموال الخاصة بها وذلك في سبيل تقادي استيراد أي تقلبات أو صعوبات في إدارة الاقتصاد الكلي، بالإضافة إلى محاربة التدفقات غير المشروعة.

• ينبغي على اطار التنمية لما بعد 2015 أن ينطوي على استراتيجية إعادة توزيع فعالة وعادلة تتضمن سياسات مالية تصاعدية وسياسات عادلة ونشطة لسوق العمل. نحن بحاجة إلى نظام ضريبي تصاعدي يحد من ازدياد الهوة بين الفقراء والأغنياء ويضمن العائدات الضرورية للدولة من الأفراد والشركات على حد سواء لكي تكون قادرة على توفير الخدمات العامة للمواطنين. بالإضافة الى ذلك، يجب ان تشمل الاستراتيجية سياسات عمل تهدف الى توليد فرص العمل اللائق، ومعالجة ظاهرة تفشي القطاع غير المهيكل عبر تنظيمه وتقديم الدعم المطلوب.

• ينبغي أن يتضمن إطار التنمية لما بعد 2015 استراتيجية تقوم على شراكة عالمية جديدة للتنمية تسمح للدول والجهات التنموية الفاعلة، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني،



اعادة النظر بخط الفقر المحدد بالعيش على أقل من 1.25 دولار باليوم، حيث أنه على بحسب هذا المستوى، يصل الفقر في المنطقة العربية الى 4 في المائة، غير أنه أعلى بكثير في الواقع. أخيراً، وبما يتعلق بالحماية الاجتماعية، فيجب التخلي عن مقارنة الأخيرة كونها كلفة والانتقال الى مقارنة حقوقية وتوسيع أرضيات الحماية الاجتماعية لتشمل العاملين في القطاع غير المهيكل.

**توضيح واعمال حقوق اللاجئين والنازحين.** هذا يشمل حقوق اللاجئين الفلسطينيين الذين يشكلون أكبر عدد من السكان بصفة لاجئ في التاريخ المعاصر، بالإضافة الى حقوق النازحين من جراء الحروب والمصاعب الاقتصادية. وينبغي أن يتضمن جدول الأعمال بعد 2015 معايير واضحة للحكومات من حيث المعاملة العادلة لكل من اللاجئين والنازحين داخلياً، كما يجب تشجيع بلدان المنشأ على تسهيل عودة اللاجئين والنازحين الى مناطقهم الأصلية.

**ادراج معالجة عدم المساواة بين الجنسين في اطار تحول نموذج التنمية عينه.** يتعين على أجندة ما بعد 2015 الانتقال من مجرد تعميم المساواة نحة الانصاف بين الجنسين، والتي يجب أن تكون محور أي نموذج جديد للتنمية وليس مجرد نتيجة ثانوية لسياسات معينة.

**تعزيز الأطر التشاركية للحكم.** يجب أن تشير أجندة التنمية لما بعد 2015 الى حق مختلف المعنيين في المشاركة على جميع مستويات صنع القرار. هذا يستلزم الاعتراف بالمجتمع المدني الى جانب غيره من اللاعبين التنمويين كشريك رئيسي في تحديد القضايا والسياسات والأهداف وتنفيذ برامج العمل، الأمر الذي يستتبع توفير فرص الحصول على المعلومات وغيرها من القنوات. بالإضافة الى ذلك، لا بد لأجندة ما بعد 2015 أن تشير الى أهمية الحوار الاجتماعي الممأسس بين العمال وأصحاب العمل والدولة.

**الحفاظ على التماسك الاجتماعي.** على أجندة ما بعد 2015 أن تتضمن وصفات سياسية واضحة للحفاظ على التماسك الاجتماعي، بما في ذلك تنفيذ آليات العدالة الانتقالية حيث تدعو الحاجة.

**إدماج آليات التمويل الخاصة بمسار تمويل التنمية الذي تقوده الأمم المتحدة ضمن أجندة التنمية لما بعد 2015.** إن المواضيع المطروحة ضمن مسار تمويل التنمية مترابطة بشكل عضوي مع تلك المطروحة في سياق أجندة التنمية لما بعد 2015. فلا بد للأخير أن يعالج المواضيع المتعلقة باصلاح الانظمة الضريبية الوطنية، وتغيير انماط الإنتاج والاستهلاك وتعزيز دور الدولة، ومراجعة ادوار المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية في ادارة الشؤون المالية الدولية ومتابعة المفاوضات لاعادة هيكلة الديون السيادية. في ما يتعلق بالاصلاح الضريبي، تدعو منظمات المجتمع المدني الى تعاون دولي في المسائل الضريبية ينتج اتفاقية ملزمة قانوناً وتحت رعاية الأمم المتحدة، وذلك من أجل لضمان وجود إطار متين للعمل، بما في ذلك تعريف واضح للمبادئ وكذلك تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها. فيجب أن يكون مسار تمويل التنمية

الإشارة الى ضرورة إبرام عقد اجتماعي جديد بين المواطن والدولة وقائم على مبادئ حقوق الإنسان، والمشاركة، والمواطنة، والمكاشفة والمحاسبة، والمساءلة والعدالة الاجتماعية. ويصب العقد الاجتماعي ضمن إطار متكامل يرتكز الى مبادئ حقوق الانسان ومتجانس يربط بين الاستدامة البيئية، والتنمية الاقتصادية المتكاملة، والأمن البشري والتنمية الاجتماعية المتكاملة. هذا يتطلب أيضاً ضرورة وضع أسس لإرساء دولة مدنية ديمقراطية تنموية تدرج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في طليعة أولوياتها. هذا بدوره يتطلب أن تقوم الدول بسن التشريعات التي تترافق مع الأهداف المنشودة في اطار أجندة ما بعد 2015.

**توقيع كافة الدول على، وكذلك تنفيذ، المعاهدات الدولية المعنية بمكافحة الفساد، والالتزام بالقوانين الدولية بما فيه حق الوصول الى المعلومات، حماية الشهود والمبلغين، بالإضافة الى المساءلة والمراقبة والمحاسبة.**

**ادراج حرية الأفراد والأمم على الصعيدين السياسي والاجتماعي-الاقتصادي.** فكما أظهرت الانتفاضات العربية، لن تتحقق التنمية من دون حرية. وتحقيق الحرية يتطلب عدداً من التدابير على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

فعلى الجبهة السياسية، يجب أن يشمل التمتع بجميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما ينبغي وضع السياسات والمعايير وحدود الأهداف لإعمال هذه الحقوق. أما على الصعيد الاقتصادي، هذا يعني ايجاد نظام مالي داعم (الاستقرار المالي، التوجه الى الاقتصاد الحقيقي، وخدمة احتياجات صغار المنتجين والمستهلكين)، بالإضافة الى التنسيق على مستوى الاقتصاد الكلي العالمي، و ايجاد سوق للسلع غير المضاربة، وتبادل التكنولوجيا والمعرفة والوصول إليها بأسعار معقولة. علاوة على ذلك، يجب بناء نظام تجاري واستثماري جديد يتوجه نحو التنمية، بحيث أن الاتفاقيات التجارية والاستثمارية بين البلدان تشمل الحق في "حيز السياسات" الذي يمكن البلدان النامية من وضع سياسات تدعم انعاش اقتصاداتها من حيث تعزيز القدرات الانتاجية وخلق فرص العمل اللائق والمساهمة في اعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

**إدراج الانصاف والعدالة الاجتماعية بوضوح.** فالعدالة الاجتماعية والتي تقوم على مبادئ المشاركة والانصاف والمساواة وحقوق الانسان تقضي بمكافحة جميع أنواع الفقر التي لا تقيسها خطوط الفقر التقليدية مثل الحصول على خدمات التعليم والرعاية الصحية ذات النوعية الجيدة، والبطالة وعدم المساواة. وقد أشارت التقارير الى ازدياد هائل في نسب التفاوت بين الأشخاص، إذ أن العالم وصل الى مرحلة يمتلك فيها ثرى 1 في المائة من سكان العالم أكثر من 85 في المائة من الموارد. هذا وإن أنماط عدم المساواة لا تقتصر على الدخل، ولكن تشمل أيضاً التحيزات الجغرافية والعرقية والدينية والقائمة على نوع الجنس والتي تمثل عائقاً واضحاً أمام التنمية. لذا، من الضروري أن يقدم جدول الأعمال بعد عام 2015 تحليل متعمق لهذه التفاوتات متعددة الأبعاد مع تحديد أهداف ومعايير للقضاء عليها. كما ينبغي

جزءاً أساسياً من أجنده التنمية لما بعد 2015، تحديداً وأنه لا يصلح إغفال النقاش الدولي حول الشراكة العالمية من أجل التنمية كما هو الحال في إطار المفاوضات حول تمويل التنمية التي تكثفي ببعض الإصلاحات الهيكلية التي لم تثبت قدرتها على تأمين المساواة الاجتماعية والتنمية المطلوبة.

- إدراج قضايا البيئة في جميع الأهداف بدلاً من التطرق إليها في هدف مستقل، مع تحديد معايير وآليات لتطوير غايات بيئية مترابطة.

- إدراج "إنهاء الاحتلال" كهدف واضح وصريح مع مدة محددة بإنهاء الاحتلال. فالمنطقة العربية تعاني من أطول احتلال أجنبي (إسرائيلي) في التاريخ الحديث، يقوم بفرض نظام واضح للتمييز العنصري والديني، لا ينتهك القانون الدولي والمواثيق المتعلقة بالسلام والأمن وحقوق الانسان فحسب، بل ينتهك أيضاً الحق في التنمية.

# مشاورات ٢٠١٦

ورشة عمل اقليمية لمنظمات المجتمع المدني في  
البلدان العربية بعنوان:

«مقاربات اقليمية لتنفيذ اجندة ٢٠٣٠ للتنمية  
المستدامة»

بيروت ٢٣-٢٤ حزيران/يونيو ٢٠١٦



بطبيعتها وتراعي اختلاف الحقائق والقدرات ومستويات التنمية الوطنية وتحترم السياسات والأولويات الوطنية. وهي ليست مستقلة عن بعضها البعض، وينبغي أن تنفذ بطريقة متكاملة. وتستند أهداف التنمية المستدامة إلى النتائج المحققة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية وتهدف إلى المضي قدماً للقضاء على الفقر بجميع أشكاله. وتعتبر الأهداف الجديدة فريدة من نوعها من حيث أنها تدعو جميع البلدان، الفقيرة والغنية والمتوسطة الدخل إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تعزيز الرخاء، والعمل في الوقت نفسه على حماية كوكب الأرض. وتدرك هذه الأهداف أن القضاء على الفقر يجب أن يسير جنباً إلى جنب مع الاستراتيجيات التي تحقق النمو الاقتصادي المستدام وتتناول مجموعة من الاحتياجات الاجتماعية بما في ذلك التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وفرص العمل، وتتصدى في الوقت نفسه لمعالجة تغيير المناخ وحماية البيئة.

ولعل أبرز الإضافات التي تمت هي النص على الانتقال من مقاربة تهدف إلى القضاء على الفقر المدقع إلى مقاربة جديدة ترمي إلى القضاء على الفقر في كل أشكاله والحد من اللامساواة داخل البلدان وفي ما بينها (الهدف 10) وكذلك الربط بين التنمية والسلم، من خلال تحديد هدف يدعو إلى بناء مجتمعات مسالمة لا يهمل فيها أحد وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام ببناء مؤسسات فعالة تضمينية خاضعة للمساءلة (الهدف 16). كما تم تخصيص هدف عن تحقيق المساواة بين الجنسين والعمل على تمكين كل النساء والفتيات (الهدف 5)، وكذلك الشأن بالنسبة لحماية حقوق العمال وتوفير البيئة الآمنة للعمل بما في ذلك العمال الأجانب. وأيضاً توفير شروط الإدارة المستدامة والفاعلة للموارد الطبيعية، وتخفيف إنتاج النفايات الناتجة عن السلع الغذائية في التجارة وفي الاستهلاك، وتخفيض إنتاج النفايات الصلبة من خلال التدابير الاستباقية والتخفيف والتدوير وإعادة الاستعمال. ولكن على الرغم من توسع أهدافها تبقى أجندة التنمية 2030 مجتزأة بغياب البعدين السياسي والثقافي في كونها لم تعط البعد السياسي في المؤسسات في التنمية والذي يتمثل في الحفاظ على السلم والأمن والحوكمة الديمقراطية الأهمية التي يستحق، كما يوجد أيضاً إغفال شبه تام للبعد الثقافي-القيمي في التنمية.

## الوثيقة الختامية ورسائل من منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية لتنفيذ أجندة 2030 للتنمية المستدامة

عقدت شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) ومنظمة أوكسفام في الشرق الاوسط وشمالى افريقيا ورشة عمل لمنظمات المجتمع المدني في البلدان العربية بعنوان: "مقاربات اقليمية لتنفيذ اجندة 2030 للتنمية المستدامة" في بيروت يومي 23 و 24 حزيران/يونيو 2016 بتمويل من مؤسسة فورد. جمعت الورشة 60 من ممثلي منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية والنقابات والخبراء. وقد توافق المشاركون على هذه الوثيقة الختامية التي تعكس أبرز ما تضمنته المناقشات والتدخلات الرئيسية.

# 1. الأجندة التنموية المستدامة 2030 في المنطقة العربية

تبنى قادة العالم في 25 أيلول/سبتمبر 2015 أجندة عالمية جديدة للتنمية خلفاً للأهداف الإنمائية للألفية بعنوان "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" مكونة من 4 أقسام مترابطة غير قابلة للتجزئة: أولها الديباجة والإعلان اللذان يحتويان على الإطار المرجعي والمعياري الموجهة للأخيرة، لا سيما تحويل العالم باتجاه المساواة والسلم وحقوق الإنسان، والقضاء على الفقر، والحفاظ على الكوكب والشراكة. كما تضمنت أجندة التنمية 17 هدفاً و169 غاية، بالإضافة إلى قسم مخصص لوسائل التنفيذ وآخر للمتابعة والإستعراض. وأيد 193 بلداً خطة التنمية المستدامة لعام 2030 من بينها البلدان العربية. وجاءت أجندة 2030 ثمرة مسار تشاوري واسع النطاق بمشاركة من المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى جانب الحكومات، وهو ما جعلها توفر فرصة للإستجابة بطريقة شاملة للتحديات التنموية على المستويات العالمية والعربية والوطنية، في مجالات ذات أهمية حاسمة، وهي: الناس، كوكب الأرض، الرخاء، السلم، والشراكة، إذ تضمنت الكثير من الإضافات على أهداف الألفية للتنمية، وأضاعت على مسائل ذات أهمية وأولوية في البلدان العربية. حصل ذلك من دون تجزئة الأجندة، فأهداف التنمية المستدامة هي أهداف عالمية

## ٢. التحديات الهيكلية التي تعيق تحقيق تنفيذ الاهداف التنموية

تواجه أجنحة 2030 عدداً كبيراً من التحديات المتعلقة بالخطة نفسها أو المتعلقة بمدى قدرة الدول على تنفيذها، بما فيه بلداننا العربية التي تواجه تحديات عديدة مثل عدم الاستقرار والحروب وارتفاع نسب الهجرة وغياب المساواة الاجتماعية وتزايد حالات الفقر والبطالة وأزمات مالية واقتصادية وبيئية، إلى جانب تفاقم المديونية العامة وتحديات تتعلق بالإدارة والحوكمة مما يشكل عوائق حقيقية أمام التنمية المستدامة المنشودة. وبالتالي هناك ضرورة الوقوف عند هذه التحديات من أجل تحسين فرص النجاح.

• **النموذج التنموي:** من التحديات الأساسية التي واجهت تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تحويلها إلى جدول أعمال منفصل عن النقاش حول إحتياجات التحوّل الهيكلي الضروري لتحقيق التنمية بشكل شامل، فلم يتم العمل على إصلاح النظامين العالميين المالي والتجاري، واللذين يشكلان تحدياً يعيق الجهود التنموية في الدول النامية ومنها البلدان العربية. فقد استخدمت الأهداف والغايات كمعايير لتقييم التقدم المحررّ على الصعيد الوطني بعيداً عن انعكاسات السياسات الدولية على التنمية الوطنية والمحلية. يعتبر النموذج التنموي الذي تتبعه البلدان العربية والمركز على النمو الاقتصادي والإستثمار الخارجي بعيداً عن أسس التنمية الشاملة والعادلة، والتي اتبعت خلال مدة تنفيذ أجنحة الألفية للتنمية من تحديات الهيكلية التي أعاقت المسار التنموي في المنطقة. هذا بالإضافة إلى طبيعة الدولة الغنائمية في المنطقة التي لا تزال تتميز بالرعيّة (الخلط بين العام والخاص) على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، حيث تعتمد على إقتصادات غير مُنتجة تعيب عنها آليات إعادة توزيع الثروات وأنظمة الحماية الاجتماعية. ويشكل السودان، كما غيره من الدول العربية والنامية إجمالاً، أحد الامثلة الظاهرة لتقاعس الدولة عن تقديم الخدمات الاجتماعية حيث يتراجع الإنفاق الحكومي على الخدمات الصحية والتعليمية<sup>٢</sup>. إن هذه التوجه الاقتصادي المتبع منذ عقود أثبت عدم قدرته على تحقيق التنمية العادلة والمستدامة، لا بل إن المؤشرات التنموية، وإن كان بعضها قد سجل تحسناً طفيفاً، إلا أن ذلك لم يحل دون تراكم المشكلات الناجمة عن عدم الاستجابة الكافية لرغبة المواطنين في العيش بكرامة<sup>3</sup>. ويتبين ان المقاربة التنموية المتبعة في الخطط الوطنية لتحقيق أجنحة 2030 والموضوعة من بعض البلدان العربية لم تعمل على مراجعة هذا النموذج بالشكل المطلوب، ففي فلسطين مثلاً، ما زالت سياسات السلطة الفلسطينية التنموية مبنية على أسس النمو والاستثمار، وليست على أسس التنمية والعادلة.

• **الانظمة الضريبية:** يتطلب تحقيق المساواة على المستوى الوطني إعادة النظر في الدور التنظيمي للدولة الذي يخولها حماية حقوق المواطنين، ورسم السياسات التي تركز على إعادة التوزيع العادل من خلال فرض الضرائب وتوفير الخدمات، إلا أن هذا التوجه لم يتم اتباعه في مصر مثلاً، حيث أن المؤشرات التي اعتمدت من أجل قياس التقدم على مستوى أهداف التنمية المستدامة أشار إلى استمرار النموذج التنموي الذي يعطي دوراً متزايداً للقطاع الخاص ويعتمد عليه من أجل تمويل التنمية ولا يلجأ إلى زيادة الضرائب على الشركات لتوسيع القاعدة الضريبية بل على العكس يتوجه نحو فرض الضرائب على المستهلكين من خلال الضريبة على القيمة المضافة. كما أن عدالة الجباية والتوزيع من خلال الضرائب والخدمات تواجه خلافاً أساسياً لأنها تنقل كاهل المواطنين والموظفين فيما تحابي كبار الشركات والمستثمرين. ومعروف أن الدول العربية عموماً لديها أنظمة ضريبية ضعيفة، لا بل إن مفهوم الضريبة المقترن بالحقوق المواطنة يكاد يكون مفقوداً فيها.

• **الدين العام:** تشكل مشكلة الاستدانة مشكلة قديمة وجذرية ولكن المقاربات من قبل المؤسسات المالية تأتي بشكل مجتزأ والآن ندرك أنه حتى الدول الأوروبية والتي كانت تعتبر من المقترضين العقلانيين نسبياً تعاني من أزمة الديون. ومن هنا ضرورة أن تكون الحلول جذرية. أما البلدان العربية فتعتمد بشكل كبير على الاستدانة من الداخل والخارج، إلى حد تغطي المنح والقروض الأجنبية ثلث الإنفاق العام في الأردن، في حين أن مجموع الدين العام في الأردن يرتفع إلى 23,344 مليون دينار أردني أي ما يساوي 86.6% من الناتج المحلي الاجمالي المرتقب لسنة 2016. في لبنان، تقدر نسبة الدين العام بـ 205% من الناتج المحلي الاجمالي لسنة 2014 ولكن هذا الدين معظمه للمصارف المحلية والتي تزداد أرباحها من إقراض الدولة، مما يخفف اهتمامها على إقراض القطاعات المنتجة في الدولة وينعكس سلباً على خلق فرص عمل مستدامة في البلد. وفي الحاليتين تستغرق خدمة الدين العام نسبة عالية من موازنة الدول وبالتالي تنعكس سلباً على الإنفاق الاجتماعي وتشكل عائقاً مهماً دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولا بد من الإشارة هنا إلى أن مشكلة دين العام لا تلقى الإهتمام الذي تستحقه، وتمارس معظم الدول سياسة التجاهل والمماطلة، كأن الدين العام بشأن عادي أو كأنه سيزول تلقائياً أو في صفقات سياسية مع المقرضين.

• **الشراكة الدولية للتنمية:** تتضمن الاجنحة أيضاً مفهوماً جديداً لـ "الشراكة الدولية للتنمية" يقوم على "أساس مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة"، وهو ما تم إقراره في قمة الارض للتنمية المستدامة. إلا إنها حوّلت هذا المفهوم من "الشراكة" إلى "شراكات" بين مجموعة من الجهات الفاعلة والمعنية بالعملية التنموية دون وضوح كاف في تحديد الأدوار والمسؤوليات والآليات، الأمر الذي يحمل معه مخاطر تشتيت المسؤوليات وإضعاف فرص المساءلة والمحاسبة لاسيما في ظل غياب آليات المساءلة لكافة

الجهات. كما أن القوى النافذة عالمياً وصاحبة الكلمة الفصل في منظومة الاقتصاد والحكومة الدولية تعمل على محاصرة هذا المبدأ التي اضطرت للإقرار به في المجال البيئي، وهي تقاوم فكرة تعميمه على مجالات التنمية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية منها لا سيما ما يتصل بالحروب والنزاعات التي لها بعد دولي.

## ٣. التحديات المتعلقة باليات صنع السياسات العامة وعمليات التخطيط التنموي في المنطقة العربية:

رصد أهداف التنمية الـ17 والغايات الـ169 باستخدام مجموعة من المؤشرات العالمية التي وافقت عليها اللجنة الإحصائية في دورتها السابعة والأربعين في آذار/مارس 2016. كما سيتعين على الحكومات أن تضع مؤشرات وطنية خاصة بها للمساعدة على رصد التقدم المحرز في تحقيق الأهداف والغايات التي تم اعتمادها وطنياً. وهذا أمر معقد ويشكل تحدياً للحكومات العربية لتحقيقه، كما أن المنطقة العربية لم تتميز بالتنسيق والتعاون بين الوزارات وداخل الإدارات وفي تحقيق التماسك الكلي للسياسات العامة؛ حيث الشائع أن خططاً جيدة قد توضع أحياناً ولكن لا تنفذ إطلاقاً، وتكون الآليات تنفيذية سيئة تفشل في ربط استراتيجيات وطنية مع مخصصات الميزانية والآليات المتابعة والمساءلة. فبالعودة مثلاً إلى الاستراتيجية المصرية، فقد حددت الاستراتيجية أهدافاً رقمية للمؤشرات المرغوب تحقيقها ولكنها لم تكن مقرونة باستراتيجيات أو أساليب تنفيذ أو دراسات جدوي لمدى قابلية تجسد هذه الأهداف على أرض الواقع. مما يطرح تساؤلات حول الجدوية في تحقيق الأهداف بمقابل التوجه مجدداً إلى الالتزام بتوجهات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية لتعزيز الموقف الاقتصادي والسياسي للبلد، دون تقييم حقيقي لمدى ملائمة هذه التوجهات للأوضاع الوطنية.

## ٤. رسائل منظمات المجتمع المدني

### ١. على مستوى السياسات الوطنية:

١. إعادة التفكير في النموذج التنموي: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة والنجاح في متطلبات أجندة 2030 تغييراً في النموذج التنموي المتبع وتغييراً في الخيارات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية لتتخطى مفهوم النمو الاقتصادي وتستند إلى مبادئ العدالة والمساواة وهذا يتطلب عدم إغفال التحديات الهيكلية، الاقتصادية والاجتماعية والسكانية والجغرافية وغيرها، التي تولد اللامساواة، والتي تؤثر في خيارات البلدان. كما لا بد من تعاون جميع الأطراف التنموية الشريكة وطنياً، حكومية وغير حكومية وقطاع خاص، من أجل حماية حيز السياسات الوطني الذي يتعرض لضغوط من العولمة والذي يعتبر توفره شرطاً ضرورياً لتحقيق الحق في التنمية، وشرطاً لنجاح استراتيجية التنمية الوطنية، بالتزامن مع التزام دولي باحترام سيادة الدول.

• الإضاءة على البعدين الثقافي والسياسي، واعتبارهما مكونين رئيسيين في العملية التنموية، إلى جانب الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. إن إغفال هذين البعدين له أثر في المنطقة العربية تحديداً، سواء لجهة المشاكل المركبة التي تعاني منها والمرتبطة بالبعدين السياسي والثقافي، أو لجهة ما تختزنه منطقتنا، كما باقي مناطق العالم، من ثقافات غنية وتراث هائل لا يمكن تجاهله، وهي تشكل نقاط قوة يجب البناء عليها في صناعة مستقبل أفضل لعالمنا وبلداننا وشعوبنا.

تنتم هذه السياسات بغياب الحوار بين أصحاب المصلحة (مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات العمالية ووسائل الإعلام). وتبين التجارب في العديد من البلدان أن هذا الغياب يؤثر بشكل كبير على نوعية السياسات التي يتم اعتمادها وعلى فعالية تنفيذها. وعلى الرغم من تأكيد أجندة 2030 على أهمية الشراكات في تحقيق التنمية المستدامة إلا أن الخطط التي تم وضعها في بعض البلدان العربية لم تحقق المشاركة المطلوبة. ففي فلسطين، حيث قرر مجلس الوزراء الفلسطيني في جلسته رقم (90) المنعقدة بتاريخ 19/2/2016 "تشكيل فريق وطني لقيادة وتنسيق الجهود الوطنية لتنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030.... وذلك بتعزيز التنسيق والتعاون بين الشركاء ذوي العلاقة من مؤسسات وطنية ودولية"، لم يتم إشراك الأطراف المعنية في عمل لتحديد الأولويات، وصياغة خطة استراتيجية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة". كما أن محور الشفافية جاء الأكثر إقتضاباً في الاستراتيجية المصرية وبالرغم من تضمنه خطوات مهمة مثل إصدار قانون لتنظيم الإفصاح وتداول المعلومات وتطبيق آليات لمشاركة المواطنين في وضع الموازنة. إلا أن الغياب التام للمشاركة المجتمعية والحملة على المنظمات غير الحكومية، يعني أن هذه القوانين لن تأتي بما يدعي إسمها بل على الأرجح ستأتي لتقنن ما جرت عليه الأمور من غياب للشفافية ومشاركة محددة. كما تضم أجندة التنمية المستدامة 2030 عدداً واسعاً من الغايات والأهداف، الأمر الذي يشكل صعوبة كبيرة أمام الدول والأطراف المعنية بتحويلها إلى خطط تنمية تنتم بالشمول والاتساق والفعالية، وتجعل الالتزام بمبدأ الترابط والتكامل بين الغايات والأهداف وبالمقاربة المندمجة شديدة الصعوبة. هذا وسيتم

- إعادة الاعتبار لدور الدولة كفاعل رئيسي في العملية التنموية لاسيما في مجال احترام حقوق المواطنين وحمايتهم وتحقيقها عن وإلزام المستثمرين ورؤوس الأموال بالمعايير والقوانين والتدابير الضرورية، والانتقال من مفهوم الرعاية والاستهداف إلى مفهوم الحماية الاجتماعية الشاملة.
- إعادة التوزيع من خلال النظام الضريبي على أن تتوزع الكلفة بشكل عادل والحد من التهرب الضريبي والإعفاءات الضريبية التي تهدف إلى جذب الاستثمارات ولكن لا تكثرث بتوسيع هوة اللامساواة. وإعادة النظر بمفهوم الأجور بما هي وسيلة من وسائل إعادة التوزيع وتوسيع القاعدة الاستهلاكية في المجتمع ما يعزز الانتاج.
- الاضاعة على دور القطاع الخاص الأساسي في العملية التنموية، لاسيما في مجالات الاستثمار والإنتاج مع التركيز على ضرورة التنبيه الى مخاطر الشراكات بين القطاعين العام والخاص في ظل ضعف المؤسسات العامة في البلدان العربية، مما يؤدي الى اختلال التوازن في هذه الشراكات لصالح القطاع الخاص ويعرض حق المواطن بالحصول على الخدمات العامة للانتهاك، بسبب ارتفاع اسعار الخدمة او قلة جودته أو تحميل أعباء مالية ضخمة على الموازنات العامة . والتركيز على ضرورة اعتماد آليات واضحة لتنظيم دور القطاع الخاص في العملية التنموية واعتماد اتفاقية دولية ملزمة تنطلق من معايير حقوق الإنسان وتضمن التزام الشركات المتعددة الجنسيات بواجباتها خارج الحدود وفق مبادئ ماستريخت.
- التأكيد على أن الهدف 16 محوري في خطة التنمية المستدامة في المنطقة العربية، بمكونيه: الأمن والسلام، والحوكمة الرشيدة (بما فيها مكافحة الفساد واستعادة الأصول المسروقة وتحديث الإدارة والشفافية والوصول الى المعلومات... الخ)، فلا أمن ولا سلم دون حوكمة، والعكس صحيح. إن ضمان حقوق الإنسان وضمان الحوكمة الرشيدة وضمان هذا الترابط بين السلم والأمن والتنمية المستدامة، هو في صلب العملية التحويلية في المنطقة العربية.
- التأكيد على أهمية الهدف الخامس "المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء" ولكن مع ضرورة ان تتبع جميع السياسات والاستراتيجيات الوطنية مقاربات هادفة الى تحقيق المساواة بين الجنسين من خلال تعزيز حقوق المرأة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كأولوية استراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة.
- ضرورة اعتماد سياسات تنموية دامجة تبدأ من خلال وضع التشريعات التي تراعي المعايير واتفاقيات الدولية التي تساهم في تطوير دمج الأشخاص المعوقين إقتصادياً واجتماعياً والحرص على تطبيقها بشكل جدي وتأمين البيئة الملائمة على مستوى المؤسسات العامة والخاصة لتحقيق الدمج. وتنمية القدرات والمهارات الوظيفية للأشخاص المعوقين وتوعية المجتمع وأرباب العمل على ثقافة الدمج والتنوع وتسهيل الضوء على إمكانيات الأشخاص المعوقين.
- **٢. رسم الخطط الوطنية وتنفيذها:** تعتبر مقارنة حقوق الإنسان أساس أجندة التنمية المستدامة 2030، يجب أن يكون لهذه المقاربة الحقوقية أثر مباشر عند القيام بالخيارات ووضع السياسات والقيام بمفاضلات بين المنفعة والحق. والالتزام بمرجعية حقوق الانسان يشمل كل الأطراف التنموية، بما في ذلك القطاع الخاص إلى جانب الحكومات والمجتمع المدني. إن النجاح تنفيذ اجندة 2030 يعتمد إلى حد كبير على العمل الوطني، هو يتطلب:
  - تعميم أهداف التنمية المستدامة والأهداف الوطنية في خطط واستراتيجيات الإنمائية الوطنية (أو وضع خطط جديدة لهذا الغرض) ومتابعة العمل حتى التنفيذ.
  - وضع إطار مؤسسي فعال ذي مستويات متعددة - أي على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية - لكن سيكون لكل مستوى شكل وعمل مختلفان. وضرورة التفكير في خلق أطر قوية وشاملة لمتابعة ورصد التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة كجزء من عمليات التخطيط الوطنية والمحلية اللازمة للوفاء بالتزامات خطة 2030 كما أنها أساس هام لبناء هيكل المساءلة المطلوبة.
  - تحديد الأولويات وفقا للسياقات وطنية من دون التخلي عن بعض أهداف التنمية المستدامة؛ وبخاصة تلك الأصعب وذلك من خلال عملية وطنية شفافة وتشاركية في تحديد الأولويات مسترشدة بمستوى طموح أهداف التنمية المستدامة العالمية وغاياتها، لكن مع أخذ الظروف الوطنية بعين الاعتبار.
  - العمل على تحقيق التكامل على مستوى الخطط الوطنية خارج المنهج القطاعي واتباع نهجاً متكاملاً في جهود التنمية الوطنية. وهذا يتطلب العمل بشكل عابر للأهداف والمرامي المنفردة، والبحث عن الوشائج (Nexus) الموضوعية القائمة في ما بينها.
  - الحاجة إلى إعادة النظر في دور الدولة فيما يختص بالعلاقة مع الشركاء الآخرين من أجل قيادة حوار اجتماعي بين مختلف المكونات الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك ممثلون عن قطاع الأعمال، ومنظمات المجتمع المدني، والنقابات العمالية، والحركات النسائية والشبابية والثقافية وتلك الخاصة بالأشخاص المعوقين مما يساهم في تحديد دور كل من الاطراف في العملية التنموية وفي الحماية الاجتماعية.
  - دعوة الدول العربية، حكومات وشركاء تنمويين إلى الضغط من أجل تبني إطار لإعادة هيكلة الديون يستند إلى المبادئ الأساسية التي أقرتها الجمعية العمومية للأمم المتحدة، ولكن تتخطاها بتحديد آليات تنسيق بين الجهات المانحة وتضع التنمية وحقوق الإنسان في صلب أولوياتها.

## II. على المستوى الإقليمي

تشهد المنطقة العربية تحديات ذات طابع إقليمي وعابر للحدود، سواءً في ما يخص الاستقرار والأمن والعمالة المهاجرة والموارد الطبيعية، يشدد المشاركون:

- على أهمية التعاون الإقليمي لإيجاد حلول وسياسات تضمن استدامة الموارد والعيش الكريم للجميع.

- ضرورة التفكير بحلقات الانتاج الإقليمية بما يسمح بانتقال اليد العاملة بين الدول حسب العرض ويعزز القدرات الإنتاجية ويخفف من المنافسة ويساهم في توسيع الأسواق وانتقال السلع.

- أهمية زيادة التمويل من داخل المنطقة وإيجاد آلية تمويل إقليمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- أهمية التعاون مع مؤسسات الجامعة العربية ولا سيما في إطار العقد العربي للمجتمع المدني في سبيل تحقيق أهداف التنمية المستدامة -2016-2026 والذي ألزم جامعة الدول العربية والدول الاعضاء بتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني في تنفيذ خطة العمل 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويؤكد المشاركون على أهمية الدور الذي يطلع به المجتمع المدني في مواكبة الجهود العربية على المستويين الإقليمي والوطني، لاسيما في مجال المساهمة في تطوير الخطط والبرامج والمشاركة في تنفيذها وتنمية قدرات الأطراف المعنية ومن ثم العمل على تقييم الجهود والالتزامات ومتابعة آليات المساءلة المعتمدة.

- دعوة المنظومة الإقليمية للأمم المتحدة، لا سيما الاسكوا بصفتها الجهة المسؤولة عن تنسيق عمل المنظمة الدولية في متابعة تنفيذ أجندة 2030 الى القيام بدور أكثر فعالية في إيجاد مساحات التواصل والحوار بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص وكذلك الالتزام بالقيام بدورها في تحقيق مختلف الشركاء التنمويين على الالتزام الفعلي بمتطلبات تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

## III. على المستوى الدولي

- إن النجاح في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 يتطلب توحيد جهود كل الأطراف المعنية بالتنمية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي على حد سواء، وبناء شراكة دولية حقيقية تقوم على الاحترام والندية والالتزام بمنظومة الحقوق وتوجهات الأجندة العالمية ومرجعيتها.

- لا بدّ من الضغط والتحرك ليكون النظام التجاري موجهاً نحو التنمية، وإعطاء الدول النامية الحق في لحاق البلدان النامية في التطور واستخدام الأدوات التي استخدمتها الدول النامية لبلوغ مستويات التنمية التي وصلت إليها اليوم. كما من الضروري أن يترافق تقييم قدرة البلدان النامية على الاندماج التجاري المستقبلي مع تقييم لآثار المترتبة عن الاتفاقيات التجارية الحالية والمزمع إبرامها على الصعيدين الاقتصادي

والاجتماعي. كما أنه من من الضروري أن تتضمن إتفاقيات التجارية المبرمة بين البلدان النامية والمتقدمة الحق في حيز سياسي كمثال معياري، يجيز للبلدان النامية أن تعيد التفكير في سياسات دعم إنعاش اقتصاداتها في ما يتعلق بتوليد فرص عمل والتنمية بالإضافة إلى تقليص التداعيات السلبية المحتملة التي قد تنجم عن التحرير المستقبلي.

- تحتل التحديات التي يواجهها النظام الحكم العالمي الأولوية في إطار تنفيذ اجندة 2030 للتنمية المستدامة، ومن هنا ضرورة الضغط من قبل الدول النامية بغية تحقيق مزيد من الشفافية والديمقراطية والمشاركة مع توفير إمكانية ناجحة وفعالة للوصول على المعلومات ومراجعة نظام التصويت بما في ذلك في المؤسسات المالية الدولية بما يزيد من فعالية تمثيل وتأثير الدول النامية في قرارات هذه المؤسسات. وثمة بعد دولي إضافي في قضايا الحوكمة يتعلق بوقف تدفق السلاح، والتدفقات المالية غير المشروعة واسترداد الأصول المسروقة التي لها أهمية في منطقتنا أيضاً.

أخيراً، إن المشاركين في ورشة العمل الذين شاركوا أيضاً في أعمال المنتدى الإقليمي للاسكوا للتنمية المستدامة لعام 2016 المنعقد في عمان يومي 30-29 أيار/ مايو 2016، والذين ساهموا بفعالية في مناقشاته وبلورة الرسائل التي صدرت عنه، يدعمون مضمون هذه الرسائل التي سترفعها الاسكوا إلى المنتدى العالمي الرفيع المستوى في تموز/يوليو 2016، ويرون أن المواقف والرسائل والتوصيات التي يتضمنها هذا الإعلان متوافقة مع رسائل المنتدى وهي تحتوى على رسائل إضافية مكملة أو على مواقف أكثر تمايزاً وخصوصية من الموقع المستقل لمنظمات المجتمع المدني التي شاركت في ورشة العمل والتي لا تتناقض مع ما سبق التوصل إليه إنما تدفعه خطوة إضافية من منظور طرف تنموي محدد هو المجتمع المدني.



## المراجع :

1. <http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/wp-content/uploads/sites/2/2015/12/SDG.Overview.pdf>
2. *National Report, Sudan, Social Watch Report 2016, prepared by Medani Abbas Medani and Neamat Kuku. Not published*
3. *National Report, Egypt, Social Watch Report 2016: Lack of strategy in the 2030 strategy, prepared by the Egyptian Center for Economic and Social Rights (ECESR) and the New Woman Foundation available at: <http://www.socialwatch.org/node/17218>*
4. *National Report, Palestine, Social Watch Report 2016, prepared by Social and Economic Policy Monitor (Al Marsad). Not published*
5. *National Report, Egypt, Social Watch Report 2016: Lack of strategy in the 2030 strategy, prepared by the Egyptian Center for Economic and Social Rights (ECESR) and the New Woman Foundation available at: <http://www.socialwatch.org/node/17218>*
6. *National Report, Jordan, Social Watch Report 2016: Jordan: The challenge of good governance, prepared by the Phenix Center for Economic and Informatics Studies available at: <http://www.socialwatch.org/node/17235>*
7. *National Report, Jordan, Social Watch Report 2016: Jordan: The challenge of good governance, prepared by the Phenix Center for Economic and Informatics Studies available at: <http://www.socialwatch.org/node/17235>*
8. *National Report, Lebanon, Social Watch Report 2016, prepared by the Arab NGO Network for Development (ANND). Not published*
9. *National Report, Palestine, Social Watch Report 2016, prepared by Social and Economic Policy Monitor (Al Marsad). Not published*
10. *National Report, Egypt, Social Watch Report 2016: Lack of strategy in the 2030 strategy, prepared by the Egyptian Center for Economic and Social Rights (ECESR) and the New Woman Foundation available at: <http://www.socialwatch.org/node/17218>*
11. <http://unstats.un.org/unsd/statcom/47th-session/documents/2016-2-IAEG-SDGs-E.pdf>
12. *National Report, Egypt, Social Watch Report 2016: Lack of strategy in the 2030 strategy, prepared by the Egyptian Center for Economic and Social Rights (ECESR) and the New Woman Foundation available at: <http://www.socialwatch.org/node/17218>*

# مشاورات ٢٠١٧

المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة  
«٢٠٣٠»

٣ و ٤ تموز/يوليو ٢٠١٧

مقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة  
التقرير الختامي والتوصيات



annd  
Arab NGO Network for Development  
شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية



# ١. الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني العربية والتحديات التي تقابلها في إطار جهود التنمية المستدامة:

أبرزت المناقشات أهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني العربية في العملية التنموية وأهمية خطة 2030 للتنمية المستدامة، كونها تمثل اجندة تحويلية وشاملة وطموحة، وقد صادقت عليها حكومات الدول العربية، مما يجعلها تشكل فرصة سانحة ومدخلا مناسباً لمناقشة السياسات العامة بما يناسب التوجهات التنموية والحقوقية ويسهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

في هذا الصدد اشار الخبراء الى أهمية توسيع مفهوم التنمية بحيث تشمل كافة الأبعاد: الاقتصادي، والاجتماعي والبيئي، مع التأكيد على ضرورة البعد السياسي والثقافي والحضاري في أي عملية تنموية حقيقية. كما أكدوا على ضرورة اعتماد مقاربة حقوقية والربط بين الابعاد المختلفة مع الابتعاد عن اطار العمل النظري وايجاد التوجهات التي تتناسب التحديات الوطنية والاقليمية. كما أشاروا الى وجود تحديات رئيسية ومتشابكة تواجهها منظمات المجتمع المدني العربية في المنطقة، لعل اهمها افتقار بعض البلدان العربية إلى الحوار بين الأطراف المعنية واستبعاد منظمات المجتمع المدني في كثير من عمليات التخطيط والتي يتطلب التعامل معها اعتماد نموذج شامل يعتمد نهج التنمية البشرية المستدامة القائمة على حقوق الانسان والحريات العامة والديمقراطية كأساس لتحقيق التنمية،

ومن أهم التحديات التي اثيرت في النقاشات والتي تتطلب تدخلات على مستوى السياسات والخطط التنموية في المنطقة هي:

- عدم اشراك شركاء التنمية (مثل القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، والمنظمات العمالية ووسائل الإعلام) في بعض الدول العربية في صنع السياسات وعمليات التخطيط التنموي في المنطقة العربية. مما يؤثر على نوعية السياسات التي يتم اعتمادها وعلى فعاليتها تنفيذها. وعلى الرغم من تأكيد أجندة 2030 على أهمية الشراكات في تحقيق التنمية المستدامة إلا أن الخطط التي تم وضعها في بعض البلدان العربية لم تقم على المشاركة المطلوبة.

تنفيذا للعقد العربي لمنظمات المجتمع المدني الذي تم اعتماده من قبل مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب بموجب القرار رقم 793 في دورته العادية 35 (ديسمبر 2015)، حول دور منظمات المجتمع المدني لدعم الجهود العربية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، نظمت الامانة العامة لجامعة الدول العربية ( ادارة منظمات المجتمع المدني) بالتعاون مع شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا (الاسكوا) المؤتمر العربي تحت عنوان "دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030"، يومي 3 و 4 تموز/يوليو 2017 في مقرّ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة.

شارك في المؤتمر منظمات المجتمع المدني العربية من كل من: المملكة الاردنية الهاشمية، الجمهورية التونسية، دولة فلسطين، المملكة المغربية، الجمهورية الاسلامية الموريتانية، الجمهورية اليمنية. بالإضافة الى منظمات المجتمع المدني الاعضاء بشبكة المنظمات العربية غير الحكومية من كل من: مملكة البحرين، سلطنة عمان ، دولة الكويت، جمهورية مصر العربية، الجمهورية السودانية، الجمهورية اللبنانية ودولة ليبيا والجمهورية اليمنية، بالإضافة الى مجموعة من الخبراء العرب في مجال العمل الاهلي.

يأتي انعقاد هذا المؤتمر استكمالاً لجهود شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية في مسار ما بعد 2015 الذي بدأته منذ العام 2013، حيث شاركت الشبكة في العديد من المبادرات الوطنية والاقليمية والدولية من أجل إدماج أهداف التنمية المستدامة في أجندة المجتمع المدني العربي. بالإضافة الى اعدادها العديد من التقارير حول التقدم في البلدان العربية، ونظمت حوارات وطنية تخللتها المناقشات التفاعلية لجذب انتباه مختلف الجهات المعنية على نفس المستوى حول القضايا المطروحة.

هدف المؤتمر الى الخروج بتوصيات مشتركة تمثل وجهة نظر منظمات المجتمع المدني العربية وترفع الى المنتدى السياسي رفيع المستوى المقرر عقده في نيويورك بين 12 و 19 تموز/يوليو 2017 لأخذها بعين الاعتبار. وذلك من خلال تسليطه الضوء على التقدم المحرز في مسار تنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتبادل التجارب الوطنية الناجحة في هذا المجال والتطرق الى أهم المعوقات التي تواجه هذا المسار على المستويين الوطني والاقليمي.

بدأت فعاليات المؤتمر بكلمات ترحيبية بالسادة المشاركين واعتماد اجندة المؤتمر والتي تمحورت حول مناقشة واقع تنفيذ اجندة 2030 للتنمية المستدامة في البلدان العربية، وتوقعت محاور النقاش ما بين التطرق الى الدور الذي تقوم به، والتحديات التي تقابلها منظمات المجتمع المدني العربية في اطار تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة الى عرض الجهود المبذولة لتنفيذ اجندة التنمية المستدامة من خلال التطرق الى الاطارين العربي والدولي، ومناقشة السياسات العامة للقضاء على الفقر بجميع اشكاله وتحقيق الرفاه الاجتماعي، وتحقيق المساواة بين الجنسين في البلدان العربية وبناء عالم يسوده السلم والأمن.

الاعتبار لدور المجتمع المدني على المستوى الإقليمي من خلال تأمين بيئة تمكينية تؤمن مجموعة الشروط القانونية والتنظيمية والسياسية التي تؤثر على قدرة المجتمع المدني في الانخراط في أجندة 2030، بالإضافة الى ضرورة اشراك المجتمع المدني في كل مراحل تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج والمتابعة والمراجعة

- ضرورة اشراك النقابات وعدم افرغها من مضمونها واغفال دورها الهام الذي تقوم به في سبيل تحقيق التنمية.
- أهمية دعم قدرات منظمات المجتمع المدني ورفع كفاءتها و قدرتها على العمل التنموي وفقا لمبادئ اسطنبول وتأهيلها للقيام بأدوارها ولمواجهه التحديات التي تقابلها.

## ٢. الاطارين العربي والدولي لاجندة التنمية المستدامة 2030:

تناولت تلك الجلسة الجهود الدولية والاقليمية في مسار تنفيذ التنمية المستدامة، وتم الإشارة فيها الى العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني، والذي يعد بمثابة التزام لم يسبق له مثيل من قبل الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية لإشراك منظمات المجتمع المدني في جهود التنمية، حيث قام مجلس وزراء شؤون الاجتماعية العرب (شرم الشيخ: 13/12/2015) باعتماد العقد العربي كوثيقة هامة لتعزيز مشاركة المجتمع المدني العربي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030، وبناءً عليه أعلنت جامعة الدول العربية الفترة من 2016 إلى 2026 عقداً عربياً للمجتمع المدني تحت عنوان "دعم منظمات المجتمع المدني في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة".

كما تم الإشارة الى جهود الامانة العامة لجامعة الدول العربية في تعديل الضوابط والمعايير الخاصة بمنح صفة مراقب لمنظمات المجتمع المدني (وذلك في اطار تطوير فرق العمل المعني بتطوير البعد الشعبي للجامعة العربية في منظومة العمل العربي المشترك) بما يمكنهم من المشاركة في كافة الفعاليات التي تعقدتها الامانة العامة لجامعة الدول العربية بما فيها البرلمان العربي ولجنة حقوق الانسان، مما يعد تطور ايجابي نحو افساح المجال لمنظمات المجتمع المدني للمشاركة في مسيرة العمل العربي المشترك ومسار التنمية.

تمت الإشارة الى الأسبوع العربي للتنمية المستدامة الذي نظمته الامانة العامة لجامعة الدول العربية بالتعاون مع وزارة الاستثمار والتعاون الدولي والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية). برعاية فخامة الرئيس

الثقافة السياسية العربية والتي تتسم بالعديد من الصفات أهمها غياب ثقافة التطوع والمواطنة واحترام التعددية. بالإضافة الى الالتباس بشأن مفهوم المجتمع المدني ومجالات عمله وممارساته. مع التأكيد على ان المجتمع المدني ومكوناته ليست حزبية non-partisan ولكنها سياسية بسبب اهتمامها بالتنمية وحقوق الانسان وتحسين الاوضاع الاقتصادية.

- ومن التحديات الأخرى التي تواجه المجتمع المدني العربي وجهة النظر التي ترى أن المجتمع المدني بشكله الحديث ليس نتاجاً طبيعياً لتطور المجتمعات العربية، ولكن تم استيراده من الخارج. وبالتالي يظل مرتبط بالخارج من خلال التشبيك والتمويل.

تم التوافق على عدد من التوصيات في هذا الشأن كما يلي:

- التأكيد على أهمية مفهوم الشراكة على الصعيدين الوطني والدولي بين جميع أصحاب المصلحة (من حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص) على ان تكون الشراكة فعلية وليست شكلية، وتعتمد على الحوار بين جميع الأطراف من خلال تعزيز دور المؤسسات والأطر التي ترعى هكذا حوارات ومن ضمنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول العربية وذلك في ظل تحول العالم من نظام عالمي احادي القطبية الى نظام عالمي يتكون من نظم إقليمية متعددة، يعتمد بدوره على توجيه التمويل المشروط بما يتناسب مع اجندة المانحين غير اخذين في الاعتبار الظروف الخاصة لكل دولة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.

- التأكيد على أن العمل على التنمية يتطلب مناخاً من الرخاء والسلام وقد أتى الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة للتشجيع على "وجود مجتمعات سلمية شاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة"، مما يستوجب وقف الحروب والنزاعات المسلحة وتحقيق الاستقرار وانهاء الاحتلال الاسرائيلي من خلال مقاربات سلمية لحل النزاعات واعتماد الحوار كوسيلة لمعالجة الخلافات وإيجاد الحلول المناسبة لكل الأطراف، واعتماد المقاربات الشاملة التي تتناول الاسباب الجذرية للأوضاع غير المستقرة في المنطقة والتي ترتبط بابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية والتي تتعكس بشكل مباشر على المسار التنموي.

- ضرورة تصدي للإرهاب ومنابعه والتأكيد على أن المجتمع المدني شريك حقيقي في مكافحة الارهاب، وذلك كون البيئة الحالية التي تحكم عمل منظمات المجتمع المدني في بعض البلدان العربية، تقيد عملها نتيجة للممارسات الخاصة التي تقوم بها قلة من منظمات المجتمع المدني. وضرورة التطرق الى الأسباب الجذرية للإرهاب وتداعياته التي تؤخر عملية التنمية في المنطقة، لما لها من أثار على ارتفاع نسب الفقر والبطالة وغياب فرص العمل، بالإضافة الى انعدام المساواة وغياب المقاربات المبنية على حقوق الإنسان والديمقراطية.

- ومن أجل تحقيق تنمية مستدامة، هناك ضرورة لإعادة

- التأكيد على أهمية التعاون الإقليمي في مجال المعرفة والتكنولوجيا بما يقلل الكلفة ويزيد الفعالية.
- زيادة التعاون التجاري بين دول المنطقة العربية في سياق تنموي.

## ٣. السياسات العامة للقضاء على الفقر بجميع أشكاله

تطرفت تلك الجلسة الى مناقشة حجم الفقر وانعدام المساواة والبطالة الفعلية وانتشار العمالة غير المنظمة التي أنتجت نماذج التنمية المعتمدة في بعض الدول العربية، وهذا على الرغم من بعض المؤشرات ذاتها فيما يتعلق بمعدلات النمو الاقتصادي، في ضوء أن اقتصادات هذه الدول قد اعتمدت نماذج نمو مرتكز على الاستيراد وأهملت تنمية القدرات الإنتاجية في قطاعات ذات قيمة مضافة تولد فرص عمل من شأنها توسع الاقتصاد وترتكز الى الأهداف الإنمائية وحقوق الشعوب الاقتصادية والاجتماعية. وقد أعطت أولوية للاندماج في الاقتصاد العالمي، من خلال تحرير التجارة والاستثمار والاقتراض والخصخصة ورفع القيود الاقتصادية الشاملة. وقد اشارت التقارير بأنه وبنتيجة لهذه التدابير تم تحقيق معدلات نمو اقتصادي في بعض الدول العربية، لكن ظاهرة الفقر والبطالة وعدم المساواة نمت بشكل كبير. أما الأسواق فلم تعمل بالطريقة المرجوة.

وإن دلت هذا الاتجاهات على شيء، فتدل على ضرورة إعادة النظر في العوامل المحلية والدولية التي ساهمت في تعزيز هذه الاتجاهات. ويأتي ذلك انطلاقاً مما تنص عليه الأجندة 2030 للتنمية المستدامة في تحقيق فرص عمل كاملة وإنتاجية وتأمين عمل لائق لجميع النساء والرجال والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق أجر متساو عن العمل ذي القيمة المتساوية بحلول عام 2030. وهي تسعى في غضون السنوات الخمس المقبلة على وجه الخصوص إلى تحقيق انخفاض ملموس في نسبة الشباب الذين هم خارج العمل أو التعليم أو التدريب وتشجيع اضفاء الطابع الرسمي على العمل. كما تدعو الأجندة إلى احترام حقوق العمال، وتوفير بيئات عمل آمنة ومأمونة لجميع العمال، ومنهم المهاجرون، لاسيما المهاجرات والعاملين في وظائف محفوفة بالمخاطر.

تمت الإشارة الى ان الاقتصادات العربية تشهد نمواً، ولكنه لا يتوافق مع الطلب المتزايد على توفير فرص العمل اللائق، وقد اشار السادة المشاركون الى انه وفقاً لتقرير التنمية الإنسانية العربية 2016، فهناك حاجة الى استحداث 60 مليون فرصة عمل قبل 2020 لاستيعاب الداخلين الجدد الى سوق العمل. هذا فضلاً عن تحسين ظروف وشروط العمل، مما يطرح ايضاً قضية العمالة غير المهيكلة. فالمنطقة العربية تشهد توسع العمل غير المهيكل، ويرجع ذلك الى عدة أسباب، منها سياسات "الانفتاح"

عبد الفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية خلال الفترة 14-17/5/2017 بجمهورية مصر العربية. وتم خلال الاسبوع مناقشة العديد من القضايا التي تهم المنطقة العربية في اطار متابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة 2030، وشملت المحاور: كرامة الإنسان ونوعية الحياة، مخاطر المناخ، تعزيز السلم والأمن والعدالة، العلوم والتكنولوجيا والابتكار، تمكين المرأة وحماية الطفل والأسرة... وغيره من أهداف التنمية المستدامة 2030.

وقد أكد السادة المشاركون في البيان الختامي للاسبوع على ضرورة تفعيل وبناء الشراكات وتوسيعها بين كافة اطراف التنمية والتي تشمل المنظمات الدولية والاقليمية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص بالإضافة الى الحكومات وتقديم الدعم اللازم من أجل التنفيذ الفعال لخطة التنمية المستدامة العربية.

كما تم التطرق الى المنتدى العربي للتنمية المستدامة 2017 الذي عقد عقد في الرباط بين 3 و5 أيار/مايو 2017، وكان موضوعه الرئيسي: "تفعيل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030: القضاء على الفقر وتعزيز الازدهار في منطقة عربية متغيرة"، وتمت الإشارة الى أن هذا المنتدى ينظم بشكل سنوي من قبل منظومة الأمم المتحدة الاقليمية وجامعة الدولة العربية، وتتولى الاسكوا مسؤولية تنظيمه. ويعقد المنتدى بمشاركة جميع الشركاء التنمويين، من حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص واكاديميين واعلاميين وبرلمانيين، وامم متحدة.

### وقد صدرت عن تلك الجلسة التوصيات التالية:

- اعداد خطة عمل لتنفيذ العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني (2016-2026) الذي تم اعتماده في ديسمبر 2015، بمشاركة الخبراء المعنيين من منظمات المجتمع المدني العربية، والخبراء الدوليين والاقليميين. وذلك للاسراع في تنفيذ الأنشطة والبرامج المدرجة بالعقد العربي لمنظمات المجتمع المدني، مع التأكيد على ضرورة اشراك منظمات واتحادات وشبكات وهيئات المجتمع المدني العربية والاقليمية والدولية في هذه الأنشطة- كون هذا العقد اعتمد خصيصاً لدعم منظمات المجتمع المدني العربية العاملة على تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030.
- الطلب من الامانة العامة سرعة الانتهاء من وضع الضوابط والمعايير الخاصة بمنح صفة مراقب لمنظمات المجتمع المدني لتسهيل انخراطها في مسيرة التنمية
- التأكيد على أهمية التنسيق بين شركاء التنمية لتلافي الازدواجية ولضمان الكفاءة في تنفيذ الاهداف المرجوة من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، والعمل بصورة تكاملية.
- العمل على إيجاد آلية إقليمية لبناء توافق حول وسائل التمويل على المستوى الإقليمي وتفعيل الالتزامات والوعود وذلك من خلال اشراك القطاع الخاص العربي ليحل محل التمويل الاجنبي، مع التشديد على التزامه بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية وبحقوق الانسان.

## ٤. وساءل تنفيذ وتمويل الاجندة 2030 للتنمية المستدامة:

تطرق السادة المشاركون الى أن غالبية النظم الضريبية في بعض الدول العربية تتميز بمصادر مستقرة ومتنوعة من الإيرادات المالية، ولكن بمستويات أقل مما هي عليه في سائر بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية. فالإيرادات الضريبية في دولنا العربية بلغت بالمتوسط حوالي 7% من إجمالي الناتج المحلي في الاعوام 2016-2013 وهي بذلك تعد أقل من المتوسط البالغ 17% في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية الأخرى. وتعاني النظم الضريبية في إقليمنا العربي من هيمنة الضرائب غير المباشرة على الإيرادات حيث تبلغ بالمتوسط حوالي 65%. وتعاني المنطقة من تدني الامتثال الضريبي، وهو ما يرجع جزئياً إلى كبر حجم الاقتصاد غير الرسمي إضافة إلى ضعف القدرات الفنية والمؤسسية المهمة لتسجيل المكلفين ومتابعة الجباية. ونتيجة لهذا الواقع، تتشابه الدول العربية في نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية المحدودة في تمويل إجمالي النفقات العامة في الموازنة مما يزيد من الحاجة إلى المساعدات الخارجية ويرفع من حجم الدين العام المتراكم في المنطقة. بالإضافة إلى تعاضد الديون وتراجع الاستثمارات، وقد شارف الدين العام كنسبة من الناتج المحلي في سائر الدول العربية عتبة 52% في 2015. مع العلم أن ارتفاع حجم الدين العام وكلفة خدمته في معظم الدول العربية تمثلان أهم التحديات التي تقف عقبة في طريق تحقيق التنمية المستدامة ويلقي بأعباءه على الأجيال المستقبلية.

وعلى الرغم من الدور الذي لعبته المساعدات الإنمائية الرسمية أو "المعونة" (ODA) في البلدان العربية غير النفطية تقليدياً من أجل سد الثغرات في التمويل، بقي الأثر الإنمائي لهذا النوع من التمويل واهن كون هذه المساعدات الإنمائية الرسمية هي مساعدات مشروطة وتخضع لاعتبارات سياسية، حيث باتت تتركز أكثر على المساعدات الإنسانية مع تركيز أقل على الاحتياجات الإنمائية الطويلة الأجل للبلدان العربية.

وقد اقترح المشاركون التوصيات التالية لتوفير الموارد الضرورية لتحقيق التنمية المستدامة 2030:

- إنشاء أو تعزيز الهيئات أو المنتديات الوطنية التي تعنى بشؤون التنمية المستدامة والتأكيد على ان تضم تمثيلاً واسعاً، وعلى مستوى عال لوضع الاستراتيجيات التنموية، بحيث يكون فيها المجتمع المدني شريكا كاملاً وفاعلاً في مراحل وضع الأولويات والتخطيط والتنفيذ ومتابعة التنفيذ.
- ضرورة وضع مؤشرات وطنية لرصد التقدم المحرز في

والعولمة النيولبرالية، الطفرة الشبابية، هجرة الأرياف إلى المدن، وكذلك موجات هجرة وافدة كبيرة. بالإضافة الى طبيعة الاقتصادات الريفية في معظم البلدان العربية. علاوة على ذلك، فإن بنية النظام المالي الدولي الذي يحذب التدفقات من البلدان النامية باتجاه الدول المتقدمة تشكل عامل رئيسي لتراكم الدين العام وضعف الاستثمارات في المنطقة العربية، الأمر الذي يؤدي الى تزايد مواطن الضعف الاقتصادية والمالية لدى بعض الاقتصادات العربية، مما ينتج عنه إعادة تشكيل الأولويات الوطنية على حساب اهداف التنمية المستدامة.

اقترح المشاركون التوصيات التالية التي من شأنها العمل على المساهمة في القضاء على الفقر وتحسين السياسات وضمأن وصول الجميع الى فرص متساوية لسوق العمل:

- ضرورة العمل على اصلاح المؤسسات العامة ومكافحة الفساد وتفعيل آليات المساءلة والمحاسبة.
- اهمية تعزيز العمل العربي المشترك لمواجهة التحديات المختلفة مثل الفقر واللامساواة وضعف الموارد الطبيعية لا سيما في ظل النزاعات المسلحة وحالة عدم الاستقرار التي تعاني منها بعض البلدان العربية،
- ضرورة وجود سياسات اقليمية تشجع السياسات الموجهة نحو التنمية بما يدعم الأنشطة الانتاجية وتتلاءم مع احتياجات كل دولة ومواردها وسوقها وتساهم في خلق فرص العمل اللائق والمستدام.
- دعوة كل من الامم المتحدة والجامعة العربية الى مواصلة جهود دعم معالجة موضوع النازحين واللاجئين من خلال مقارنة تؤمن حقوقهم وكرامتهم، نظراً لما له من اثار على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، والتي تقوم بدورها باحداث تغييرات ديمغرافية وبشرية من شأنها التأثير على النسيج الاجتماعي والتنمية البشرية، مما يجعلها تساهم في رفع حدة التوتر كما تؤثر على الجهود التنموية وتضاعف الهشاشة.
- تشجيع سياسات اعادة التوزيع التي تعمل على تجسير هوة اللامساواة من خلال توفير أنظمة الحماية الاجتماعية الشاملة والسياسات الضريبية العادلة. وذلك انطلاقاً من أن تطوير نظم الحماية الاجتماعية الشاملة هو التزام عالمي، على ان تتجاوز هذه الأنظمة الأشكال التقليدية للحماية الاجتماعية والتي تنحصر فقط في (المرض، والبطالة، والشيوخ، والإعاقة، وحوادث أمكنة العمل)، بحيث تشمل تخصيص الدول موازنة اجتماعية تتضمن أشكالاً مختلفة من التحولات الاجتماعية، وتربية وعناية صحية مجانيين، مما يسمح للمجموعات الاجتماعية الهشة الاستفادة من الخدمات الاجتماعية الإجمالية.
- ضرورة الاستفادة من فرصة "الموجة الشبابية" اليوم قبل أن "يشيخ" المجتمع، كما هو الحال في بعض الدول المتقدمة، فتصبح إمكانية تحقيق التوازن المالي لنظام حماية اجتماعية شاملة عملية أصعب.

والسياسي ووقف الانتهاكات والتمييز بمختلف أنواعه، من خلال تبني مقاربة منهجية لمبدأ الجندر الاجتماعي في مختلف جوانب الأجندة التنموية.

ضرورة إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الموازنة -Gen Responsive Budgeting من خلال تبني سياسات اقتصادية واجتماعية تستجيب للاحتياجات المختلفة أو المتباينة لفئة الذكور والإناث باعتبارها أداة هامة للحد من عدم المساواة بين الجنسين.

### وفي الختام، وجه المشاركون:

الشكر لجامعة الدول العربية وأمينها العام معالي السيد/ احمد أبو الغيط لاستضافة هذه الفعالية وعقدتها بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية، وشكره على الدور الرائد وغير المسبوق الذي تقوم به الجامعة العربية في ادماج منظمات المجتمع المدني في الدول العربية مع شركاء التنمية، بغية احداث طفرة حقيقية في المسار التنموي في الدول العربية وتحقيق الرفاه للجميع. كما تم توجيه الشكر الى قطاع الشؤون الاجتماعية، وخصيصاً لإدارة منظمات المجتمع المدني بجامعة الدول العربية على دورها في تقديم العون لمنظمات المجتمع المدني العربية وافساح المجال لمشاركتهم، وذلك لكونها منبراً تستطيع من خلاله منظمات المجتمع المدني العربية أن تعبر بشكل ديمقراطي وغير مقيد عن هواجسها وتطلعاتها لغد أفضل لمجتمعاتنا العربية.

تحقيق الأهداف والغايات التي تم اعتمادها وطنياً، وتعزيز التنسيق والتعاون بين الوزارات وداخل الإدارات وفي تحقيق التماسك الكلي للسياسات العامة؛

- تحقيق عدالة ضريبية تساهم في اعادة التوزيع من خلال تطبيق الضرائب التصاعدية لمعالجة حالات اللامساواة والتركيز على جمع الإيرادات الضريبية المباشرة على الدخل والثروة بدلاً من الضرائب غير المباشرة المرتبطة بالاستهلاك. كما انه من المهم زيادة عدد شرائح الضرائب لضمان عدالة اجتماعية أفضل مع ضرورة تخصيص الموارد المحرّكة لمنفعة الفئات الأكثر احتياجاً في المجتمع، وتحقيق التوازن بين الضرائب المفروضة على الافراد على شكل ضرائب على الدخل وضرائب على المشتريات من جهة والضرائب المفروضة على الشركات والاستثمارات الضخمة من جهة ثانية.

## ه. تحقيق المساواة الجندرية وتعزيز مشاركة المرأة في المنطقة العربية:

ترتكز خطة التنمية العالمية للعام 2030 على تحقيق تنمية مستدامة تتناول الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتهدف إلى تعزيز السلام كشرط أساسي لاستدامة التنمية. وتبرهن الخبرات المتراكمة في العمل التنموي أنه لا يمكن تحقيق التمكين الاقتصادي للكافة دون تمكين النساء، ولا تنمية اجتماعية دون مساواة كاملة بين الجنسين والقضاء على كافة أشكال التمييز. وذلك نظراً لأن الاحصاءات تشير الى انخفاض نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل بصفة عامة، وقد ورد في العديد من دراسات أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENA) تعد من المناطق الأقل عالمياً في المشاركة الاقتصادية للنساء.

تتداخل فجوة النوع الاجتماعي مع كافة الفجوات الأخرى، والتي تمثل جوانب أخرى من التمييز سواء على أساس الدين أو الطائفة أو الموقع الجغرافي أو الطبقة أو غيره. وكلما كانت المرأة منتمية لأكثر من فجوة من فجوات التمييز كان الوضع أكثر سوء. وهكذا تصبح المرأة الفقيرة والأمية والتي تسكن في المناطق الأقل تنمية هي الأكثر هشاشة على الإطلاق في سوق العمل غير المنظم.

وقد نتج عن تلك الجلسة التوصيات التالية:

- ضرورة بلورة رؤية عربية موحدة تتناول خطة التنمية المستدامة للعام 2030 من منظور النوع الاجتماعي، في ظل أولويات المنطقة العربية.
- تعزيز جوانب استقلال المرأة بما فيها الاستقلال الاقتصادي

# مشاورات ٢٠١٨

رسائل من المجتمع المدني الى المنتدى العربي  
للتنمية المستدامة ٢٠١٨،  
والى المنتدى السياسي رفيع المستوى ٢٠١٨.  
(تم التوافق عليها في الاجتماع الاقليمي - بيروت  
٢٢ و٢٣ نيسان/ابريل ٢٠١٨،  
وعرضت في المنتدى العربي للتنمية المستدامة ايام  
٢٤-٢٦ نيسان/ابريل ٢٠١٨)





1. أولوية تحقيق السلام والأمن والمحافظة على وحدة الأراضي الوطنية للدول في المنطقة العربية، انسجاماً مع الإعلان السياسي للأمم المتحدة الذي يربط بين تحقيق التنمية والسلام، وأن يتم ذلك في إطار القانون الدولي وتحت إدارة منظومة الأمم المتحدة.
2. توفير الخدمات والحماية للاجئين في بلدان اللجوء، (تحتوي المنطقة على 46% من مجمل اللاجئين في العالم) والعمل على تأمين عودة اللاجئين الآمنة إلى أماكن سكنهم الأصلية وفق القانون الدولي.
3. إحترام حيز السياسات الوطني، بما في ذلك السياسات الاقتصادية والاجتماعية، بصفته أحد مكونات الحق في التنمية، ووضع معايير ناظمة وأطر رصد مدى الالتزام بذلك، بما يعزز الملكية الوطنية للسياسات خاصة في ظل الشروط السياسية التي تفرض في إطار التعاون من أجل التنمية.
4. اعتماد نموذج تنموي جديد يقوم على المقاربة الحقوقية وعلى التحول من الإقتصادات الريعية غير المنتجة الى إقتصادات حقيقية منتجة، تعتمد على قطاعات ذات قيمة مضافة مولدة لفرص العمل اللائق، مع اعتماد سياسات إعادة توزيع الثروات لعكس مسار اللامساواة والاستقطاب الاجتماعية والتهميش.
5. اعتماد نظم حماية اجتماعية شاملة على أساس المقاربة الحقوقية انطلاقاً من أرضيات الحماية الاجتماعية، على أن تشمل أيضاً اللاجئين والنازحين والعمال المهاجرين.
6. اعتماد أنظمة نزاهة وطنية شاملة تضمن مبادئ الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد، في أعمدة الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية والهيئات المستقلة والمجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص. ويتضمن ذلك تنظيم العلاقة بين هذه القطاعات وسن القوانين التي تضمن المقاربة الشاملة لعمليات المشاركة والمساءلة والشفافية والإفصاح.
7. اعطاء الأهمية اللازمة لمعالجة المرتكزات الثقافية للتنميين ضد النساء في مجتمعاتنا وفي السياسات العامة، وحمايتهن لاسيما في أوضاع الحروب والنزاعات، ومكافحة ثقافة العنف والإقصاء.
8. توفير البيئة التمكينية والأمنة للمجتمع المدني لممارسة دوره بحرية وباستقلالية وتطوير التشريعات التي تحقق ذلك، بما فيها الحق في الوصول الى المعلومات والحق في التعبير، ومأسسة مشاركته الفعلية على المستوى الوطني وفي جامعة الدول العربية والمؤسسات الإقليمية والأممية الأخرى.
9. انشاء صندوق عربي للتنمية البشرية المستدامة (بما في ذلك أجنحة 2030 للتنمية المستدامة) ووضع آليات لتمويله عربياً بما في ذلك من خلال ضرائب اقليمية على استخدام الموارد الطبيعية (النفط والغاز) والمضاربات المالية بين الدول.
10. اعتماد اطار عمل تنموي دامج غير تمييزي، يركز على المبادئ الحقوقية التي كرستها الاتفاقيات الدولية، وبخاصة اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وحقوق الفئات الأخرى المستثناة من العملية التنموية، واتخاذ الاجراءات اللازمة لوضعه موضع التطبيق.
11. الالتزام بموجبات الاستدامة على الصعيد الدولي والوطني والإقليمي ومن قبل القطاع الخاص، مع احترام حق الدول في السيادة على مواردها الطبيعية واعتمادها سياسات مستدامة تحفظ حقوق الاجيال المستقبلية.
12. ضرورة اعتماد معايير ملزمة لحقوق الانسان لمساءلة ممارسات القطاع الخاص وتحمل مسؤوليته في التنمية، وذلك كجزء من الجهد الدولي لوضع "اتفاقية ملزمة حول حقوق الانسان والأعمال".
13. تنفيذ التوصية الصادرة عن اجتماع الدوحة 2016 والمنتدى العربي للتنمية المستدامة 2017، لجهة تحديد حزمة محددة من الأهداف والمقاصد ذات الأولوية الإقليمية لتكون برنامج عمل مباشر للأطراف التنموية في المنطقة العربية. ويؤدي المجتمع المدني استعداده للعمل على تنفيذ هذه التوصية بالمشاركة مع جميع الأطراف المعنية.

الانمائي، منظمة الأمم المتحدة للمرأة، الاسكوا) وشكل محطة أساسية للتخصيص للمنتدى العربي رفيع المستوى حول التنمية المستدامة، الذي تشارك فيه الحكومات العربية وجامعة الدول العربية ومنظومة الأمم المتحدة في المنطقة العربية.

## الإجتماع الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني حول التنمية المستدامة في المنطقة العربية واقع التنمية في المنطقة العربية: التحديات والتوصيات الوثيقة الختامية

## ٢. تحديات المنطقة العربية

لا تزال المنطقة العربية تواجه تحديات كبيرة للنهوض بالتنمية، منها ما هو مرتبط بالوضع العالمي وموازين القوى في الاقتصاد السياسي العالمي، ومنها ما يرتبط بالعلاقات الإقليمية أو بطبيعة الأنظمة العربية الغنائمية واقتصاداتها الريعية وفساد منظومة الحوكمة؛ هذا بالإضافة إلى الأزمات والنزاعات المسلحة والإحتلال وعدم الاستقرار السياسي. وإذ كنا لا نستطيع القيام بعرض شامل لكل هذه التحديات، فإن الفقرات التالية تعد أكثرها أهمية وصلة بموضوع الاجتماع من وجهة نظر منظمات المجتمع المدني المشاركة فيه.

### ١. السلام والأمن

ليست الحروب والنزاعات أمراً حديث النشأة أو طارئاً في المنطقة العربية. فالمنطقة تحوي الاستعمار الأطول مدة في التاريخ الحديث، أي الاحتلال الإسرائيلي لأرض فلسطين، والذي لا زال ينتهج سياسات توسعية ويستمر في انتهاكه الشامل لحقوق الإنسان والقانون الدولي. ويشكل الاحتلال نفسه لأرض شعب كامل انتهاكاً شاملاً للحق في تقرير المصير، بزيده خطراً اعتماد سلطات الاحتلال سياسات الفصل العنصري والحصار، وسياسات عدوانية وتوسعية تؤدي إلى زعزعة السلم والإستقرار في المنطقة بأسرها، وانتهاكاً جوهرياً لحق الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة بالتنمية. ومن ناحية أخرى، شهدت بعض البلدان التي مرت بتحويلات سياسية ومؤسسية بعد عام 2011 انتكاسات سياسية وأمنية خطيرة تسببت بكارث إنسانية وعادت بنتائج مدمرة على البلدان والشعوب وعلى التنمية.

انطلاقاً من هنا، فإننا نعتقد أنه لا يمكن التعامل مع الأزمات والحروب وقضايا السلم والإستقرار في المنطقة العربية من خلال مقارنة لا تلحظ الاختلاف في طبيعتها والفاعلين فيها، وتتجاهل واقع أنّ هذه الحروب والنزاعات تشكل مكوناً عضوياً من المشهد الدولي وتعود أسبابها إلى مصالح جيواستراتيجية واقتصادية لدول كبرى أو فاعلة عالمياً أو إقليمياً تتحمل مسؤولية مباشرة عن نشوئها أو تسعيرها أو استمرارها. من ناحية أخرى، فإننا لا نعتبر أن النزاعات والصراعات والحروب منفصلة عن الأنظمة الاقتصادية - الإجتماعية والثقافية التي غذتها أو أنتجتها، بما هي عوامل وديناميات داخلية أيضاً.

## ١. المقدمة العامة

في وقت كان لا يزال العمل فيه قائماً على تحقيق أهداف الألفية، شهد العالم أزمات اقتصادية ومالية غير مسبوقة منذ زمن، وارتقاعاً في نسب اللامساواة والفقر، بالإضافة إلى مخاطر كثيرة متعلقة بالموارد الطبيعية والتغيرات المناخية. وقد شهد العالم العربي بشكل خاص، منذ نهاية عام 2010، حراكاً سياسياً شعبياً انطلق أساساً من الحاجة لإحقاق العدالة الإجتماعية والمشاركة السياسية وتوفير الكرامة والحقوق السياسية والشخصية وإنهاء جميع أشكال القمع والتمييز والعزل على أساس الانتماء السياسي أو الديني أو الإثني أو الاقتصادي، أو على أساس الجنس أو السن أو الإعاقة.

ثم منذ بداية النقاشات حول أجندة 2030 للتنمية المستدامة، شاركت منظمات المجتمع المدني وشبكاتة الإقليمية والوطنية في العديد من المبادرات الإقليمية والدولية، وبالشراكة مع مختلف الجهات مثل مكاتب وكالات وبرامج الأمم المتحدة الوطنية والإقليمية، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) وجامعة الدول العربية، سعياً نحو تحقيق أهداف التنمية وتحديد أولويات المنطقة العربية بالإضافة إلى إشراك المجتمع المدني العربي في عملية التنمية.

أوصت هذه المنديات بضرورة أن تتطلق أجندة 2030 من مقاربة حقوقية وأن تضع العدالة الاجتماعية والمساواة والتنوع والدمج في صلبها، وأن تلتنف إلى المعوقات الهيكلية في الأنظمة الاقتصادية والتجارية العالمية. كما دعت إلى اعتبار البعدين السياسي والثقافي مكونين أساسيين في مفهوم التنمية البشرية المستدامة أسوة بالابعاد الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وشمول هذين البعدين في استراتيجيات التنمية الوطنية والإقليمية والعالمية.

وقد انعقد الاجتماع الإقليمي لمنظمات المجتمع المدني حول التنمية المستدامة تحضيراً لمنتدى التنمية المستدامة لعام 2018 بمبادرة من المنظمات التالية: شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث كوتر، الاتحاد العربي للنقابات، المنتدى العربي لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الشبكة العربية لديمقراطية الانتخابات، الشبكة العربية للتنمية والبيئة، والفرع العربي للتحالف الدولي للموئل، الفرع العربي لمنظمة الشفافية الدولية. وتم تنظيم هذا الاجتماع بدعم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، وحضره ما يفوق الخمسين منظمة من منظمات المجتمع المدني، وحوالي خمسة وستين مشارك/ة وخبير/ة، وعدد من منظمات الأمم المتحدة (منظمة الصحة العالمية، برنامج الأمم المتحدة

الرفاهية والاستقرار لشعوب المنطقة. لذلك يصبح من الضروري التفكير في نموذج جديد للتنظيم المجتمعي وللهيكل الاقتصادي والمؤسسات الدستورية والسياسية يمكن أن يحقق التنمية والسلام المستدام. وفي هذا الصدد لا يجوز ان تتحول عملية اعادة البناء والاعمار في الدول التي تكاد تكون قد دمرت بشكل كامل في نسيجها المجتمعي وعلاقاتها ومؤسساتها ومواردها، الى مجرد فرصة للعقود والاستثمار في مشاريع الانشاءات والبنى التحتية وتوفير متطلبات الاستثمار المربح للشركات العالمية العملاقة وشركائها الاقليميين والوطنيين. ان هذه البلدان، بدءا من سوريا الى العراق اليمن وليبيا والصومال (وهي الحالات الاكثر مأساوية) تحتاج اولا الى تسوية سياسية حقيقية تراعي القانون الدولي ومبادئ حقوق الانسان، والى سياسات اقتصادية واجتماعية وترتيبات مؤسسية مبتكرة تضمن التنمية والسلام المستدام، وتعالج المشكلات والازمات السابقة انطلاقا من منظومة الحقوق وتوفير كرامة الانسان.

### ٣. النظام الاقتصادي العالمي غير مساعد

لطالما اتبع النموذج التنموي في المنطقة العربية الوصفات السائدة عالميا والقائمة على حزمة اجراءات طابعها العامل تقشفي، مع السعي لاستقطاب الإستثمار الخارجي، دون أي تقييم نقدي لأهدافه أو مصادره، ودون الأخذ بعين الاعتبار قضايا العدالة الإجتماعية والفئات المهمشة. وقد ترافق ذلك مع أنظمة غنائمية ريعية ذات اقتصادات غير منتجة وتفقر إلى آليات إعادة توزيع الثروات ونظم الحماية الإجتماعية.

يعتبر هذا النموذج من التحديات البنيوية التي أعاققت مسار التنمية في المنطقة العربية، وهو مرتبط بشكل كبير بالهيكلية الاقتصادية والمالية العالمية التي لم يعد النظر بها حتى الآن. بنية النظام المالي العالمي يغلب عليها الاقتصاد المالي بدلا من الاقتصاد الحقيقي وتزيد من التقلبات المالية. كما لا تزال التدفقات من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة اكبر حجما من التدفقات المعاكسة، مما يؤدي إلى تراكم الدين العام وضعف الاستثمارات في المنطقة العربية. هذا بالإضافة إلى بنية النظام التجاري العالمي الذي لا يسمح بالمواعمة بين قدرات الدول النامية وحجم اقتصاداتها من جهة، ودرجة انفتاح أسواقها وانخراطها في الأسواق العالمية من جهة أخرى. فالنظام التجاري العالمي اليوم لا يأخذ التنمية بعين الاعتبار، حتى أن الحروب التجارية التي نشهدها تنذر بمخاطر على النمو الاقتصادي على الصعيد العالمي. فبعد أن استفادت الولايات المتحدة الأميركية من الانفتاح التجاري لعقود، أصبحت تتجه اليوم نحو الحمائية بعد صعود بعض الدول النامية كالصين واشتداد المنافسة الدولية. وبشكل عام، فإن نظام الحوكمة الاقتصادية العالمي لا يسمح بالمشاركة الفعالة للدول النامية، وهو ما حدا اجندة 2030 لوضع مقصد خاص بتحسين تمثيل الدول النامية في المؤسسات المالية الدولية ضمن الهدف 16 من اهداف التنمية المستدامة.

لذلك فإنه من الضروري اليوم إعادة النظر في نماذج التنمية والحكم التي تم اعتمادها في المنطقة العربية، أو التي سوف تعتمد في المستقبل، والتفكير بشكل جدي بنماذج جديدة وبإعادة ترتيب لعلاقاتها مع محيطها والنظام العالمي، لاسيما في تلك الدول التي تطرح فيها مشاريع اعادة البناء والاعمار التي تحمل معها مخاطر اعادة انتاج المشكلات والازمات السابقة نفسها، ان لم يكن ما هو اكثر خطورة.

وفي سياق الحديث عن الأزمات والحروب، نشهد اليوم تحولا في خطاب المنظمات العالمية نحو التركيز على مفهوم (resilience) (وهو ما يترجم عادة الى مصطلح "الصمود" رغم عدم دقة الترجمة)، وهو ما يمكن أن يفهم أنه يعني قدرة المجتمعات على التأقلم والتعلم والاستمرار في ظروف الأزمات والصدمات. إن مفهوم الصمود الشائع هذا يركز إلى مقاربة نيوليبرالية تضع حمل المسؤولية على عاتق ضحايا الصراع للتكيف مع الوضع، دون السعي إلى مواجهة أسباب الأزمات ومصادرها. إن هذه المقاربة تشكل تراجعاً عن المقاربة الحقوقية، إذ تعفي المتسببين بالنزاع أو استمراره من المسؤولية والمحاسبة، وتتعامل مع الأزمات وكأنها قدر أو كوارث طبيعية لا بد من التكيف مع آثارها. لذا من الضروري الإنتباه إلى ضرورة ابقاء التوجهات الحقوقية في صلب الخطاب التنموي لتنفيذ اجندة 2030 وعدم التراجع عنه واعتماد مقاربات مجترأة أثبتت عدم قدرتها على تحقيق التنمية أو معالجة أسباب الأزمات أو حتى درء خطر تكرارها.

### ٢. التحديات الاقتصادية في ظل الصراعات

إن وصف الإقتصادات العربية ونقدها باعتبارها اقتصادات ريعية لم يعد كافيا. إن عددا من اقتصادات الدول العربية يتحول إلى "اقتصادات حرب" (والى حد ما اقتصاد الاقليم العربي كله)، كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة للحروب والأزمات، بما يعنيه ذلك من ازدياد في الإنفاق على التسلح، وإعادة هيكلة لأولويات الإنفاق الوطنية الوطنية، وتغير في طبيعة وحجم النشاط الاقتصادي، وتعطيل الآليات الاقتصادية، وتضييق على حريات المواطنين وحقوقهم. وذلك يشمل، بشكل أو بآخر، الدول التي لا تشهد أزمات ونزاعات مسلحة بالمعنى المباشر ولكن تعيش هاجس الدخول في أزمات المنطقة. وهذه الأزمات تحد بشكل كبير من قدرة الدول على توسيع الإقتصاد المنتج وتدفعها بالتالي الى اعتماد سياسات تقشفية على حساب الاولويات الاجتماعية والتنموية. وهذا التحول النوعي ينشئ جماعات منظمة لها مصلحة في استمرار الحرب والنزاع وعرقلة اي تسوية سياسية، كما أنها مع السنوات تحولت وتتحول الى مجموعات مصالح اقتصادية وسياسية منظمة تفرص اجندتها على اجندة حل النزاع واعادة الاعمار وفق توجهات منافية للتنمية والحقوق.

لذلك، من الضروري أن يتخذ النقاش في اجندة 2030 منحى يبحث في معالجة هذا الجانب في سياق العمل على بلورة بدائل لسياسات التقشف تستطيع أن تحاكي الواقع الذي تعيشه الدول العربية، مع الأخذ بعين الاعتبار المقاربة الحقوقية للنموذج التنموي المطلوب.

لقد أظهر النموذج التنموي القديم المستوحى من النموذج النيوليبرالي التقليدي المعتمد في بلدان المنطقة منذ عقود وصولا الى ما بعد الربيع العربي، عدم استدامته وقدرته على تحقيق

#### ٤. النظام الضريبي غير عادل

أما الأنظمة الضريبية، فهي تتوجه بشكل عام إلى تخفيف الضرائب على الشركات وزيادتها على المستهلكين عبر الضريبة على القيمة المضافة، أو إلى تقديم التنازلات والإعفاءات الضريبية في ظل نموذج تنموي اعتمد بشكل أساسي على دور القطاع الخاص. كما تتميز الأنظمة الضريبية في العالم العربي بضعف الجباية والتهرب الضريبي، مما يرتبط جزئياً بضعف قدرات المؤسسات المعنية بذلك وبتزايد حجم الاقتصاد غير المهيكل لأسباب عدة منها سياسات "الانفتاح" والعولمة النيولبرالية، الطفرة الشبابية، هجرة الأرياف إلى المدن، وكذلك موجات هجرة وافدة كبيرة، بالإضافة إلى طبيعة الاقتصادات الريفية.

إن تراجع الإيرادات الضريبية يزيد من الحاجة إلى التمويل الخارجي، مما يؤدي بدوره إلى تراكم الديون وتراجع الإستثمارات. وقد أصبحت خدمة الدين العام تحثل جزءاً كبيراً من الموازنة في عدد غير قليل من الدول العربية، في حين اعتمدت هذه الأخيرة بشكل كبير على سياسة التجاهل والمماطلة أو الاعتماد على صفقات سياسية لا يمكن التنبؤ بنتائجها. إن الضرائب وسيلة في غاية الأهمية لحشد الموارد المحلية وتعزيز المساهلة والمواطنة والاندماج الاقتصادي والاجتماعي. إلا أنه بدل التعامل معها بما هي مصدر أول ومستدام للموارد وثيق الارتباط بالرؤية التنموية والاقتصادية الوطنية في البلد المعين، فإنه يتم استخدامها بشكل حصري تقريباً لسد العجز أو تحسين التوازن المالي في ميزانية الدولة. انطلاقاً من هذه المعطيات، تبرز الحاجة الأساسية لإحداث نقلة نوعية في الأنظمة الضريبية وفسقتها في البلدان العربية، بما في ذلك استعادة الدور التنظيمي للدولة من أجل وضع السياسات التي تحمي حقوق المواطنين وتحديد الفئات المهمشة وتؤمن التوزيع العادل للثروات.

كما أن المقاربة المعتمدة إلى أهداف الأنظمة الضريبية بما هي وسيلة للجباية وإعادة التوزيع تحتاج إلى تدقيق من حيث دور الضريبة في دعم الاقتصاد وتحفيز الاستثمارات نحو القطاعات الاستراتيجية ضمن أولويات السياسات الوطنية المعتمدة لدعم الاقتصاد الحقيقي والمنتج في القطاعات ذات القيمة المضافة المولدة لفرص عمل والتنافسية العالية.

#### ٥. الحماية الاجتماعية مجتزأة

بالنسبة لسياسات الحماية الاجتماعية في البلدان العربية، تبقى بمعظمها تستند إلى مقاربة مجتزأة واستهدافية بدلاً من اعتماد مقاربة حقوقية وشاملة. فهي تتألف عادة من "شبكات أمان اجتماعي" وبرامج مساعدة اجتماعية تقدم حلولاً آنية ومحدودة ولا تسمح بالخروج الفعلي من دائرة الفقر. كما تعاني من المحدودية في نطاق التغطية، أي تستثني أو لا تتصف أحياناً العاملين غير النظاميين والعاطلين عن العمل والأطفال والمسنين والمعوقين، بالإضافة إلى سوء الحوكمة وضعف التمويل. وقد ثبت أن هذه الوسائل والادوات لم تنجح في تقليص الفقر ولا في ردم فجوة اللامساواة في المجتمعات العربية، ولكن لا تزال المكابرة هي سيدة الموقف، ولا يزال الترويج لهذه البرامج المعزولة عن سياسات اجتماعية شاملة هو السائد، وبما يخالف توجهات اجندة 2030.

في المقابل فإن مبادرات أممية هامة مثل مبادرة ارضية الحماية الاجتماعية لا تلقى الاهتمام الذي تستحق، مع العلم أن هذه المقاربة تصلح كأساس للانطلاق نحو اعتماد أنظمة حماية شاملة للجميع، على أن يتم تكيفها بحسب أولويات الحماية الاجتماعية في منطقتنا وتضاف إلى الفئات ذات الأولوية لتغطيتها بأرضية الحماية الاجتماعية فئات اللاجئين والنازحين والعمال الوافدين.

ونتيجة سياسات النقشف التي لا زالت تروج من قبل المؤسسات المالية العالمية والتي اعتمدها الأنظمة العربية، ما يجري اليوم هو إجهاز على حقوق العمال، كما يتم الترويج لمرونة العمل، والتي تعني فعلياً هشاشة العمل. وقد كان لخفض الإنفاق على الحماية الاجتماعية أثر خاص على النساء، اللواتي حملن أعباء جديدة في أعمال الرعاية، نتيجة الفجوة التي أحدثها غياب الدولة.

#### ٦. الشراكة مع المجتمع المدني ضعيفة

في المنطقة العربية، يكاد الحوار الحقيقي والمأسس بين شركاء التنمية (القطاع الخاص، منظمات المجتمع المدني، المنظمات العمالية، وسائل الاعلام، المنظمات القاعدية ومنظمات الفئات المهمشة) أن يغيب، كما وتوضع المعوقات أمام المجتمع المدني عندما يسعى إلى المساهمة في رسم السياسات بسبب التقيد أو القمع الذي يتعرض له، مما يحد من القدرة على وضع سياسات تنمية دامجة ومتسقة وفعالة. ويعود ذلك إلى ضعف الديمقراطية وغياب النموذج التشاركي في الحوكمة، أي غياب المشاركة الحقيقية لأصحاب المصلحة في اتخاذ القرارات وتنفيذ البرامج، وغياب الحوار الاجتماعي وصعوبة الوصول إلى المعلومات والمصادر.

#### ٧. اشكاليات الشراكة الدولية

يعتبر التعاون التنموي بين مختلف الشركاء من أجل التنمية إحدى النقاط الهامة جدا التي نصت عليها اجندة 2030، وهي تحمل تطويراً لما جاء في أهداف الألفية. فقد نصت على الشراكة على اساس "المسؤولية المشتركة ولكن المتفاوتة" في ما يتعلق بالتعاون بين الدول المتقدمة والنامية. وقد حصلت مقاومة كبيرة في على المستوى العالمي لحصر هذه المبدأ في الجانب البيئي ورفض تعميمه على الأبعاد الأخرى للعملية التنموية، الأمر الذي لا يزال مجال صراع مفتوح بين المجتمع المدني والدول النامية، وبين دول الشمال والشركات العالمية والمؤسسات المالية العالمية. عملياً، يعني هذا المبدأ إعادة ترتيب العلاقات بين الشركاء على مختلف المستويات وتوزيع الأدوار والمسؤوليات بما يضمن التنمية الشاملة. فالدول العربية تتعرض لضغط كبير بفعل العولمة، مما يؤثر على حيز السياسات الوطني، ولا يسمح دائماً باتخاذ سياسات تدعم أولويات التنمية الوطنية، مما يطرح أهمية إعادة النظر في العلاقات التي تحكم النظام العالمي والتي تعيق عملية التنمية. فتوفر الحيز السياساتي يعني بالدرجة الأولى التخلص من المشروطة وتوفير الهامش المالي للدولة للمساهمة في العملية التنموية بشكل فعال. وفي حين لعبت المساعدات الإنمائية الرسمية دوراً كبيراً في سد ثغرات التمويل في مرحلة ما، لم تستطع هذه المعونة القيام بدور تنموي يذكر، خاصة بعد تحول معظمها إلى مساعدات إنسانية في ظل الأزمات، وبحكم ارتباط الكثير منها بشروط سياسية.

هذه البنية العالمية يؤثر بشكل مباشر على سيادة الدول وقدرتها على ترتيب سياساتها بحسب أولوياتها الوطنية. وهذا يؤدي بدوره إلى ضرب آليات المساءلة والمحاسبة واللجوء من جديد إلى آليات المساءلة الخارجية.

ومن الضروري أيضاً الحديث عن الفساد البنوي في الأنظمة العربية، وفتح نقاش أكثر جذرية حول مفهوم الفساد وما يعنيه. فالفساد الذي يجتذب معظم النقاشات في إطار أجندة التنمية المستدامة 2030 هو إساءة استعمال السلطة والأموال العامة من قبل أفراد في السلطة، مما يستوجب بناء مؤسسات ناجعة وتعزيز استقلالية القضاء وضمان الشفافية والمساءلة. إلا أن الفساد الموجود في معظم الدول العربية بات اليوم فساداً بنويًا ومأساساً. إذ أصبحت نظم سياسية وعلاقات اقتصادية بأكملها خارجة عن المساءلة، بل وأحياناً بات الفساد نمطاً أساسياً يتم اتباعه ونواة تؤسس للعلاقة بين المواطن والدولة، وهذا هو الجانب الأساسي من وصف الدولة بالغبائية. ومن الضروري هنا وضع اليد على الطابع السياسي للفساد، أي ارتباطه بطبيعة الدولة وانظمة الحوكمة، وليس فقط الطابع التقني أو الإداري الذي يمكن مواجهته بالآليات الموجودة أساساً. كما علينا ان نضيف ان مشكلة الفساد لا تنحصر في المستوى الوطني بل تطل الآليات والمؤسسات العالمية على اختلافها، كما بينت ذلك - سبيل المثال - اوراق باناما التي كشفت خبايا نظام التهرب الضريبي على النطاق العالمي. وقد بينت العديد من المؤسسات الأجنبية مثلاً أنها جهات فاعلة في الفساد، خاصة في الدول الخارجة من النزاعات.

## ٩. إقصاء النساء

تسجل البلدان العربية المعدلات الأدنى للمشاركة السياسية والاقتصادية للنساء، وفي حين أن كل الدول العربية صادقت على اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة، لا تزال التحفظات على موادها تمنع تحقيق العدالة بين النساء والرجال على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. ويعود ذلك بشكل أساسي إلى الثقافة الأبوية التي تقوم على الإقصاء الممنهج للنساء (والشباب والمراهقين وكل من يجري استضعافهم في المجتمع). فهناك محاولات ممنهجة لنفي النساء من المجالات السياسية والاقتصادية، وإن تم إشراكهن، يتم ذلك بشكل بسيط وشكلي بغية إضفاء الشرعية على نظام لا يزال أبوياً في جوهره. وفي حين يتم استغلال طاقات النساء، سواء في المجال الاقتصادي حيث يوفرن العمل المنزلي والرعايي غير المأجور واليد العاملة الرخيصة خاصة في الاقتصاد اللانظامي، أو في المجال السياسي، حيث شاركن في الاحتجاجات والمظاهرات، إلا انه غالباً ما يتم إقصاؤهن من مواقع صنع القرار. وفي حين كان هناك جهود لإلغاء التمييز من القوانين وإدخال قوانين لحماية المرأة من العنف، لا تزال هناك فجوة بين التشريع والتطبيق، يعود أساسها إلى انتشار العقلية والثقافة الأبوية، وإلى عدم جدية السلطات في تنفيذ تعهداتها وعودها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه الثقافة الأبوية الإقصائية لا تنحصر فقط في ما يتصل بحقوق النساء ومكانتهن في المجتمع، بل تشمل فئات أخرى أيضاً وهي عابرة لمختلف القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وتترسخ بفعل ثقافة تعجيد القوة والعنف.

تطرح أجندة 2030 نفسها بأنها اجندة تحويلية (اسمها: "تحويل عالما: خطة التنمية المستدامة لعام 2030)، ويجب ان ينظر الى أهداف التنمية المستدامة بكليتها ومفرداتها من هذا المنظور، إلا أن ذلك لا يزال بعيداً جداً عن التطبيق. وإن شهدنا بعض التحول في خطاب المؤسسات المالية العالمية، فإن سياسات اللبرلة والخصخصة والنقشف وأولوية الإدماج في النظام العالمي هي التي لا زالت تحكم الممارسة. وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الاعتماد على القطاع الخاص، في حال كان منتجاً ومولداً لفرص العمل، يمكن أن يساهم في العملية التنموية، ولكنه لا يمكن أن يلعب دوراً بديلاً عن الدولة الديمقراطية التنموية.

## ٨. الحوكمة غير الرشيدة

تعتبر الحوكمة الرشيدة أساساً للتنمية وبناء الأمن والسلام، فقد نص الهدف 16 من أجندة التنمية المستدامة أن "لا أمن ولا سلم دون حوكمة وتنمية والعكس صحيح". لذلك، يجب اعتبار الحوكمة الرشيدة ومتفرعاتها شأنًا عابراً لأهداف التنمية كلها وشرطاً للإنجاز التنموي. وتشمل الحوكمة الرشيدة بشكل عام، العلاقة بين الدولة والمواطن، وهي ترتكز إلى مبادئ الديمقراطية والمشاركة والمحاسبة والمسؤولية والتضمين (inclusion) وشمول الجميع. وتتطلب الحوكمة الرشيدة أنظمة نزاهة وطنية، تتضمن حزمة من القوانين التي تضمن الحوكمة والمساءلة المجتمعية والفصل ما بين السلطات والإفصاح، وتؤمن السلام والعدل. إلا أن الدول العربية تشهد زيادة في نسبة الفساد، بناء على الإحصاءات التي تتناول نسبة الرشاوى، وقد كان أغلبها في قطاعي الأمن والقضاء. وتشهد الدول العربية أيضاً غياب استقلال القضاء، بما يعنيه من وجود آلية للمحاسبة والمساءلة ومتابعة الشكاوى وقادرة على حماية الفئات المهمشة. إذ يجري تسييس المنظومة القضائية في معظم الأحيان مما يعكس على أدائها لمهامها في مراقبة الإدارة والدستور والمالية. هذا بالإضافة إلى عدم شفافية حوكمة القطاع الخاص في الدول العربية والعلاقة بينه وبين الدولة، خاصة في ظل ضعف الدولة أمام القطاع الخاص والشركات الكبرى من جهة، وعدم وجود آليات للتبليغ عن الفساد ومتابعة الشكاوى من جهة أخرى. وهذا ينطبق بشكل أساسي على الشراكات بين القطاعين الخاص والعام.

وتتطلب الحوكمة الرشيدة وجود أنظمة انتخابية ديمقراطية، تتيح مشاركة النساء والشباب، كما وجود برلمانات تسائل ويمكن مساءلتها. وفي هذا السياق، يجب الحديث عن أهمية ضمان الحريات للإعلام، في ظل ازدياد اعتقالات الصحافيين أو قتلهم، وحق الوصول إلى المعلومات. كما ان توفير البيئة الممكنة للمجتمع المدني وإشراكه أمر في غاية الأهمية، كون المجتمع المدني هو الرقيب الفعلي والقطاع الوحيد الذي لا مصلحة له الا الرقابة.

إلا أن الحوكمة ليست أزمة إدارية فقط ولا هي محصورة بالنطاق الوطني. فالنقاش في مشكلات الحوكمة لا يمكن أن يفصل عن بنية النظام العالمي الذي يؤدي بشكل كبير إلى انتشار رأسمالية المحاسب لا بل التوجه عالمياً نحو تعزز الرأسمالية الباتريمونالية (العائلية - الإرثية) على حسب الرأسمالية التي تعلي من قيمة العمل والمبادرة والكفاءة، بالإضافة إلى ازدياد مديونية الدول النامية. كما ان ضيق الحيز السياساتي المتاح للدول النامية نتيجة

## ٣. التوصيات

بناء على المناقشات والمدخلات التي جرت خلال الاجتماع الاقليمي، ومن خلال ورش العمل المتخصصة توصل المنظمات المشاركة في الاجتماع الاقليمي الى مجموعة من التوصيات التي ترفع الى الشركاء التنمويين بشكل عام والى صانعي السياسات بشكل خاص بهدف الدفع قدما في جهود اجندة التنمية المستدامة 2030 ومواجهة التحديات العديدة والمركبة التي يواجهها الانسان في المنطقة العربية. وقد تم تقسيم التوصيات الى توصيات عامة وتوصيات موضوعية مرتبطة بالتحديات الأساسية.

### ١. توصيات عامة

#### على مستوى أهداف التنمية المستدامة 2030

• التأكيد على اعتبار البعدين الثقافي والسياسي مكونين رئيسيين في العملية التنموية ولمفهوم التنمية البشرية المستدامة الى جانب الابعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية.

• اتباع مقاربة تنموية شاملة متعددة الابعاد تتناول الأسباب الجذرية لمشاكل المنطقة ولا تكتفي بمعالجة النتائج. إن هذه المقاربة يتطلب تنفيذها البناء على الموارد والقدرات التي تحتزنها المنطقة العربية ويشكل الغنى الثقافي والتراثي والقدرات البشرية فرصا مهمة يجب الاستناد عليها في مجال التخطيط التنموي.

#### على مستوى الاستراتيجيات الوطنية

• وضع خطط واستراتيجيات تنموية وطنية ومتابعة العمل حتى التنفيذ، وتحديد الأولويات والمؤشرات وفقاً للسياق الوطني من خلال عملية تشاركية وشفافة مسترشدة بمستوى طموح أهداف التنمية المستدامة العالمية وغاياتها، لكن مع أخذ الظروف الوطنية بعين الاعتبار.

• العمل على تحقيق التكامل في الخطط الوطنية خارج المنهج القطاعي واتباع نهج متكامل في جهود التنمية الوطنية، وهذا يتطلب العمل بشكل عابر للأهداف والمرامي المنفردة، والبحث عن الترابطات الموضوعية القائمة في ما بينها على أن لا يؤدي ذلك إلى التركيز على بعض الأهداف/القطاعات وتجاهل أخرى.

• تعزيز التنسيق والتعاون بين الوزارات وداخل الإدارات وفي تحقيق التماسك الكلي للسياسات العامة، وكذلك على مستوى الهيئات الاقليمية.

• وضع اطار مؤسسي فعال وتشاركي وقادر على التنسيق والحوار مع مختلف الجهات المعنية يكلف بالتخطيط ووضع الاستراتيجيات ومتابعة تنفيذها ورصد التقدم المحقق نحو تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

ويحصل ان تتداخل الفجوة الجندرية مع كافة الفجوات الأخرى، والتي تمثل جوانب أخرى من التمييز سواء على أساس الدين أو الطائفة أو الموقع الجغرافي أو الطبقة أو غيره. وكلما كانت المرأة منتمية لأكثر من فجوة من فجوات التمييز كان الوضع أكثر سوء. ولذلك، من الضروري التعامل مع قضايا المساواة بين النساء والرجال وحقوق المرأة الانسانية كقضايا عابرة للقطاعات، وليس كبنود زائد على أجندة التنمية. فمعظم النقاشات المتعلقة بالمساواة الجنوسية وتمكين النساء في إطار أجندة التنمية المستدامة اليوم تنحصر في تعميم المقاربة الجنوسية في المؤسسات وإلغاء القوانين التمييزية ووضع برامج محدودة النطاق لتمكين المرأة على المستوى الاقتصادي وعلى مستوى المشاركة السياسية. إلا أنه قد بات من الضروري اليوم الحديث عن إدماج منظور المساواة بين الجنسين بشكل عميق ومتسق في الرؤية التنموية، على نحو يستوعب المعوقات البنيوية الاقتصادية والاجتماعية التي تحول دون وصول النساء الى الموارد بشكل مماثل للرجال وتبقيهن عرضة للعنف.

خلاصةً، لم يعد بالإمكان التغاضي عن اجتزاء التعامل مع هذه المسألة في البلدان العربية، وتحديدًا لم يعد ممكنا الاستمرار بتجاهل التصدي للجذور الثقافية والاجتماعية الثقافية للتمييز ضد النساء. إن هذا البعد يجب أن يعطى الأولوية التي يستحقها على أجندة منظمات المجتمع المدني التنموية والحقوقية كلها. كما يجب وضع خطة فعالة للعمل على تحويل حقيقي في الثقافة الابوية والذكورية السائدة التي يتم التدرج بها للتغطية على النقاعس عن تنفيذ الالتزامات الحكومية (وغير الحكومية) لإعمال حقوق المرأة كافة، بحجة احترام الثقافة الشعبية والعادات وما إلى ذلك. إن البعد الثقافي والاجتماعي - الثقافي هو مدخل رئيسي لعلنا على التحويل المجتمعي لتجاوز الثقافة الابوية اللصيقة بنظم الحكم غير الديمقراطية والداعمة لها، والتي تعيق التنمية بكل ابعادها.

### ١٠. التنمية الإقصائية

إن جهود التنمية الحالية في العالم العربي لا زالت تعاني من استبعاد شرائح عديدة من المجتمع في العمل التنموي، وليس فقط النساء. تجدر الإشارة إلى أن الاقصاء والتهميش المضاعف الذي يعاني منه الشباب والأشخاص ذوي الاعاقة والفئات المهمشة والضعيفة وبعض الفئات السكانية قليلة العدد او المستضعفة (التي يطلق عليها عادة اسم الاقليات)، تشكل انتهاكا لحقوق الانسان ومعيقا للعملية التنموية في المنطقة ويشمل اثرها السلبي المجتمع كله. إن أجندة 2030 نصت على عدم استثناء أحد (leave no one behind)، أي وصول كافة الفئات والافراد الى المستوى عينه من التنمية والرفاه. وفي ذلك تشديد على أهمية التنمية الدامجة التي تعني مراعاة احتياجات وخصوصية كل فئة وإشراكها في التخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ والمراقبة، لأن الدمج لا يقتصر فقط على إزالة العوائق أمام الفئات المهمشة من الأجندة.

## ٢. توصيات مرتبطة بالتحديات

### بشأن الأزمات والحروب والإحتلال

- التأكيد على أن العمل على التنمية يتطلب مناخاً من الرخاء والسلام، مما يستوجب وقف الحروب والنزاعات المسلحة وتحقيق الاستقرار وإنهاء التدخلات الأجنبية في دول الإقليم، والتشديد على دور الأمم المتحدة في القيام بمسؤوليتها في تعزيز وترسيخ السلم الأمن لمجتمعات الإقليم.
- إدراج هدف إنهاء الإحتلال الإسرائيلي بشكل واضح من ضمن أهداف الشركاء التنمويين مع وضع مهلة زمنية لإنهائه.
- ضرورة الاعتراف بالحق بتقرير المصير لشعوب المنطقة واعتماده كمبدأ أساسي في ظل الصراعات القائمة.
- ضرورة اعتماد مقاربات سلمية لحل النزاعات، وترسيخ مبادئ العدالة الانتقالية، وتعزيز سيادة القانون، ودعم تحول ديمقراطي من أجل تنفيذ أهداف التنمية، مع اعتماد المقاربات الشاملة التي تتناول الاسباب الجذرية للأوضاع غير المستقرة في المنطقة والتي ترتبط بابعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية والتي تنعكس بشكل مباشر على المسار التنموي.
- اعتماد الحوار كوسيلة لمعالجة الخلافات وإيجاد الحلول المناسبة لكل الأطراف.
- دعوة كل من الامم المتحدة وجامعة الدول العربية الى مواصلة جهود دعم معالجة موضوع النازحين واللاجئين من خلال مقاربة تؤمن حقوقهم وكرامتهم وتأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل فئة منهم، وتحديد الفئات الأكثر تهميشاً وبخاصة النساء والأطفال والأشخاص ذوي الأعاقة، نظراً لما له من اثار على الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي.
- التركيز على إعادة إعمار المجتمعات وليس فقط البنى التحتية، فالزاعات قد تكون فرصة لبناء حقيقي للمجتمع ودولة حقيقية، وتناول آلية جديدة لتعزيز قدرة الدول والمجتمعات على النهوض وتجاوز الازمات، وتوفير متطلبات الحياة الأساسية. مع التأكيد على ان مشاريع وخطط إعادة الإعمار يجب ان تراعي الاولويات الوطنية من دون تدخلات خارجية مسببة، والتأكيد على مشاركة المجتمع في تنفيذ برامج إعادة الإعمار.
- إعادة صياغة المصطلحات والمفاهيم المستخدمة في قضايا النزاع والصراعات والحروب وضرورة مراعاة استخدامها في توصيف حالات التي تعاني منها بلدان الإقليم.

### بشأن الأطر التجارية والاستثمارية

- العمل على سياسات وطنية تسهم في التحول من الاقتصاد الغنائي والريعي الى الاقتصاد المنتج والمنتوع لا سيما عبر دعم الصناعات الناشئة، واعتماد سياسة انتاجية تعزز القدرات الوطنية وتخلق ميزات تنافسية.

التحول الجذري في مقاربة السياسات التجارية والاستثمارية للخروج من النموذج التجاري غير العادل الى الانفتاح الاستراتيجي الذي يتواءم مع السياسات الاقتصادية الوطنية وأولوياتها الانتاجية.

التأكيد على مفهوم الحق في التنمية من خلال الحق في السيطرة على الموارد الطبيعية والحق في اختيار مسارات النمو الاقتصادي والاجتماعي الملائمة.

إعادة الإعتبار لدور الدولة السياسي والتنظيمي والاداري وكفاعل رئيسي في عملية التنمية لا سيما في مجال احترام حقوق المواطنين وحمايتهم وإلزام المستثمرين ورؤوس الاموال بالمعايير والقوانين والتدابير الضرورية.

تنظيم دور القطاع الخاص في العملية التنموية واعتماد آلية دولية ملزمة لضبط ممارساته تنطلق من معايير حقوق الإنسان.

تعاون الاطراف الشريكة وطنياً في التنمية من أجل حماية حيز السياسات الوطني الذي يتعرض لضغوط من العولمة لنجاح استراتيجيات التنمية الوطنية.

ضرورة وجود سياسات اقليمية تشجع السياسات نحو التنمية بما يدعم الانشطة الانمائية وتتلاءم مع احتياجات كل دولة ومواردها وسوقها وتساهم في خلق فرص عمل لائق ومستدام.

ضرورة التفكير بسلاسل قيمة الانتاج الاقليمية بما يسمح بانتقال اليد العاملة بين الدول حسب العرض ويعزز القدرات الانتاجية ويخفف من المنافسة ويساهم في توسيع الاسواق وانتقال السلع.

الضغط والتحرك ليكون النظام العالمي التجاري موجهاً نحو التنمية وتقييم للآثار المترتبة عن الاتفاقيات التجارية الحالية والمزمع ابرامها على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

### بشأن السياسات الضريبية

اعتبار ان للنظام الضريبي اربع وظائف رئيسية لا يجوز اغفال احدها هي التالية: اعادة التوزيع باتجاه العدالة بين المواطنين؛ تحفيز النشاط الاقتصادي؛ توفير موارد مالية وطنية للتنمية والموازنة العامة؛ بناء المواطنة.

تطبيق الضرائب التصاعدية لمعالجة حالات انعدام العدالة مع تحقيق عائدات بطريقة منصفة، وتحصيل نسبة مئوية أعلى من المداخل المرتفعة مقارنة بالمداخل المتدنية، وتخصيص الموارد المحركة لمنفعة الفئات الأكثر حرماناً في المجتمع.

تعزيز مبدأ العدالة الضريبية والتوازن بين الضرائب المفروضة على الافراد على شكل ضرائب على الدخل وضرائب على المشتريات من جهة والضرائب المفروضة على الشركات والاستثمارات الضخمة من جهة ثانية.

إلغاء الحوافز الضريبية التمييزية والجنات الضريبية، ولجم التهرب الضريبي من شركات عابرة للحدود وفرار رؤوس

المنطقة وما يلحقها من ارتفاع حجم موجات اللجوء وعدم مرونة قوانين الهجرة في المنطقة، بالإضافة الى ارتفاع حجم البطالة بين صفوف الشباب، الأمر الذي انعكس مباشرة على سوق العمل من خلال توسع شريحة العمل غير النظامي على حساب العمل النظامي بما يشكل خطراً على ارضيات الحماية الإجتماعية.

تبنى أطر وسياسات وبرامج تعمل على تأمين فرص تمكين الفئات المهمشة، وبخاصة فئة الأشخاص ذوي الإعاقة، من الاندماج في سوق عمل قائم على مبدأ احترام الإمكانات الفردية للعاملين والمنتجين، وذلك على أساس دور هذه الفئة الحتمي في عملية الإنتاج والتنمية الاقتصادية.

### بشأن التعاون التنموي على المستوى الوطني

إعادة الإعتبار لدور المجتمع المدني على المستوى الوطني من خلال توفير بيئة تمكينية تؤمن مجموعة الشروط القانونية والتنظيمية والسياسية التي تؤثر على قدرة ونشاط المجتمع المدني، بالإضافة الى ضرورة اشراكه في كل مراحل تصميم وتنفيذ السياسات والبرامج والمتابعة والمراجعة.

إشراك النقابات وحماية استقلاليتها وعدم افراغها من مضمونها واغفال دورها الهام الذي تقوم به في سبيل تحقيق التنمية، وإشراك المنظمات القاعدية الأخرى الممثلة للفئات المهمشة تحديداً.

الإضاعة على دور القطاع الخاص الأساسي في العملية التنموية خاصة في مجالات الإستثمار والإنتاج لتوليد فرص عمل مع التركيز على ضرورة التنبيه الى مخاطر الشراكات بين القطاعين العام والخاص في ظل ضعف المؤسسات العامة في البلدان العربية، مما يؤدي الى اختلال التوازن في هذه الشراكات لصالح القطاع الخاص ويعرض حق المواطن بالحصول على الخدمات العامة للانتهاك، بسبب ارتفاع اسعار الخدمة او قلة جودته أو تحميل أعباء مالية ضخمة على الموازنات العامة.

فتح حوار مع الحركات الإجتماعية والتشبيك معها، نظراً لأهمية وجود قاعدة شعبية لدعم جهود التنمية في ظل تركيز عمل منظمات المجتمع المدني في المدن وعلى قضايا محددة قد لا تكون في صلب مطالب الحركات الإجتماعية، وفي ظل إفراغ النقابات من مضمونها في الكثير من الدول العربية بحيث لم تعد قادرة على القيام بدورها المطلوب.

### بشأن التعاون التنموي على المستوى الإقليمي

التأكيد على أهمية مفهوم الشراكة على الصعيدين الوطني والدولي بين جميع أصحاب المصلحة (من حكومات ومجتمع مدني وقطاع خاص) على ان تكون الشراكة فعلية وليست شكلية، وتعتمد على الحوار الممأسس بين جميع الأطراف.

تعزيز دور المؤسسات والأطر التي ترعى هكذا حوارات ومن ضمنها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بجامعة الدول

الأموال من خلال التهرب الضريبي. يجب الزام الشركات الكبرى بالإبلاغ المنتظم بمستحققاتها الضريبية، إلى جانب تأثيراتها في التنمية المستدامة وحقوق الإنسان.

• إعادة هيكلة الضريبة على القيمة المضافة لتخفيف العبء عن الفئات الشعبية وزيادة الضرائب على القيمة المضافة في استهلاك الكماليات.

• زيادة الشفافية المالية العامة على المستوى الوطني بما يضمن الوصول إلى المعلومات المتعلقة بجباية الضرائب وسبل إنفاق العائدات. يجب تحقيق ذلك من خلال أطر تشريعية تضمن الوصول إلى المعلومات وتعزز وعي المواطن وفهمه لشفافية المالية العامة.

### بشأن سياسات الحماية الإجتماعية

• الانتقال من مفهوم الرعاية والاستهداف الى المفهوم الحقوقي الدامج في الحماية الاجتماعية الشاملة فالدول ملزمة قانوناً بتأسيس نظم للحماية الاجتماعية الشاملة، من خلال عقد اجتماعي جديد يعترف بالحماية الاجتماعية كحق إنساني وأحد أبرز وسائل إعادة التوزيع والثروة. مع ضرورة زيادة نسبة الإنفاق الاجتماعي من إجمالي الإنفاق الحكومي، على ان يتم ربط خطط الإصلاح باعتماد وتنفيذ سياسة اجتماعية شاملة ومتكاملة

• دعوة المجتمع الدولي الى التمسك بمبادرة أرضيات الحماية الاجتماعية التي تنطلق من المقاربة الحقوقية الدامجة والالتزام بتقديم المساعدة المالية الكافية والدعم التقني ، بدلا من مقاربات مجزأة للحماية الاجتماعية على المستوى الوطني.

• تكيف ارضية الحماية الاجتماعية بما يستجيب لتحديات المنطقة، وذلك باضافة اللاجئين والنازحين والعمال الوافدين الى الفئات التي يجب ان تشملها حزمة الحماية الرئيسية من خلال اجراءات مناسبة.

### بشأن سياسات العمل

• تعزيز الخيارات الانتاجية وتطوير قطاعي التصنيع والزراعة القادرين على توليد فرص عمل مستدامة ولائقة ودامجة في إطار العمل على نموذج تنموي جديد، وتشجيع اعتماد بدائل اقتصادية جديدة من ضمنها الاقتصاد التضامني وزيادة مساهمته في الدخل القومي.

• تطبيق معايير العمل اللائق التي التزمت بها الدول العربية والتي تتضمن تأمين الحق بالعمل وتأمين شروط وظروف وبدلات ملائمة، وحماية الحق في التمثيل النقابي وتمكين النقابات من المشاركة الفعلية في رسم السياسات العامة وفي الحوار الاجتماعي المتعدد الاطراف. مع التأكيد على ضرورة تأمين شروط العمل اللائق للعمال المهاجرين من والى الدول العربية.

• إعادة تعريف سوق العمل بالمجمل واعادة صياغة تعريف البطالة بناء على قوة العمل، في ظل النزاعات الموجودة في



بتفعيل قوانين تضمن الحريات العامة وحق الوصول إلى المعلومات وحماية المبلغين والشهود وفق المعايير الدولية. وتطبيق مبادئ الحوكمة في هذه القطاعات.

تفعيل النصوص الدستورية لمبدأ فصل السلطات بما يضمن استقلال السلطة القضائية والهيئات الرقابية ماليا وإداريا. وضمان نزاهة الأحكام القضائية بمعزل عن المؤثرات السياسية. وتفعيل دور السلطات التشريعية في المساءلة ومتابعة تقارير الهيئات الرقابية حول أداء السلطة التنفيذية

مواعمة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية والامتثال لتفعيلها وخصوصا الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد.

اعتماد اللامركزية كأساس الإدارة المحلية واعطائها الصلاحيات التي تضمن تنفيذها لخطتها التنموية والخدماتية حسب الاحتياجات المحلية باستقلالية.

اعتماد الشفافية في موازنات الدفاع.

وضع ضمانات لعدم الإفلات من العقاب ومحاكمة الفاسدين والعمل على استرداد الأموال والأصول المنهوبة بما يضمن توزيعها العادل وتفعيل قوانين مكافحة غسل الأموال.

### بشأن المساواة بين النساء والرجال وتمكين المرأة

اعطاء الأهمية الكافية لمعالجة البعد الثقافي في التمييز ضد النساء وثقافة العنف والإقصاء، من خلا مواجهة الثقافة الذكورية الأبوية الإقصائية والعمل على إلغاء تزاوج السياسة مع الدين والحد من التطرف الذي يؤثر بشكل أساسي على النساء، مواجهة تمييز النساء في التربية والتعليم والإعلام.

ضرورة بلورة رؤية عربية موحدة تتناول خطة التنمية المستدامة للعام 2030 من منظور النوع الاجتماعي، في ظل أولويات المنطقة العربية. من ضمنها ضرورة إدماج قضايا النوع الاجتماعي في الموازنة Gender Responsive Budgeting من خلال تبني سياسات اقتصادية واجتماعية تستجيب للاحتياجات المختلفة أو المتباينة للنساء والرجال باعتبارها أداة هامة للحد من اللامساواة بين الجنسين.

وضع نظم حماية إجتماعية شاملة واعتماد موازنات جندرية من أجل التمكين الاقتصادي والاجتماعي والمعرفي للنساء، والحد من التمييز في مواقع صنع القرار واعتماد الشفافية في إجراءات ومعايير التعيين وإدماج قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في قضايا الأمن والموارد الطبيعية.

على المستوى التشريعي التركيز على ضرورة سن قوانين زجرية تحد من العنف والتحرش، ووضع تشريعات منصفة للعمل الزراعي والمنزلي، المواعمة مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، خاصة في ما يتعلق بقانون الجنسية، ورفع التحفظات عن اتفاقية سيداو.

العربية وذلك في ظل تحول العالم من نظام عالمي احادي القطبية الى نظام عالمي يتكون من نظم إقليمية متعددة، يعتمد بدوره على توجيه التمويل المشروط بما يتناسب مع اجندة المانحين غير اخذين في الاعتبار الظروف الخاصة لكل دولة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030.

إعداد خطة عمل لتنفيذ العقد العربي لمنظمات المجتمع المدني (2016-2026) الذي تم اعتماده في ديسمبر 2015، بمشاركة الخبراء المعنيين من منظمات المجتمع المدني العربية، والخبراء الدوليين والإقليميين. وذلك للإسراع في تنفيذ الأنشطة والبرامج المدرجة بالعقد العربي لمنظمات المجتمع المدني، مع التأكيد على ضرورة اشراك منظمات واتحادات وشبكات وهيئات المجتمع المدني العربية والإقليمية والدولية في هذه الأنشطة- كون هذا العقد اعتمد خصيصا لدعم منظمات المجتمع المدني العربية العاملة على تنفيذ اهداف التنمية المستدامة 2030.

العمل على إيجاد آلية إقليمية لبناء توافق حول وسائل التمويل على المستوى الإقليمي وتفعيل الالتزامات والوعود وذلك من خلال اشراك القطاع الخاص العربي ليحل محل التمويل الاجنبي، مع التشديد على التزامه بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية وبحقوق الانسان.

التأكيد على أهمية التعاون الإقليمي في مجال المعرفة والتكنولوجيا بما يقلل الكلفة ويزيد الفعالية ويساهم بتعزيز مبدأ الشفافية.

### بشأن التعاون التنموي على المستوى العالمي

دعم قدرات منظمات المجتمع المدني ورفع كفاءتها وقدرتها على العمل التنموي وفقا لمبادئ اسطنبول ودعمها للقيام بأدوارها ولمواجهه التحديات التي تقابلها.

بناء شراكة دولية حقيقية تقوم على الندية والاحترام والدمج الاجتماعي والسياسي والالتزام بمنظومة الحقوق وتوجهات الاجندة العالمية ومرجعيتها.

الضغط من قبل الدول النامية بغية تحقيق مزيد من الشفافية والديمقراطية والمشاركة مع توفير امكانية ناجحة وفعالة للوصول الى المعلومات ومراجعة نظام التصويت بما في ذلك في المؤسسات المالية الدولية بما يزيد من فعالية تمثيل وتأثير الدول النامية في قرارات هذه المؤسسات.

### بشأن الحوكمة

اعتماد أنظمة نزاهة وطنية شاملة تضمن مبادئ الحوكمة في أعمدة الدولة التشريعية والقضائية والتنفيذية والهيئات المستقلة والمجتمع المدني والإعلام والقطاع الخاص. ويتضمن ذلك تنظيم العلاقة بين هذه القطاعات وسن القوانين التي تضمن المقاربة الشاملة لعمليات المشاركة والمساءلة والشفافية والإفصاح.

اشراك المجتمع المدني والإعلام في المساءلة والمراقبة

## بشان تحقيق التنمية الدامجة

التفكير الهادف الى الابتكار.

### بشان الموارد الطبيعية والأجيال المستقبلية

- محاربة اقضاء الشباب لما يلعب هذا الأقضاء من دور خطير في انتشار الجريمة والمخدرات والتطرف الذي أصبح يمثل داء في المنطقة.
  - تعزيز مفهوم الحق في السكن لما لهذا الحق او غيابه او غياب قدره على تحسين شروطه من انعكاسات اجتماعيه وخاصه على شريحتي الشباب والفقراء.
  - إعتداد اطار عمل تنموي شامل يركز على المبادئ الحقوقية التي كرسها الاتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي الاعاقة وضمن تمثيل الاشخاص ذوي الاعاقة بمختلف فئاتهم في كل مراحل بلورة الخطط التنموية الوطنية والاقليمية وتنفيذها ومراقبة التنفيذ، ووضع التشريعات التي تراعي المعايير والاتفاقات الدولية التي تساهم في تطوير دمج الاشخاص المعوقين اقتصاديا واجتماعيا والحرص على تطبيقها بشكل جدي.
  - العمل على تكافؤ الفرص بما يعنيه من وضع قوانين منصفة وسياسات تمييز ايجابي واعتماد آليات ميسرة، والأخذ بعين الإعتبار التنوع بالحاجات للأشخاص ذوي الاعاقة، العمل على التحويل في الثقافات الإقصائية والمهمشة للمعوقين، ضمان خدمات دامجة ومتاحة لكل الناس، بما فيها التنقل
  - إدماج احتياجات الأشخاص المعوقين في الموازنات العامة والضمان الاجتماعي ووضع هذه الإحتياجات كأمر أساسية وضمن الأولويات.
- ### بالشان الثقافي
- يقوم عنصر الثقافة كأحد الأسس التنموية، ويجدر ربطه مع أجنده 2030 على قاعدة العلوم و المهارات والابتكار والقيم والسلوكيات، وذلك من خلال تعزيز قيم المواطنة ومفاهيم حقوق الإنسان و المساواة بين الرجال والنساء، وتعظيم وتعزيز قيم العمل المنتج بما يعكس التنمية الاقتصادية والتنمية عموما، الترويج لقيم الإستدامة وقيم السلم والأمن، وتبني المفاهيم والقيم التي من شأنها تعزيز أطر الدمج الاقتصادي والاجتماعي.
  - إصلاح التعليم وبشكل اساسي ادماج منظومة القيم الخاصة بحقوق الانسان والإستدامة على صعيد المناهج وتغيير المفاهيم التي لطالما ساهمت في تكريس العزل والتهميش.
  - تغيير المناهج من التلقين الى المشاركة والتفاعل والبحث و الابتكار.
  - تعزيز إصلاح التعليم التقني وتجاوز الفصل المصطنع بين التعليم الاكاديمي والتعليم المهني والموامة مع احتياجات سوق العمل.
  - إصلاح التعليم الجامعي من خلال إنشاء مراكز الأبحاث المشتركة على مستوى الأقاليم وتشجيع وتعزيز أدوات

إلتزام الدول بتحقيق أهداف التنمية المستدامة دون الإخلال بالالتزاماتها في حماية الموارد الطبيعية للأجيال المستقبلية.

تأكيد الدول على أن الحفاظ على البيئة وعملية تحقيق التنمية أمر لا يتجزأ ولا يمكن تنفيذ التنمية بانتهاك الحق في البيئة سليمة ونظيفة ومستدامة.

ضرورة تحويل اقتصادي شامل، وتحويل فلسفة الاستهلاك، والامتداد العمراني غير المتوازن والعشوائي، من أجل تحقيق مبدأ الاستدامة.

التوقف عن الإدارة غير التشاركية للموارد الطبيعية وخاصة اتفاقيات تبادل مساحات شاسعة من الأراضي والغابات والأراضي الزراعية وتهديد البيئة، وهو في صميم مسؤولية والتزامات الحكومات، مع حمايتها من أطراف ثالثة أخرى تعمل على تهديد تلك الموارد أو الإضرار بها.

الاهتمام بالهدف رقم (12)، والمتعلق بأنماط الانتاج والاستهلاك المستدام بقضية إدارة الموارد الطبيعية بشكل عادل ومستدام، وإلزام المستثمرين والأنشطة المختلفة التجارية بالحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي بمشاركة المجتمع المدني، والسكان الأصليين.

التأكيد على دور المنظمات الوطنية المعنية بتنفيذ التنمية المستدامة، في متابعة ومراقبة الحفاظ على استدامة الموارد الطبيعية، واحترام تجدها والحفاظ على التوازن البيئي للصحراء والغابات، وحث الحكومات على اتباع سياسات واصدار قوانين تراعي النظام البيئي وتحميه؛

ضرورة توفير المعلومات من مؤسسات التمويل الدولية بشأن المشاريع الخاصة مع بلدان الإقليم بإستغلال الموارد الطبيعية ومشاريع الصناعات الاستخراجية،

وجود أطر تشاركية ديمقراطية للمجتمعات المحلية في إدارة الموارد الطبيعية واستدامتها؛

التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في إدارة موارده الطبيعية وعدم الاعتراف بممارسات سلطات الاحتلال في استغلال تلك الموارد، والتذكير بضرورة التزام مؤسسات التمويل الدولية بعدم تقديم الدعم ومساعدة الاحتلال الذي ينتهك حقوق الشعب الفلسطيني في التمتع بموارده الطبيعية ومن ضمنها إدراتها؛

الإنضمام إلى اتفاقية الشفافية في الصناعات الإستخراجية التي تعزز المشاركة في إدارة الصناعات الاستخراجية بمشاركة المجتمع المدني مع القطاع الخاص.

# موقف شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية بشأن تمويل التنمية

إدراج التنمية المستدامة في صميم أجندة التمويل



# إدراج التنمية المستدامة في صميم أجندة التمويل

وتفويض استراتيجيات فعالة ومنصفة لإعادة التوزيع تشمل النظم الضريبية العادلة على المستويات الوطنية والمعبارة للحدود .

إن مؤتمر أديس أبابا لتمويل التنمية أشد أهمية مما يبدو للعيان ، وتشعر منظمات المجتمع المدني في المنطقة العربية بأنها ملزمة بمطالبة المجتمع الدولي والحكومات بجعل مؤتمر أديس أبابا إنجازا حقيقيا في مجال التمويل الفعال للتنمية وصولا إلى تمويل تنمية مستدامة محورها الشعب . ينبغي أن تشمل نتائج المؤتمر كافة المجالات إن كان الهدف منها التحفيز على إجراء تغيير جدي للحالة الراهنة . ولا بد أن تدخل حقوق الإنسان ومكافحة الفقر وعدم المساواة بكل أنماطها واشكالها إلى مؤتمر أديس أبابا . لذلك ، يكمن العامل الجوهري لنجاح المؤتمر الثالث لتمويل التنمية في قدرته على ضمان تلبية الأولويات التالية:

## التحديات وسبل المضي قدماً

تجدد الإشارة إلى أن عملية التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وعملية تمويل التنمية متكاملان تكاملا وثيقا في حين أن مساريهما مستقلان ، وأن أي تغيير للنموذج الإنمائي سيرتبط بالنتائج المترتبة على كلا المسارين . ولهذا السبب لا بد أن يحقق تمويل التنمية أكثر النتائج ملائمة ضمن إطار جديد للتنمية مدخلا سياسات أكثر تقدمية تتماشى مع المبادئ الدولية لحقوق الإنسان في ظل استراتيجية واضحة لاضفاء المرونة الهيكلية على الاقتصادات النامية تشمل مستوى الانفتاح الاقتصادي ودرجة الاندماج في الاسواق العالمية عن طريق التجارة والاستثمار والتحرير المالي .

ترتبط احتياجات التمويل في القطاعات المعنية بأهداف التنمية المستدامة ارتباطا وثيقا عالمي المستوى ، وتواجه الدول النامية منفردة فجوة في التمويل قدرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) عام ٢٠١٤ بـ ٢,٥ ترليون دولار أميركي سنويا . هناك العديد من التحديات التي تعترض طريق تمويل التنمية في المنطقة العربية ، لا سيما في البلدان غير المنتجة للنفط حيث يكون الحيز المالي المخصص لتمويل التنمية المستدامة محدودا . واستنادا إلى تقرير التنمية المستدامة العربية الذي أعدته اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) عام ٢٠١٥ ، قدرت فجوة التمويل في البلدان العربية بين ٨٠ و ٨٥ مليار دولار أميركي سنويا في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦ . ولما كان ردم هذه الهوة أمرا بالغ الأهمية ، فإنه لا ينبغي أن يُنجز باعتماد مقارنة العمل كالمعتاد إنما عن طريق معالجة التحديات الهيكلية الكامنة في نظام الحوكمة العالمي الحالي. يبدو جليا الآن أن وضع الحلول السريعة لا يحقق التنمية المستدامة لا في المنطقة العربية ولا في العالم. لذا تشمل الحلول الهيكلية الساعية إلى تمويل التنمية المستدامة إنشاء مؤسسات ديمقراطية وفعالة وقابلة للمساءلة تتولى إدارة التمويل العالمي . يتعين على البلدان العربية والنامية تقييم مدى فعالية مصادر التمويل المتاحة الخاصة منها والعام واستخدامها الأمثل وتأثيرها في التنمية المستدامة . وتحقيق هذا يتطلب أن تعمل تلك الدول على محاربة الفساد وتعزيز نظمها الضريبية والحد من التدفقات المالية غير الشرعية فضلا عن إنشاء مؤسسات المساءلة العامة وإرساء الحكم وسيادة القانون .

تستعرض هذه الورقة موقف شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية من عملية تمويل التنمية عموما ومن مؤتمر أديس أبابا لتمويل التنمية خصوصا . وتبرز المبادئ الأساسية التي من المتوقع أن تستند إليها صياغة التوصيات المرتقبة في المجالات التي تتطلب احراز التقدم .

من المقرر أن تنجز الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة الجديدة لما بعد عام ٢٠١٥ في شهر أيلول ١ سبتمبر ٢٠١٥ . مع ذلك لا تزال سبل تمويل هذه الأهداف المستقبلية غير معروفة . عُقد المؤتمر الأول لتمويل التنمية في مونتيري في المكسيك عام ٢٠٠٢ ، تبعه تنظيم مؤتمر ثان في الدوحة في قطر عام ٢٠٠٨ . قدم كلا المؤتمرات صورة عامة عن سبل تمويل التنمية لكنهما ظلا غير ملتزمين بعملية التنفيذ . وُحدد موعد انعقاد المؤتمر الدولي الثالث بشأن تمويل التنمية من ١٣ إلى ١٦ تموز ١ يوليو في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا . وفي حين استكمل هذا المؤتمر بمجموعة من العمليات الدولية التي ستجري من الآن وحتى نهاية شهر أيلول ١ سبتمبر ، يأتي انعقاد المؤتمر في مرحلة حرجة تترنح فيها التنمية المستدامة عند حافة الهاوية . مع ذلك ، يوفر مؤتمر أديس أبابا فرصة سانحة لإدراج الالتزامات والمبادئ الخاصة بالتنمية المستدامة في صلب أجندة التمويل التي من شأنها أن تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٣٠ .

في حين لا تزال الدول العربية والبلدان النامية تواجه مجموعة من التحديات العالمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، تكمن هذه التحديات بصورة خاصة في الفوارق الجغرافية والفئوية والاجتماعية المستمرة ، وفي انهيار الأمن الغذائي وتفاقم المشكلات البيئية، ناهيك عن التحديات الأخرى المتمثلة في البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي وانتشار العنف والنزاعات الناتجة عن سياسات التكيف الهيكلية النيوليبرالية التي سادت لعقود من الزمن . في مواجهة هذه الخلفية ، لا بد من وضع رؤية جديدة لمستقبل المنطقة والعالم في هذا السياق تقوم على مجموعة من المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبيئية ضمن إطار متكامل ومتجانس يستند إلى مبادئ حقوق الإنسان ويربط بين الاستدامة البيئية والتنمية الاقتصادية المتكاملة والأمن البشري والتنمية الاجتماعية المتكاملة . لا بد أن تستند عملية البحث عن نموذج أكثر استقرارا وانصافا على التقييم النقدي للتجارب السابقة في مجال التنمية بغية استحداث استراتيجيات فعالة تهدف إلى إضفاء المرونة الهيكلية على اقتصادات البلدان العربية والنامية ، ويشمل ذلك مستوى الانفتاح الاقتصادي ودرجة التجارة والاستثمار والاندماج المالي في الأسواق العالمية . وينبغي أن تهدف إلى استبدال نموذجي الاستهلاك والانتاج العالميين فضلا عن تغيير الأطر التنظيمية الوطنية والدولية

## التمويل الفعّال

لا بدّ أن يأخذ المؤتمر الثالث لتمويل التنمية بعين الاعتبار كل مصادر التمويل المُحتَملة العامة منها والخاصة بالإضافة إلى المصادر المحلية والدولية . لجأ العديد من البلدان العربية إلى الدين العام المحلي مزاحمة بذلك خيارات التنمية والشركاء الآخرين في التنمية. وهذا يستلزم قياس مدى فعالية استخدام المال العام بما في ذلك الدين العام. علاوة على ذلك لا بدّ من النظر في إمكانية اللجوء إلى وسائل التمويل الأخرى بحيث تُجنب الأجيال المستقبلية تحمل الأعباء .

عالمياً، تشهد المساعدة الإنمائية الرسمية تراجعاً ملحوظاً . مع ذلك تُعدّ الدول العربية من ضمن أكثر البلدان تضرراً . وفي هذا الإطار ، لا بدّ من دراسة وضع إطار متعدد الجوانب للمساعدة الإنمائية بحيث يجري تطوير برامج ذات منفعة متبادلة بين الجهات المانحة الدولية والبلدان العربية عن طريق المساعدة الإنمائية الدولية-العربية. فضلاً عن ذلك ، تمارس تعبئة الموارد المحلية دوراً مهماً في التنمية لا سيما عن طريق الضريبة العادلة التي تُتمثل أكثر نماذج تمويل التنمية استدامة ومشروعية .

## التمويل الدولي العام

ثمة خطوة ضرورية إنما غير كافية وهي أن تقي الدول المقدمة أخيراً بالوعد الذي قطعه منذ عقود طويلة والقاضي بانفاق نسبة ٠,٧٪ من المئـة من الناتج المحلي الإجمالي على المساعدة الإنمائية الرسمية ، وينبغي أن تُستكمل هذه النسبة بمبلغ ١٠٠ مليار دولار أميركي سنوياً تعهدت الدول الصناعية بدفعه في تمويل المناخ. تؤدي التنمية الفعالة دوراً مهماً في البلدان الفقيرة ولا سيما في أقل البلدان نمواً وحيث تكون تعبئة الموارد المحلية منخفضة . وفي خطوة لا تقل أهمية عن ذلك ، يتعين على المجتمع الدولي تبني خطط ملموسة تظهر سبل تحقيق التزاماته . تستطيع البلدان الغنية التي عليها أن تقرر الوفاء بالتزاماتها إدخال طرق تمويل مبتكرة مثل الضريبة على المعاملات المالية التي نوقشت مطولاً . كما يُمكن أن يؤدي التمويل المبتكر دوراً إيجابياً على الصعيد الإقليمي في تمويل التنمية في البلدان العربية . تقترح الإسكوا في وثيقة حديثة صادرة عنها تحمل عنوان مصادر مبتكرة لتمويل التنمية (٢٠١٥)٢ اعتماد السندات الخضراء والأصول المالية الإسلامية والصكوك الخضراء ، التي لا تزال المنطقة العربية تتغاضى عن استغلالها بوصفها أدوات قادرة على تمويل الفجوة التمويلية القائمة حالياً في العديد من البلدان العربية .

إلى جانب الطرق التقليدية مثل المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من أدوات التمويل المهمة ، لا يزال ثمة ضرورة لاعتماد مقاربة أكثر شمولاً وتكاملاً تغطي كل خيارات التمويل المختلفة ، مقاربة تعالج كل التحديات التي تعيق الاستغلال التام لكل مصادر التمويل الخاصة والعامة فضلاً عن الموارد المحلية والدولية. وينبغي أن تستكمل هذه المقاربة بدعم إقليمي ودولي فضلاً عن الدور المتوازن للقطاعين العام والخاص في ضمان تحقيق تعبئة هذه الموارد على نحو يتسم بالفعالية والكفاءة.

## التمويل المحلي

تُعدّ تعبئة الموارد المحلية عن طريق الإصلاح الضريبي عاملاً بالغ الأهمية لتحقيق التنمية المستدامة. إذ تُتمثل الضرائب مصدراً أساسياً من مصادر التمويل ، وهي الشكل الذي يُرجح أن يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة عن طريق زيادة الميزانيات العامة .

لا يزال النموذج الاقتصادي السائد في البلدان العربية الخاضعة لبرامج مدعومة من مؤسسات التمويل الدولية منذ ما يزيد على عقدين من الزمن حتى الآن يسعى إلى تحقيق التنمية عن طريق إلغاء التعرفة وتخفيض معدل الضريبة المفروضة على الشركات وسن الحوافز الضريبية ، ومن ثمّ الحد من قدرة هذه البلدان على تحصيل الإيرادات الضريبية وتأمين الخدمات الأساسية العامة . علاوة على ذلك ، تظهر البلدان العربية بصورة عامة تدين ملحوظة في نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي واعتماداً على الضرائب غير المباشرة والضريبة على القيمة المضافة ، ومحدودية الضرائب التصاعديّة وأهمية الاقتصاد غير الرسمي ، ناهيك عن غياب الضرائب المفروضة على الثروات والمعدلات المخيفة للتدفقات المالية غير الشرعية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا . في حين تبلغ نسبة متوسط الإيرادات الضريبية في الناتج الإجمالي المحلي ٣٥,٤ من المئـة في البلدان ذات الدخل المرتفع، لا تتجاوز هذه النسبة ١٠ إلى ١٧ من المئـة في البلدان العربية وتسجل ١٣ من المئـة في البلدان ذات الدخل المنخفض ١٩,٢ من المئـة في البلدان ذات الدخل المتوسط. وعلى غرار ذلك ، قدرت النزاهة المالية العالمية النسبة المخيفة للتدفقات المالية غير الشرعية من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بـ ١٢,٢ من المئـة من مجموع متوسط التدفقات في عام ٢٠١١. وعليه، تشمل المقترحات الضرورية لتعبئة المواد المحلية بفعالية ما يلي :

١. توليد ما يكفي من عائدات الدولة عن طريق توسيع القاعدة الضريبية لتطال الشركات عبر الوطنية والأغنياء الذين غالباً ما يتمتعون بمعاملة ضريبية تفضيلية ويُمنحون الحوافز . وهذا الأمر يتطلب تعزيز قدرة السلطات الوطنية للإيرادات ومؤسسات التدقيق وغيرها من الهيئات الرقابية .
٢. اعتبار الممارسات الضريبية المتنوعة المسيئة ( مثل تجنب الضرائب والتهرب من دفعها والاحتيايل والتدفقات المالية غير الشرعية وتحويل الأرباح وغيرها) إنتهاكاً لحقوق الإنسان لأنها تقوض بدرجة خطيرة الجهود التي تبذلها البلدان العربية والنامية لتحصيل حصة عادلة ومناسبة من الضرائب وتؤثر سلباً في حقوق مواطنيها.
٣. إن التصاعديّة في فرض الضرائب عامل مهم لتحقيق التنمية المستدامة . إذ أنها تؤدي إلى جانب زيادة عائدات الدولة في صندوق الاستثمارات العامة دوراً في مكافحة انعدام المساواة الاقتصادية والمساواة في الجنسين فضلاً عن تعزيز الحكم الرشيد والاستدامة البيئية ٤ .

## التمويل الخاص

## التمويل الهجين

تشمل المصادر المختلطة مزيجاً من مصادر التمويل الخاصة والعامة علي حد سواء ويشمل ذلك الشراكات بين القطاعين العام والخاص . تمثل الشراكات بين القطاعين العام والخاص وسيلة للتعاون بين القطاعين العام والخاص بهدف تمويل السلع والخدمات المالية المختلفة. لكن حتى تلبي هذه المنتجات المركبة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للمواطنين ، لا بد أن يكون هناك إطار مؤسسي وتشريعي وهيكل مالي مناسبة بالإضافة إلى بناء القدرات والقبول من جانب الجمهور وتعزيز الدعم السياسي. ولا بد أيضاً أن تخضع هذه الشراكات ل ضمانات الشفافية والمساءلة الإلزامية إمتثالاً لقواعد حقوق الانسان ومعاييرها حيث تتقدم حقوق الانسان والوصول إلى الخدمات الأساسية العامة على الربح.

## الشراكة العالمية

لقد أظهرت اتفاقية شراكة بوسان وإقامة الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال بوضوح انتقالاً في جدول أعمال التنمية باتجاه المعونة في أجل تحقيق التنمية المستدامة. ومنذ إبرام شراكة بوسان في عام ٢٠١١ جرى تأكيد أهمية مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين في عمليات صنع السياسات . تمارس الدولة والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية إلى جانب منظمات المجتمع المدني والاتحادات والمؤسسات الأكاديمية وغيرها دوراً في تصميم الأولويات والاستراتيجيات الوطنية للتنمية . مع ذلك ، يتعين على عملية تمويل التنمية أن تخرس في صميم الشراكة العالمية مفهوم المسؤولية المشتركة لكن المتباينة فضلاً عن المساءلة المتبادلة المنصوص عليها في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة .

وبالطريقة عينها ، سيكون من المهم جداً أن تجدد الدول المتقدمة التزامها بالشراكة العالمية. تاريخياً، أخفقت الدول المتقدمة في الوفاء بالتزامها المساهمة بنسبة ٠,٧٪ من المئة من دخلها القومي الاجمالي إلى الدول النامية على شكل مساعدة إنمائية رسمية وفق ما يقتضي إطار الأهداف الإنمائية للألفية . يتعين على الدول المتقدمة النظر في رفع نسبة مساهمتها في المساعدة الإنمائية الرسمية من ٠,٧٪ من المئة إلى ١٠٪ من المئة من الدخل القومي الاجمالي .

## ملكية التنمية

مما ينسب بأهمية كبرى هنا هو أن تتبوأ التنمية المستدامة والفعالة في المؤتمر الثالث لتمويل التنمية صلب جدول أعمال التمويل الذي ينبغي أن يهدف بدوره إلى أعمال حقوق الانسان وإنشاء مؤسسات التمويل العالمية الفعالة والديمقراطية والقابلة للمساءلة التي تكافح التفاوت الهائل وتتولى مسؤولية المخاطر والأثار المترتبة على تغيّر المناخ.

يتعين على المجتمع الدولي المدعوم من قادة دول العالم الصناعي الحرص على أن تتماشى تعبئة الأموال مع الهدف الاسمي المتمثل في تحقيق التنمية المستدامة . وهذا يستلزم تفعيل التام للتحوّل نحو نموذج الملكية الديمقراطية للتنمية على المستوى الوطني . يصعب تحقيق اي تنمية مستدامة بلا حيز سياساتي عالمي يمثل المسار الوطني وأولويات التنمية في كل بلد فضلاً عن حقه في تقرير مصيره.

تؤدي الصناديق الخاصة دوراً مهماً في عملية التنمية . ويتكون الجزء الأكبر من التمويل الدولي للبلدان النامية من التمويل الخاص الذي يعتمد بدوره على الاستثمار الأجنبي المباشر، واستثمار الحافظة والتحويلات المالية والمدخرات المحلية. بأي حال ، وبهدف اعتبار مؤتمر اديس أبابا مؤتمراً لتمويل التنمية ، لا بد أن يبرز بوضوح اثر التمويل الخاص ووجهته. لقد تخلف الاستثمار الأجنبي المباشر والنتائج المحلي الاجمالي في البلدان العربية عن المعدل العالمي في أعقاب الانخفاضات والاضطرابات اللاحقة التي رافقت الفترة الانتقالية. لذا، يُمكن أن يترك هذا النوع من مصادر التويل الخاصة إلى جانب القروض الخاصة وغيرها أثراً إيجابياً وكبيراً في الانتعاش الاقتصادي . مع ذلك، لا بد من توجيهها نحو القطاعات الانتاجية للاقتصاد لا سيما القطاعات الصناعية والزراعية وقطاع الخدمات لتساهم في تحقيق التنمية المستدامة. ولا بد أن تخضع عملية تمويل التنمية التمويل الخاص لحقوق الانسان والضمانات التي تراعي الفوارق بين الجنسين فضلاً عن معايير التنمية مثل المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من المصادر .

تجدر الإشارة إلى أن كبرى مصارف التنمية المتعددة الأطراف مطالبة بممارسة دور أكبر في تمويل أهداف التنمية المستدامة عن طريق الانتقال من المليارات إلى التريليونات في تدفق الموارد والاستثمارات التي سيتم توجيهها عبر المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف. وتشمل المقترحات المقدمة من المؤسسات المذكورة أنفا دعوة البلدان إلى تحسين بيئاتها المؤسسية والسياساتية لجذب المزيد من الاستثمارات الخاصة والتمويل الخاص ومن ثم تبسيط القوانين الخاصة بحركة رأس المال وتخفيف القيود المفروضة عليها . ولما كانت مصارف التنمية المتعددة الأطراف شريكاً بناءً ، والصناديق الخاصة تمارس دوراً مهماً في تحقيق التنمية ، علينا أن نكون مدركين تماماً للاعتماد المفرط على التمويل الخاص لا سيما الآتي عن طريق المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية المتعددة الأطراف التي غالباً ما تفوقها مصلحتها الخاصة عوضاً عن المنفعة العامة. ولإنهاء هذا الوضع ، لا بد أن يضمن مؤتمر اديس أبابا قيام مصارف التنمية المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية الدولية بإنشاء عملية الغرض منها دراسة الدور المنوط بمصارف التنمية المتعددة الأطراف والإقليمية لتعزيز إستجابتها لجدول أعمال التنمية المستدامة الذي يشمل تعبئة أقصى قدر من الموارد المتاحة لإعمال حقوق الانسان والتخفيف من جدة الفقر والبطالة فضلاً عن تحفيز الاستدامة البيئية. ومن المهم جداً أن تصمم مصارف التنمية المتعددة الأطراف ولايتها وفقاً لمقتضى الحال وأن تعيد النظر باستراتيجيات المشاركة (بما فيها اختيار القطاعات) لتتواءم مع تحديات التنمية الوطنية واحتياجاتها .

وينبغي أن تبيّن عملية تمويل التنمية وظيفه القطاع الخاص حيال الدولة بوضوح . إذ يعدّ القطاع الخاص إلى جانب أصحاب المصلحة شريكاً حيوياً في التنمية لا سيما عن طريق توفير الاستثمار والإنصاف في الجوانب الانتاجية للاقتصاد . إنما ولتحقيق النتائج الفضلى ، يتوقع أن تتصدى عملية تمويل التنمية لاستغلال حقوق الانسان من قبل بعض الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسيات التي تطغى على الدولة والتي تضر ممارساتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يتعين على مؤتمر تمويل التنمية الضغط باتجاه توسيع قرار الأمم المتحدة الداعم لوضع صك دولي ملزم قانوناً للشركات يضمن تطبيق المبادئ العالمية لحقوق الإنسان .

## مشاركة الجمهور

ستصاب الجهود المبذولة لتحقيق التنمية بالشلل حتماً في ظل نظام غير شامل ومن غير مشاركة الجمهور في عمليات صنع السياسات . إذ أن مشاركة الجمهور والحوار عاملان أساسيان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة . كما إنهما عاملان مهمان أيضا لاجراء أي تقييم شفاف لآثار استراتيجيات التنمية والسياسات المختلفة بما في ذلك القطاعات التي تركز عليها التنمية. ولا بد أن نتخبط منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة المعنيين في عملية التنمية ولا بد من اعتبارهم شركاء أساسيين في صناعة السياسة. وينبغي أن تحكم العلاقة بين أصحاب المصلحة المختلفين قيم المسؤولية المشتركة والمساءلة والالتزام على المستوى الوطني.

# رد فعل شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية على أجندة عمل أديس أبابا

انحراف عن أسس التنمية المستدامة





# انحراف عن أسس التنمية المستدامة تموز / يوليو 2015

عُقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في العاصمة الاثيوبية أديس أبابا من ١٣ إلى ١٦ تموز / يوليو وخلص إلى وثيقة ختامية، سُميت أجندة عمل أديس أبابا، تجسد خطة المجتمع الدولي لتنفيذ وتمويل جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

جاء مؤتمر تمويل التنمية الثالث في وقت حرج لا تزال فيه الدول النامية والدول العربية تواجه التحديات العالمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتكمن هذه التحديات بصورة خاصة في الفوارق الجغرافية والفئوية والاجتماعية المستمرة، وفي انهيار الأمن الغذائي وتفاقم المشكلات البيئية، ناهيك عن التحديات الأخرى المتمثلة في البطالة والفقر والتهميش الاجتماعي وانتشار العنف والزراعات الناتجة عن سياسات التكيف الهيكلي النيوليبرالية التي سادت لعقود من الزمن. وإزاء هذه الخلفية، لا بد من وضع رؤية جديدة لمستقبل المنطقة والعالم تقوم على مجموعة من المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والانسانية والبيئية ضمن إطار متكامل ومتجانس يستند إلى مبادئ حقوق الإنسان ويربط بين الاستدامة البيئية والتنمية الاقتصادية المتكاملة والأمن البشري والتنمية الاجتماعية المتكاملة. لا بد أن تستند عملية البحث عن نموذج أكثر استقرارا وانصافا إلى التقييم النقدي للتجارب السابقة في مجال التنمية بغية استحداث استراتيجيات فعالة تهدف إلى إضفاء المرونة الهيكلية على اقتصادات البلدان العربية والنامية، ويشمل ذلك مستوى الانفتاح الاقتصادي ودرجة الاندماج التجاري والاستثماري والمالي في الأسواق العالمية. وينبغي أن تهدف إلى استبدال نموذجي الاستهلاك والانتاج العالميين فضلا عن تغيير الأطر التنظيمية الوطنية والدولية وتنفيذ استراتيجية فعالة ومنصفة لإعادة التوزيع تشمل النظم الضريبية العادلة على كافة المستويات بما فيها الوطنية والعابرة للحدود.

لربما قدمت نتائج المؤتمر خطة مفصلة حول آليات تمويل أجندة التنمية المستدامة الجديدة المقرر اعتمادها في أيلول / سبتمبر في نيويورك، إلا أنها تفقر إلى القدرة لخلق مخرجات حقيقية قابلة للتنفيذ، هذا ناهيك عن إخفاقها في معالجة التحديات الهيكلية. إزاء هذه الخلفية، يُطرح سؤال مركزي حول مدى ملائمة أجندة أديس أبابا في ما يتعلق بقدرتها على دعم نظام اقتصادي عالمي يضمن عملية تمويل للتنمية محورها الناس، تصون البيئة وتستند إلى تبنى مقاربة شاملة ومتكاملة تشمل كل خيارات التمويل اللازمة لمعالجة التحديات التي تحول دون الاستفادة الكاملة من كل مصادر التمويل بما فيها المصادر الخاصة والعامة فضلا عن الموارد المحلية والدولية. ولتحقيق هذا الغرض، تجد شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية نفسها مجبرة على إبراز القضايا المهمة التالية:

**تعبئة الموارد المحلية:** تؤدي الضرائب العادلة دورا حاسما في مجال التنمية وتمثل الشكل الأكثر استدامة وشرعية لتمويل التنمية. تُظهر البلدان العربية بصورة عامة التدني الملحوظ في نسبة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي الاجمالي والاعتماد على الضرائب غير المباشرة والضريبة على القيمة المضافة، ومحدودية الضرائب التصاعدية وتنامي الاقتصاد غير الرسمي، ناهيك عن غياب الضرائب المفروضة على الثروات والمعدلات المخيفة للتدفقات المالية غير المشروعة من

منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. بالرغم من الدعوات التي وجهها المجتمع المدني العالمي لجذب الدعم الاقليمي والدولي بغية تعزيز التعبئة الفعالة للموارد المحلية والعبارة للحدود عن طريق التركيز على توليد ما يكفي من عائدات الدولة بتوسيع القاعدة الضريبية من جهة والتصدي للممارسات الضريبية المتنوعة والمسيئة (مثل تجنب الضرائب والتهرب من دفعها والاحتيايل والتدفقات المالية غير الشرعية وتحويل الارباح وغيرها) من جهة ثانية، لا تزال الالتزامات الحقيقية لضمان العدالة الضريبية والمساواة ضعيفة. في الواقع، تم رفض واحد من المقترحات الرئيسية التي تقدمت بها دول مجموعة الـ ٧٧ والمجتمع المدني العالمي حول إنشاء هيئة ضريبية حكومية ودولية، شاملة وشفافة وخاضعة للمساءلة، تتولى الأمم المتحدة الاشراف عليها وتتمتع فيها الدول المتقدمة والنامية بحق المشاركة على قدم المساواة في إصلاح السياسات الضريبية العالمية، وحيث يُمكن أن تؤدي العضوية العالمية إلى وقف التدفقات المالية غير المشروعة والتصدي لتهرب الشركات من دفع الضرائب، وبالنتيجة أدى هذا الرفض إلى المحافظة على نفوذ نادي الدول الغنية على الشؤون الضريبية العالمية.

**الصناديق الخاصة ومصادر التمويل المختلفة:** تؤدي الصناديق الخاصة دورا مهما في تحقيق التنمية، وقد أعربت أجندة أديس أبابا في الواقع عن الدعم العالمي لمجموعة من التدابير الرامية إلى تشجيع التحول الاقتصادي المُستدام في البلدان النامية عن طريق جذب التمويل الخاص. مع ذلك، فإن خطة العمل لم تُخضع التمويل الخاص لحقوق الانسان والضمانات التي تراعي المساواة بين الجنسين ومعايير التنمية. علاوة على ذلك، أخفقت في إدخال الإلتزامات الضرورية المُلزِمة لاختصاص الشركات للمساءلة وفقا للمعايير الدولية لحقوق الانسان والعمل والحقوق البيئية.

كما تحفظ الأجندة بالموقف السابق للمجتمع الدولي الذي يدفع بقوة باتجاه تعزيز دور القطاع الخاص والمصادر المختلفة للتمويل الخاص، بما في ذلك الشركات بين القطاعين العام والخاص، في تمويل الخدمات العامة في إطار أجندة تمويل التنمية. في الواقع، يكاد تعزيز الخصخصة والشركات بين القطاعين العام والخاص أن يصبح جزءا لا يتجزأ من سياسة الأمم المتحدة على الرغم من المخاوف المتعلقة بأثرهما على حقوق الانسان. تكشف التجربة حول الشركات بين القطاعين العام والخاص في معظم الدول التي بُذنت فيها عن اوجه القصور التي شابتها ومنها ارتفاع كلفة الخدمات العامة واختفاء الاقتراض العام مع توفير ضمانات حكومية طويلة الأجل كي تجني شركات القطاع الخاص الأرباح. وما دامت تفشل الأجندة في الاعتراف بالدور الانمائي للدولة وقدرتها على تنظيم المصلحة العامة، ثمة خطر كبير بأن تقوّض المصادر الخاصة والمختلفة التنمية المستدامة عوضا عن المساهمة في تحقيقها.

**الملكية الديمقراطية للتنمية:** يصعب تحقيق أي تنمية مستدامة من غير سياسة عالمية توضح مسار التنمية وأولوياتها على الصعيد الوطني بالإضافة إلى الحيزين التنظيمي والسياساتي والحق في تقرير المصير في كل بلد.

لربما يُنظر في الواقع إلى أجندة أديس أبابا على أنها تراجع في عدد من القضايا الملحة ذات الصلة التي تشمل ضعف الإلتزام الدولي بالعمل على توفير الحيزين السياساتي والتنظيمي الضروريين للحكومة الوطنية لتنظيم قطاعاتها الانتاجية والحيوية بما يتماشى واحتياجات البلد الانمائية. على سبيل المثال، لم تتضمن هذه الأجندة أي تقييم نقدي إنمائي وحقوقى للقواعد التجارية والاستثمارية. وعلى غرار ذلك، أخفقت في تأمين بدائل للاعتماد على السلع، ولم تتعهد بوضع تقييم لأثر اتفاقيات التجارة والاستثمار على حقوق الانسان والاستدامة بهدف تحقيق الانسجام بين التزامات الحكومة الوطنية والتزاماتها خارج الحدود

الإقليمية، كما فشلت في معالجة العيوب التي تشوب الأحكام المسؤولة عن تقلص الحيزين التنظيمي والسياساتي في تسوية النزاعات بين المستثمرين والدولة أو إزالتها.

**الشراكة العالمية:** في حين تركز الأجندة على تنشيط الشراكة العالمية والتعاون الإنمائي الدولي وتفعيلهما، لم يرد أي التزام قوي في ما يخص مسألتي الشفافية والمحاسبة، بما في ذلك الالتزامات الحقيقية من قبل الحكومات وغيرها من أصحاب المصلحة بنشر المعلومات (الشاملة والمتاحة في الوقت المناسب) المتعلقة بكل الأنشطة الإنمائية وتدفق الموارد. علاوة على ذلك، بالرغم من أن الأجندة جاءت على ذكر مبدأ "المسؤولية المشتركة لكن المتباينة"، لا تزال اللغة المستخدمة ضعيفة وغير ملزمة.

**المشاركة العامة والحوار:** يشكلان عاملان جوهريان لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. كما لا يمكن الاستغناء عنهما في أي عملية تقييم للأثر تطل الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية المختلفة بما في ذلك القطاعات التي تركز عليها التنمية. لم ينظر إلى منظمات المجتمع المدني أو أي من أصحاب المصلحة المعنيين على أنهم شركاء أساسيون في رسم السياسات، وظلت مشاركة الجمهور لا سيما على مستوى صناعة القرار العالمي رمزية لا تحكمها قيم المسؤولية المشتركة والمساءلة والالتزام على المستوى الوطني.

أصبح جليا أن الحلول السريعة، والتي تركز عليها أجندة العمل بمعظمها، لن تضمن تحقيق التنمية المستدامة لا في المنطقة العربية ولا في العالم. في الواقع، سيعجز أي تمويل لأجندة التنمية عن تحقيق التنمية المستدامة ما لم ننهض بالتحديات الهيكلية التي ستفضي إلى إنشاء مؤسسات ديمقراطية وفعالة وقابلة للمساءلة تتولى إدارة التمويل العالمي. وفي هذا الصدد، لا بد أن نتيج عملية متابعة مؤتمر أديس أبابا لتمويل التنمية المراقبة الفعالة لتنفيذ الالتزامات المتعلقة بوسائل التنفيذ في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بالإضافة إلى ضمان تخصيص حيز دولي أكبر للنقاش والمفاوضات بغية تعزيز أجندة تمويل التنمية الحالية.





شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية هي شبكة مدنية ديمقراطية مستقلة، تهدف إلى تقوية المجتمع المدني وتمكينه وتعزيز قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في البلدان العربية والديمقراطية، بما ينسجم مع الشريعة الدولية لحقوق الإنسان وحرية الفرد وكرامته واحترام التعددية والتوزيع العادل للثروة والمحافظة على التراث الحضاري والثقافي في المنطقة وتحقيق الأولويات التنموية للمجتمعات المحلية

ص.ب.: ١٤/٥٧٩٢ | مزرعة ٢٠٧٠ - ١١٠٥ | بيروت، لبنان | هاتف: ٣٦٦ ٣١٩ ١٣٦١ ٠٠٩٦١ | فاكس: ٦٣٦ ١٨١٥ ٠٠٩٦١